www.kassioun.org

1263

الاثنين 02 شباط 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المطلوب إلغاء قرار رفع أسعار الكهرباء من أساسه

[12]

الافتتاحية

الظلام الكهربائي والظلم الاجتماعي!

يخرج السوريون بشكل تدريجي من حالة الذهول التي أحدثتها صدمة فواتير الكهرباء الجديدة؛ ويبدؤون بالتعبير بأشكال متعددة ومتصاعدة عن استيائهم الشديد، وعن رفضهم للرفع الفلكي في أسعار الكهرباء. أحد أبرز التعبيرات هو مقاطعة دفع فواتير الكهرباء، والذي لخصته جملة «ماني دافع»؛ علما أن قراءة الأرقام السورية، يمكنها أن تقدم جملة أخرى أكثر تعبيرا عن الواقع هي: «حتى لو بدي ادفع، ما معي ادفع»!

حين يرى السوريون فواتير قيمتها تتراوح بين 300 ألف ليرة سورية و4 ملايين، فهم يرون فواتير تفوق دخولهم الشهرية بأضعاف في أسوأ الأحوال، وفي أحسنها تشكل نسبة تتجاوز 35% منها؛ علما أن وسطي أسعار الكهرباء في عدد كبير من الدول المجاورة، وغير المجاورة يتراوح بين «1–10» % من الحد الأدنى للدخل الشهري، ما يعني أن أسعار الكهرباء في سورية تكاد تكون الأغلى عالميا كنسبة من الدخل. وتصبح الكارثة أكثر فداحة حين يعلم المرء أن الغالبية الساحقة من السوريين «أكثر من 90%» تعيش أساسا تحت **خط الفقر الغذائي**، أي إنها، وبشق الأنفس، لا تستطيع تأمين الحد الأدنى المطلوب من الطعام والشراب لحياة آدمية، ناهيك عن الطبابة والتعليم والنقل والاتصالات وغيرها من متطلبات الحياة الأساسية.

المشكلة لا تقف عند عدم القدرة على دفع فواتير الكهرباء، بل تمتد أبعد من ذلك بكثير:

أولا: ستنعكس أسعار الكهرباء الجديدة على عدد كبير من السلع، بما فيها السلع الغذائية «وقد بدأ هذا الانعكاس بالفعل، على سبيل المثال لا الحصر: ارتفاع أسعار الحليب بنسبة 18,5%، وسيمتد إلى كل المنتجات الغذائية التي تحتاج إلى تبريد».

ثانيا: الارتفاع سيطال كل البضائع التي تدخل الكهرباء في إنتاجها، الغذائية منها وغير الغذائية؛ وبكلمة واحدة، ولأن الكهرباء تدخل في إنتاج كل شيء عمليا، فإن كل أسعار البضائع على الإطلاق، سترتفع كاستجابة مباشرة لارتفاع تكاليف إنتاجها وتخزينها.

ثالثا: الإنتاج المحلي المتعثر أصلاً، وغير القادر على المنافسة لا في السوق الخارجية ولا في السوق المحلية، والخاضع لضغط استيراد البضائع الأجنبية الأرخص، سيصاب بعجز كامل عن الاستمرار... ما يعني أن ما تبقى من إنتاج سينتهي، ناهيك عن أن عملية «إعادة الإعمار» التي لم تبدأ بعد، لن تبدأ إطلاقا ضمن هذه الشروط...

رابعا: قيمة أي عملة من العملات، تُبنى على الإنتاج الحقيقي في الدولة المعنية، وحين يتم قتل الإنتاج، فإن العملة تتحول إلى أوراق لا قيمة لها... ما يعني أن رفع أسعار الكهرباء سيؤدي بالضرورة إلى زيادة التضخم بشكل متسارع، وبالتالي إلى مزيد من الإفقار الذي لن تعوضه زيادات الأجور، ناهيك عن أن الحديث ما يزال عن «إشاعات» عن زيادة الأجور!

خامسا: أي حديث عن استجلاب استثمارات أجنبية للبلاد سيصبح وهما كاملا في ظل ارتفاع التكاليف، وبالتالي انعدام إمكانية المنافسة داخليا وخارجيا... الاستثمارات الوحيدة التي يمكن أن تأتي هي من نمط الاستثمار بالكهرباء والاتصالات؛ أي استثمارات هدفها امتصاص الثروة من داخل سورية إلى خارجها، وإلى جيوب بعض المستفيدين... وليس إنتاج ثروة جديدة.

سادسا: ضمن قطاع الكهرباء نفسه، فإن الفاقد الفني والتجاري يقدر بحوالي 40–50%، الفاقد التجاري «عبر عدم الدفع أو سرقة الكهرباء التي ستتنشط مجددا» سيرتفع أكثر، وسيؤدي لرفع الفاقد الفني، ما يعني تعقيد مشكلة الكهرباء بشكل أكبر في البلاد، ورفع تكاليف حلها لاحقا.

التعداد السابق هو حصر أولي للانعكاسات المتوقعة، وهي أكثر من ذلك وأعمق وأبعد مدى، ولكن الخلاصة التي ينبغي تثبيتها هي التالية:

كل الدول في العالم تتعامل مع مسائل الطاقة والمياه والاتصالات، بوصفها مسائل أمن قومي، لأن العبث بها، وخاصة عبر الشركات الخاصة، يعني العبث بأمن البلاد وباستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ما يعني أن هنالك حاجة وطنية ملحة اليوم للتراجع الكامل عن التسعيرة الجديدة للكهرباء، والبحث عن الحلول والموارد في أماكن أخرى، غير جيوب فئة الـ90% من السوريين، الذين عاشوا وما يزالون الظلم الاجتماعي، ومعه الظلام الكهربائي!

شؤون عمالية

النقابات بدورها لا بصناديقها

02

ملف «سورية 2026»

الإعلام «الإسرائيلي» يعترف بالتحولات

06

شؤون محلية

ملتقى حلول الصناعة الوطنية

08

شؤون عربية ودولية

هل يردع الحضور الروسي-الصيني واشنطن من عدوان جديد على إيران؟

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

«الانتخابات النقابية» قوائم جاهزة بتوجيهات سياسية

مع صدور العدد تكون «انتخابات اللجان النقابية» قد انتهت، ومن الواضح بأننا وضعنا مصطلح الانتخابات بين قوسين عن عمد؛ كونه مجرد عنوان لا أكثر، فما حصل على أرض الواقع حقاً مجرد تعيينات وترميمات وتركيب قوائم افتقدت لجملة المعايير القانونية والحقوقية والديمقراطية، والتمثيل العمالي الحقيقي الذي يضمن إلى حد ما تمثيلاً ديمقراطياً للتجمعات العمالية المنتشرة على مساحة البلاد.

ولم تقتصر التزكيات والتعيينات على قرارات نقابية عليا، بل تدخل بها المدراء والوزراء بشكل مباشر وغير مباشر، وتحت مبررات ليست جديدة لكنها أشد جرأة على قرار العمال المالكين الحصريين للمنظمة بكيانها وهيئاتها ودورها. وهذا ما عزز الإجراءات السابقة التي جرت بتعيينات الاتحاد العام بمجلسه ومكتبه التنفيذي واتحادات المحافظات والاتحادات المهنية، وكنا قد حذرنا سابقاً من نتائجها اللاحقة، خاصة أنها جرت تحت مسمى دورة نقابية جديدة؛ أي أن التركيبة النقابية الجديدة ستستمر لخمس سنوات كاملة، وبالتالي فإن ما يمكن استنتاجه بديهياً تلك الدرجة العالية من الهيمنة والتحكم بعمل المنظمة وإقصاء العمال عن دورهم بالعمل النقابي ومصادرة أهم أدوات الدفاع عن حقوقهم.

وما زاد الطين بلةً أن جملة الإجراءات «الانتخابية» جرت بقرار سياسي وفق ما جاء على لسان المصرحين بها؛ فالقوائم الجاهزة تخرج من جيب المسؤول ويقول بأنها رؤية القيادة أو الإدارة السياسية، ودون توضيح معايير الرؤية أساساً. وعلى هذا الأساس تم التعيين بالتزكية بدءاً من المجلس العام مروراً بالمكتب التنفيذي والاتحادات المهنية وانتهاءً باتحاد المحافظات، ليأتي الدور لاحقاً على اللجان النقابية التي لم تسلم أيضاً من هذه الإجراءات، وإن أتت بطريقة مختلفة ومبررات غير مفهومة.

ستبدأ المؤتمرات السنوية للنقابات بالانعقاد خلال الشهر الحالي، ويبدو بأنها ستشهد ما شهدته الهيئات الأخرى من ترميم شواغر، وستمضي «العملية الانتخابية» وفق الإجراءات ذاتها سواء كانت استبعاداً أو تعييناً أو تزكية، وستكون القوائم معدة وجاهزة وفق الرؤى نفسها والمبررات ذاتها، مما يعني إكمال الهيمنة على كامل المنظمة من قاعدة الهرم إلى رأسه بتجاوز واضح لقانون التنظيم النقابي وسلطة المؤتمر. وكأن المعنيين غفلوا عن أهم عوامل وجود المنظمة العمالية ألا وهي الاستقلالية؛ فما معنى وجود نقابات تعمل وفق توجيه ورؤية السلطة السياسية القائمة؟ وكيف ستتمكن من امتلاك برنامجها وقرارها النقابي المستقل؟ وبالتالي ستتحول تدريجياً لمؤسسة حكومية، مما يعني انتهاء دورها، ومن لا دور له لا معنى لوجوده. مما سيفتح الباب أمام تفكك الحركة النقابية الوطنية وانفضاض العمال عن منظمتهم التاريخية للبحث عن بدائل تضمن تمثيلهم الحقيقي.

النقابات بدورها لا بصناديقها

يلاحظ خلال الأشهر القليلة الماضية ارتفاع النشاط النقابي فيما يخص عمال القطاع الخاص والسعي لضم أكبر عدد ممكن للمنظمة النقابية، وهذا ليس بجديد؛ فلطالما شهدت المنظمة نوعاً كهذا من النشاطات المتقطعة والمتباعدة، وخاصةً قبل المؤتمرات السنوية، ولم تحقق تلك الهبات المتقطعة نتائج تذكر؛ فبقي عمال القطاع الخاص المنتسبين للمنظمة لا يشكلون إلا نسبةً شحيحةً لا تكاد تذكر ومعظمها وهمي على الورق. ويبدو أن النشاط الحالي لم يأتِ من فراغ، بل تماشياً مع التوجه الحكومي العام المصر بشدة على إتمام عملية الخصخصة المعلنة من خلال التصريحات والممارسة التي أثبتت هذا التوجه، والذي يعني تقليص جهاز الدولة لأدنى حدود ممكنة واقتصاره على القطاعات الخدمية إن سلمت هي الأخرى من طوفان الخصخصة القادم.

■ هاشم اليعقوبي

وبغض النظر عن كون السلوك النقابي المتكيف مع سياسات الحكومة ذاتي القرار والحركة، أو أنه نتيجة توجيه من الإدارة السياسية التي توضحت قيادتها للعمل النقابي بشكل جلي، فإنه يحمل بعض الإيجابيات وكماً هائلاً من السلبيات لا يمكن حصرها في مقال واحد، وأبرزها أن التوجه باتجاه عمال القطاع الخاص دون أي مجابهة للنهج الاقتصادي والدفاع عن القطاع العام الإنتاجي والخدمي هو إعلان استسلام لهذا التوجه الاقتصادي بل والموافقة عليه. وكنا حذرنا سابقاً من ذلك حين انتقدنا تصريح القيادة النقابية المتضمن مساعدة العمال المفصولين عن العمل في توظيفهم بالقطاع الخاص، واعتبرناه إقراراً بهزيمة مبكرة أمام سياسات اقتصادية مفصلة على قياس مصالح رأس المال الريعي والاحتكاري المتوحش، الذي سيحصد ثرواته وأرباحه على حساب العاملين بأجر والطبقات الضعيفة دون أدنى حماية لمصالح العمال وحقوقهم. وقد خبرت الطبقة العاملة والنقابات كل ذلك، وتجرعت تداعياته ونتائجه الكارثية على الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري بشكل عام والطبقة العاملة بشكل خاص. وبهذا تكون النقابات قد فقدت أهم دور لها، وخسرت معه جوهر تمثيلها الطبقي. فأيُّ معنى لنقابات لا تدافع عن عمالها؟ وإن كان الاعتماد اللاحق على عمال القطاع الخاص على حساب العام، يبقى السؤال الأساسي: ما الذي يجعل هؤلاء العمال ينتسبون طوعاً للنقابات إن فقدت دورها؟ ولنضع خطاً أحمر تحت «طوعاً» لنقاش لاحق.

أوهام التنسيب والتنظيم

على ماذا تعتمد القيادة النقابية في تحقيق هدفها؟ فطوال العقود الماضية لم تنجح النقابات باستقطاب القطاع الخاص إلى صفوفها للسبب ذاته، وبقيت قائمة بفضل عمال القطاع العام الضخم، والذين ينتسبون بشكل آلي «كي «لا نقول» إجباري»، وهذا يشمل المثبتين والمؤقتين بعقود أو غيرها، ويتم اقتطاع الاشتراك النقابي من رواتبهم بدءاً من الشهر الأول لهم دون العودة لرأي الموظف أو رغبته، حتى أصبح هذا الأمر اعتيادياً وضمن البديهيات. وأما عمال القطاع الخاص فلم يأتوا لوحدهم وبمبادرة منهم أو رغبة في دخولهم المنظمة «إلا ما ندر، عمال زنوبيا مثلاً»، بل باتفاقات مع إدارات شركاتهم وأرباب أعمالهم وبمبادرة نقابية أو علاقات شخصية، وتحت عنوان صناديق المساعدة والرعاية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي وغيرها من الميزات الأخرى، والتي رغم أهميتها إلا أنها لا تختلف عما تقدمه أي جمعية أهلية أو مدنية. وهذا ما عزز الحاجز الكبير بين عمال القطاع الخاص ونقاباتهم؛ فأغلب هؤلاء لا يعرفون بوجودها أصلاً، ومن عرف منهم لا يجد دافعاً للانتساب لها كونها لا تقوم بدورها السياسي والطبقي والاجتماعي المنوط بها؛ فهي حبيسة البيروقراطية ورهينة القرار السياسي الرسمي المباشر وغير المباشر.

كي لا تتحول النقابات لصناديق جباية

الانتساب الطوعي للنقابات شرط أساسي للعضوية النقابية منصوص عنه دستورياً وقانونياً، ليس على مستوى البلاد وحسب بل دولياً أيضاً، وهذا ما يجب العمل عليه وعدم القفز فوقه بطرق ومسارات أخرى؛ لأنه غير مجدٍ وسيضع المنظمة بمكان ليس مكانها، وسيحولها إلى مؤسسة جباية وصناديق لا غير، وسينهي دورها ويفقدها أي أمل بدور مؤثر لاحق في الحياة السياسية والاجتماعية القادمة، والتي ستحتدم بها التناقضات الطبقية والسياسية، ويتوقف على نتائجها مصير البلاد والعباد. وحينها ستجد الطبقة العاملة نفسها بلا تمثيل أو تنظيم أو منبر، وستجد المنظمة نفسها خارج الحياة السياسية العامة، وعاجزة عن التأثير، ودون عمال وهيبة ودور.

أجور خاسرة باستثمارات رابحة

شهدت أجور العاملين في القطاع الخاص انخفاضاً جديداً، وخاصةً في المجالات الخدمية سواء بالمدن أو الريف، وذلك نتيجة تغير معادلة العرض والطلب التي مالت بشكل متسارع لصالح أرباب العمل، وخاصةً بالأرياف، يعكس حجم التغيرات المتعددة التي يستغلها أصحاب الأعمال لصالح مصالحهم بأعلى استغلال ممكن لهم.

■ قاسيون

فأجور عمال المبيعات والمطاعم وموظفو الكاشير مثلاً تراوحت في المدن الكبرى بين المليون إلى مليون و200 ألف ليرة بالعملة القديمة، فيما انخفضت بأريافها إلى 800 ألف فقط، في حين لم تتجاوز في مدينة السلمية مثلاً أكثر من 700 ألف، في دلالة واضحة على تراجع النشاط الاقتصادي والتجاري العام. وللعلم، فإن هذا الانخفاض الجديد من حيث الرقم يعتبر تراجعاً بسيطاً إذا ما قارناه بانخفاض القوة الشرائية للأجر الذي خسر أكثر من 25% من قيمته الحقيقية، جراء ارتفاع أجور المواصلات والاتصالات التي تنعكس بشكل مباشر على هذا النوع من الأجور كون طبيعة عمالها من الشباب الخريجين والجامعيين الذين لا يمتلكون خبرات مهنية متراكمة سابقاً.

إن المتابع لشؤون العمال يستطيع رصد حجم ارتفاع النشاطات التجارية الخدمية، وبالتالي حجم انزياح اليد العاملة لهذه القطاعات، خاصةً بشركات الصرافة والحوالات إضافةً للمطاعم والمقاهي والمولات الصغيرة والمتوسطة. ورغم كل ذلك التوسع، لم ينعكس ذلك لمصلحة اليد العاملة التي من المفترض أن ترتفع أجورها بناءً على اتساع الطلب عليها. ويكمن ذلك في حجم البطالة أساساً الذي اتسع مع سقوط سلطة النظام الفاسد وما تلاه من إجراءات بحق موظفي القطاع العام، وكونه أتى على حساب قطاعات أخرى إنتاجية الطابع من معامل وورشات ومحلات حرفية، زد عليه مئات آلاف المهجرين بالداخل والخارج. وبذلك يجد أصحاب الأعمال فرصةً جديدةً لتضييق نفقاتهم على حساب أجور العاملين لديهم دون ضوابط حكومية وقانونية، وهذا طبيعي في ظل نهج اقتصادي شعاره إنهاء دور الدولة بالاقتصاد والاكتفاء بدور المتابع والمراقب.

الحكومة والمستثمر في طرف واحد

يدعي أصحاب العمل بأنهم مضطرون لضغط نفقاتهم بسبب ضعف الحركة الاقتصادية والتجارية، وبأنهم قريبون من الحد الأدنى الرسمي الحالي للأجور، وبأن هوامش أرباحهم في أدنى مستوياتها ولا يحتمل الوضع أجورا أعلى، رغم الطابع الخدمي لأعمالهم الذي ما زال يتسع ويزدهر. ولا يخفى على أحد حجم الأرباح المتوفرة في هذا النوع من الأعمال؛ فهم حين يدفعون مئات آلاف الدولارات على مشروعهم إضافة لمثلها أو أكثر كرأس مال مدوَّر لا يشتكون، ويعتبرون ذلك ضروريا وملزما لهم، وعند الوصول لأجور العمال يغصّون ببضع ملايين من الليرات في كتلة الأجور الكلية. ولا يجد العمال فرصة للدفاع عن ذلك؛ فلا خيار أمامهم سوى العمل بتلك الشروط القاهرة. ولا يهم إن كان الواحد منهم خريج اقتصاد أو أدب عربي أو معهد متوسط؛ فهذا لا يغير في واقع المعادلة شيئا، فهو في نهاية الأمر عامل غسيل صحون أو «أراكيل» أو موظفة استقبال أو موظفة كاشير أو مدخلة بيانات أو موظف مبيعات لا أكثر. وكيف لهم أن يعترضوا أو يحسنوا شروط عملهم وأجرهم إن كانت الحكومة بحد ذاتها حددت الحد الأدنى للأجور بأقل من مليون ليرة، وهي نفسها من تتعامل بإجراءاتها بعقلية المستثمر والتاجر الساعي للربح وضغط النفقات؟ وخير مثال على ذلك إجراءاتها المتسارعة باتجاه الخصخصة ونشرة أسعار المحروقات وفواتير الكهرباء والاتصالات. فمن سيعتب أو يحاسب مستثمرا أو تاجرا يشتري قوة عمل البشر بأبخس الأثمان إن كانت الدولة أول الفاعلين وأكبرهم؟

الطبقة العاملة

إنكلترا: مئات العمال يضربون احتجاجاً على «تفاهة الأجور»

واصل مئات العاملين من عمال شركة «ديلجينتا» إضرابهم يوم الجمعة 30 كانون الثاني 2026، عقب إضراب سابق، احتجاجا على ما وصفته النقابة العمالية بعرض أجور «تافه» من الشركة. وقد نظّم نحو 250 عاملاً مضرباً عن العمل في الشركة وقفة احتجاجية أمام مكاتبها في «فوربري بليس» يوم الخميس 29 كانون الثاني، إلى جانب آخرين في ليفربول وإدنبرة وغلاسكو وستيرلنغ. قال أحد منظمي نقابة «يونايت» إن النزاع بدأ في بداية 2025، وإن الشركة «تتظاهر بالفقر» وهي تجني ملايين الجنيهات الإسترلينية كأرباح. وأضاف: «لقد رفضوا منح العمال زيادة في الأجور لعام 2025، لذا أجرينا اقتراعا بشأن الإضراب، وصوّتت أغلبية ساحقة لصالحه، والعمال الآن يناضلون من أجل كرامتهم في العمل. وسوف يوقف الإضراب إذا تم تقديم عرض عادل يمكن للأعضاء التصويت عليه وقبوله».

كاليفورنيا: إضراب عمال المستشفيات في مقاطعة أورانج

أضرب أكثر من 300 عامل رعاية صحية من أعضاء النقابة لمدة ثلاثة أيام في مستشفيين تابعين لشركة «كيندرد» في ويستمنستر وبريا، بمقاطعة أورانج يوم 29 / 1، احتجاجا على ممارسات عمل غير عادلة مرتبطة بتدني الأجور، ونقص الموظفين المزمن. يطالب العمال برفع الأجور وتحسين مستويات التوظيف، حيث يعمل القادة النقابيون للوصول إلى زيادات في الأجور تصل إلى 6,5%، بينما عرضت شركة «كيندرد» المملوكة لشركة «سايون هيلث»، وهي شركة تابعة لشركة «أبولو غلوبال مانجمنت» للاستثمار المباشر، 2,5% فقط. وهذا الإضراب جزء من المفاوضات للتوصل إلى اتفاق. ويشارك في الإضراب ممرضون ومعالجون وعمال نظافة، لمدة ثلاثة أيام. يسلط الإضراب الضوء على التوترات المستمرة بين إدارة المستشفى والعاملين بشأن الأجور وظروف العمل، حيث يواصل الطرفان التفاوض على أمل حل النزاع.

النيجر: إضراب مدارس العاصمة الاتحادية ومراكزها الصحية

لا تزال المدارس المختلفة والمراكز الصحية مغلقة مع دخول إضراب عمال العاصمة، الذي أعلنه اتحاد نقابات العمال المشتركة في النيجر، يومه التاسع في 30 كانون الثاني. هذا وقد انضم إلى الإضراب فروع اتحاد المعلمين النيجيري والاتحاد الوطني لموظفي الحكم المحلي في العاصمة الاتحادية يوم 26 / 1، إلى إضراب اتحاد نقابات العمال المشتركة تضامنا مع الإضراب. وقد وجّه المؤتمر العمالي النيجيري ومؤتمر نقابات العمال، في بيان مشترك صدر عنهما في 28 كانون الثاني، دعوة لعمال العاصمة الاتحادية للدفاع عن حقوقهم بشجاعة وكرامة، مؤكداً أن النضال يتطلب الوحدة والانضباط والالتزام الراسخ. وأفاد المؤتمر العمالي النيجيري والأمين العام لمؤتمر نقابات العمال أن النقابات أصرّت على استمرار الإضراب إلى حين التفاوض مع عمال العاصمة الاتحادية.

لبنان: إضراب تحذيري لنقابة عمال الكهرباء

دعت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان في بيان لها صدر يوم 29 كانون الثاني، إلى إضراب واعتصام تحذيري داخل مراكز المؤسسة كافة وعدم إجراء أي عمل إداري، في 3 شباط، معلنة رفضها لأي تعرّض أو مسّ بمستحقات وحقوق العمال والمستخدمين. واستثنى البيان من الإضراب كل ما يشكّل توقفه عن العمل خطرا على السلامة العامة. وتحتج النقابة على تجاهل إدارة المؤسسة لملف تسوية الضمان المتعلق بتعويضات نهاية الخدمة للعاملين، الذين أفنوا زهرة شبابهم في المؤسسة وهم بحاجة مادية لاستمرار عيشهم الكريم، وكذلك عدم اهتمام الإدارة ببقية المطالب، ومنها ترميم المبنى المركزي. وتطالب النقابة بأن تكون شريكا أساسيا في تعديل القانون 462 الصادر عام 2002، وأن النقابة لن تكون شاهد زور على ما يجري بحق العمال والمستخدمين وديمومة عملهم.

زيادة الرواتب والأجور.. مفتاح تحريك عجلة الإنتاج عبر تنشيط الاستهلاك

في الاقتصادات الحديثة، لا تعد الرواتب والأجور مجرد أرقام تدرج في جداول الرواتب الشهرية، بل تمثل أحد أهم المحركات الحيوية للدورة الاقتصادية. فالعلاقة بين مستوى دخل الأفراد من جهة، ومستوى الإنتاج والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، علاقة عضوية ومباشرة، تقوم على قاعدة أساسية مفادها أن الاستهلاك هو الوقود الأول للإنتاج. ومن هنا تبرز زيادة الرواتب والأجور كأداة اقتصادية واجتماعية في آن معاً، قادرة على تحفيز الطلب وتنشيط الأسواق ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام.

الاستهلاك: الحلقة الأولى في السلسلة الاقتصادية

يجمع الاقتصاديون على أن الاستهلاك يمثل المكون الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول، ولا سيما الدول النامية. فكلما تحسن الدخل الحقيقي للأفراد زادت قدرتهم الشرائية وارتفع حجم الطلب على السلع والخدمات. هذا الطلب لا يبقى رقما نظريا، بل يتحول إلى حركة فعلية في الأسواق، تجبر المنتجين على زيادة إنتاجهم لتلبية حاجات المستهلكين.

وعندما ترتفع الرواتب، فإن أول ما يتغير هو سلوك الإنفاق لدى الأسر. فبعد أن كان الاستهلاك مقتصرا على الضروريات، تبدأ العائلات بتوسيع سلة مشترياتها لتشمل سلعا إضافية، أو تحسين جودة ما تستهلكه. هذا التحول يخلق طلبا جديدا ومتزايدا، وهو ما يشكل الشرارة الأولى لانطلاق دورة إنتاجية أوسع.

من زيادة الدخل إلى زيادة الطلب

زيادة الرواتب لا تعني بالضرورة زيادة الادخار، خاصة في المجتمعات التي تعاني من تآكل الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة. ففي هذه الحالات تترجم الزيادة في الأجور بشكل شبه فوري إلى زيادة في الاستهلاك. فالعامل أو الموظف الذي يحصل على دخل أعلى، يسعى أولا إلى تعويض النقص المتراكم في احتياجاته، سواء في الغذاء أو اللباس أو الصحة أو التعليم.

هذا الارتفاع في الطلب الاستهلاكي يؤدي إلى تحريك قطاعات متعددة في آن واحد: التجارة والصناعة والنقل والخدمات. فكل سلعة تباع تحتاج إلى سلسلة طويلة من العمليات الإنتاجية والتوزيعية، تبدأ من المواد الأولية مرورا بالتصنيع وانتهاءً بالتسويق والتوزيع.

الإنتاج يستجيب للطلب

المنتج، سواء أكان صناعيا أم زراعيا أم خدميا، لا يتخذ قرار التوسع في الإنتاج إلا عندما يلمس وجود طلب فعلي ومستدام. وزيادة الرواتب تعد مؤشرا قويا على تحسن القدرة الشرائية، ما يشجع أصحاب المعامل والمشاريع على زيادة ساعات العمل، وتوظيف عمال جدد، وتوسيع خطوط الإنتاج، والاستثمار في معدات وتقنيات حديثة. وبذلك تتحول زيادة الأجور من عبء مالي على الورق إلى محفز إنتاجي على أرض الواقع، يعوض كلفتها من خلال ارتفاع حجم المبيعات وزيادة دوران رأس المال.

الأثر المضاعف للأجور

تعرف هذه العملية في علم الاقتصاد «بالأثر المضاعف»؛ فعندما يحصل العامل على زيادة في أجره فإنه ينفقها في السوق، فتتحول هذه الزيادة إلى دخل لتاجر أو منتج آخر، والذي بدوره ينفق جزءا من هذا الدخل، وهكذا. وبهذا الشكل تؤدي زيادة واحدة في الرواتب إلى سلسلة متتابعة من الزيادات في الدخل على مستوى الاقتصاد ككل.

هذا الأثر لا ينعكس فقط على حجم الإنتاج، بل يشمل أيضا:

- ❖ زيادة الإيرادات الضريبية للدولة.
- ❖ وتحسين قدرة المؤسسات على الاستمرار.
- ❖ وتقليص معدلات البطالة.
- ❖ وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

تحسين الإنتاجية وجودة العمل

من زاوية أخرى، فإن زيادة الرواتب تؤثر إيجابا على الإنتاجية. فالعامل الذي يشعر بأن أجره يواكب تكاليف المعيشة يكون أكثر استقرارا نفسيا وأكثر استعدادا للعطاء في عمله. كما تقل لديه دوافع العمل الإضافي غير المنتج، أو البحث عن مصادر دخل جانبية على حساب جودة أدائه.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الأجور العادلة تؤدي إلى:

- ❖ انخفاض معدلات الغياب.
- ❖ تراجع دوران اليد العاملة.
- ❖ ارتفاع مستوى الالتزام الوظيفي.
- ❖ تحسن جودة المنتج النهائي.

وبذلك لا تقتصر فائدة زيادة الأجور على الكمية المنتجة فحسب، بل تمتد إلى نوعية الإنتاج وقدرته على المنافسة.

ويمكن لزيادة الاستهلاك أن تؤدي إلى تشغيل طاقات إنتاجية معطلة وإعادة فتح الورش ومعامل كانت تعمل بأقل من قدرتها

زيادة الأجور ومخاوف التضخم

غالبا ما تثار مخاوف من أن تؤدي زيادة الرواتب إلى ارتفاع الأسعار، أي إلى التضخم. إلا أن هذه المخاوف تكون مبررة فقط عندما ترفع الأجور دون أن يقابلها تحسن في الإنتاج أو إدارة اقتصادية رشيدة. أما عندما تترافق زيادة الأجور مع سياسات تحفيز الإنتاج وضبط الأسواق وتشجيع المنافسة، فإن النتيجة تكون نموا حقيقيا لا تضخما جامحا.

فالفرق كبير بين زيادة الأجور التي تمول عبر طباعة النقد، وتلك التي تمول عبر تنشيط الاقتصاد الحقيقي وزيادة الإنتاج.

البعد الاجتماعي والاقتصادي المتكامل

لا يمكن فصل الأثر الاقتصادي لزيادة الرواتب عن بعدها الاجتماعي. فالمجتمع الذي يتمتع أفراده بدخل كاف هو مجتمع أكثر استقرارا وأقل عرضة للتوترات والاختلالات. والاستقرار الاجتماعي بدوره شرط أساسي لجذب الاستثمار واستدامة الإنتاج وتحقيق التنمية.

إن رفع الرواتب ليس مجرد استجابة لمطالب المعيشة، بل هو استثمار في الإنسان بوصفه العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

الوضع الاقتصادي السوري

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها سوريا منذ سنوات، لم تعد مسألة زيادة الرواتب والأجور مطلبا معيشيا فحسب، بل تحولت إلى قضية اقتصادية مركزية ترتبط مباشرة بإمكانية إنعاش الإنتاج وتحريك الأسواق. فمع التراجع الحاد في القدرة الشرائية والانكماش الواضح في الطلب الداخلي، بات الاقتصاد السوري يدور في حلقة مفرغة عنوانها: ضعف الاستهلاك، وتراجع الإنتاج، وتقلص فرص العمل.

الاستهلاك المحلي: ركيزة الاقتصاد السوري

يعتمد الاقتصاد السوري، بحكم محدودية الصادرات وتراجع القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، بشكل كبير على الطلب المحلي. وهذا يجعل من الاستهلاك الداخلي العامل الحاسم في تحريك عجلة الإنتاج. فالمعمل الذي لا يجد من يشتري إنتاجه لا يستطيع الاستمرار مهما كانت كفاءته أو انخفاض تكلفته.

من هنا، فإن زيادة الرواتب والأجور تعد أداة مباشرة لإعادة تنشيط الطلب المحلي عبر ضخ سيولة إضافية في أيدي شريحة واسعة من المجتمع، ولا سيما العاملين في القطاعين العام والخاص.

كيف تؤثر زيادة الرواتب على الاستهلاك في سوريا؟

في الواقع السوري، لا تتجه الزيادة في الدخل غالبا نحو الادخار، بل تصرف مباشرة في السوق لتغطية احتياجات مؤجلة. فالعامل أو الموظف الذي يحصل على زيادة في راتبه يسعى إلى تحسين نوعية الغذاء، وتسديد الديون المتراكمة، وشراء سلع أساسية كان قد حرم نفسه منها.

هذا السلوك الاستهلاكي الفوري يعني أن أي زيادة في الرواتب تتحول سريعا إلى طلب فعلي على السلع والخدمات، وهو ما ينعكس إيجابا على الحركة التجارية والإنتاجية.

وعندما يرتفع الطلب، يجد المنتج نفسه أمام فرصة حقيقية لزيادة الإنتاج. ويمكن لزيادة الاستهلاك أن تؤدي إلى تشغيل طاقات إنتاجية معطلة، وإعادة فتح الورش ومعامل كانت تعمل بأقل من قدرتها. وهذا بدوره يخلق فرص عمل جديدة، ويخفف من البطالة، ويعيد ضخ الدخل في الدورة الاقتصادية.

غير أن الأثر الإيجابي لزيادة الرواتب يكون أكبر عندما تترافق مع سياسات تحمي المنتج المحلي وتحد من إغراق السوق بالسلع المستوردة، بحيث تتحول القوة الشرائية الجديدة إلى دعم مباشر للإنتاج الوطني.

خاتمة

في المحصلة، تظهر التجارب الاقتصادية أن زيادة الرواتب والأجور تشكل رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي عندما تدار ضمن رؤية شاملة. فمن خلال تحسين القدرة الشرائية وتنشيط الاستهلاك وتحفيز الطلب، تدفع عجلة الإنتاج للدوران بوتيرة أعلى، وتخلق حلقة إيجابية من النمو المتبادل بين الدخل والإنتاج.

إن الأجور ليست كلفة فقط، بل هي قوة شرائية ومحرك طلب وضمانة إنتاج. وأي سياسة اقتصادية تسعى إلى تحريك الاقتصاد دون الالتفات إلى دخل العاملين، إنما تتجاهل أحد أهم مفاتيح النمو وأكثرها تأثيرا.

دراسة لاعتماد اختبار لمزاولة مهنة طب الأسنان، تشكيك صريح بجودة الشهادات الجامعية السورية...!

كشف نقيب أطباء الأسنان في دمشق «محمد حمزة» في تصريح لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/1/26 «أن النقابة تدرس خلال الفترة القادمة، اعتماد اختبار لمزاولة المهنة ضمن محاور علمية تخص العمل النقابي وممارسة المهنة واتباع المعايير المعتمدة، مضيفاً أن ذلك يأتي ولاسيما بعد إلغاء الامتحان الوطني الموحد كشرط للتخرج، مما يعني وجود عدد كبير من الخريجين يزاولون المهنة. ما يتطلب وجود ضوابط».

■ رهف ونوس

بعيداً عن اعتبار النقابة الامتحان الوطني الموحد أنه إطار وطني يحقق العدالة والشفافية، مما يضمن جاهزية الخريجين علمياً ومهنياً!

فالانطباع الأولي لهذا المقترح يتمثل في حرص النقابة على المهنة ومحاولة الحفاظ على جودتها، لكن القراءة العميقة لتفاصيله تطرح تساؤلاً حول مدى ثقة النقابة بجودة الشهادات الجامعية السورية؟!

فدراسة اعتماد هكذا اختبار بمثابة تشكيك صريح ومنطق أعوج يعالج الأعراض باستهداف «الخريج» متجاهلاً معالجة المرض«التعليم»!

رسالة تشكيك

جوهر الإشكالية في اعتماد اختبار لمزاولة مهنة طب الأسنان ليس التقييم بل الفئة المستهدفة والتوقيت والسياق الذي طُرح من خلاله، فالصيغة الحالية تحمل رسالة واضحة مفادها، أن الشهادة الجامعية السورية لم تعد كافية لضمان الحد الأدنى من الكفاءة المهنية للمزاولة، وهي بمثابة ضربة رسمية للتعليم الجامعي العالي في سورية ولهيبته، وعليه فإذا كان الخريج من جامعة مُعترف بها يتطلب اختباراً لإثبات جدارته العلمية ليكون مؤهلاً لممارسة المهنة، فكيف للمجتمع أن يثق بجودة الجامعات السورية؟!

والأخطر، هو النظرة الدولية لاعتمادية وجودة الشهادات الجامعية السورية بوجود حديث رسمي صريح يُشكك بها؟!

منطق معكوس

إذا كان هناك شك بمستوى بعض الخريجين وهذا أمر ممكن في ظل التحديات التي مرت بها المنظومة التعليمية بأكملها، فالعلاج الحقيقي الجذري بتكاتف الجهود المعنية وتحمل المسؤولية «نقابة ووزارة التعليم العالي» بمراجعة شاملة للمدخلات والمخرجات، تطوير المناهج وطرائق التعليم والكتب، كما تأهيل الكوادر التدريسية والإدارية وسياسة الأجور والتعويضات،كذلك توفير مستلزمات التعليم والمخابر والقاعات الدرسية والامتحانات وسلم التصحيح، كما ضمان جودة التدريب السريري، وغيرها الكثير مما يمكن إيراده للوصول إلى حلول ناجعة تخرج العملية التعليمية من جملة مشكلاتها المركبة المعقدة، فهذه مسؤولية رسمية مشتركة لا يمكن حصرها بمستوى الطالب وجهده وتميزه، ونجاحها لا يكون بحلول ترقيعية، وفرض عائق إضافي أمام طموح الخريج وعرقلة مسار عمله، كمن يعاقب المريض لأنه لم يتعافَ بسبب دواء فاسد وتجاهل تحسين جودة الدواء.

فهذا يطرح تساؤلاً مُلحّا حول الغاية الحقيقة من اعتماد هذا الاختبار، فهل هو أداة تحكم بعدد الخريجين الداخلين إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة التهميش والبطالة، أم مشروع اقتصادي جديد لجني الأرباح برسوم إضافية تصب في مصلحة بعض المستغلين من أصحاب «الدورات التأهيلية أو التكثيفية للاختبار» أو لزيادة إيرادات النقابة، وهنا الاختبار يبرز كأداة تحكم أو إقصاء تُفرغ من الغايات النقابية المُصرح بها لترجح كفة النوايا الحقيقة منها.

فتكثر الاحتمالات مع غياب الشفافية الرسمية حول الغاية والجدوى من هذا الاختبار.

المحصلة

جوهر الأمر ليس بعهدة ومسؤولية الخريج، إنما بالمعايير والمناهج والمخابر والبحوث، وبالتالي الاختبار لا مبرر له، إنما الأمر بعهدة الجامعات قولاً واحداً، والواضح أن هناك ضرورة مُهمّة للقياس والتقويم وهذا يجب أن يشمل مراحل العملية التعليمية كافة ومجمل السياسات التعليمية المتبعة لا التركيز على إمكانات الطالب فقط من خلال الامتحان الوطني أو اعتماد اختبار لمزاولة المهنة.

اليوم، يجب توجيه بوصلة عمل النقابة بشكل جدي لتكون شريكاً في الإصلاح الحقيقي وتؤدي دوراً رقابياً استباقياً من خلال المشاركة في لجان تطوير المناهج السريرية، والإشراف على التدريب العملي داخل القاعات والعيادات الجامعية، وتقديم برامج تطوير مهني فعال.

فالدور الذي استحدثت من أجله كممثل عن أطباء الأسنان، لتعالج مشكلاتهم والتحديات التي تواجههم وتضمن حقوقهم، هي أمانة ومسؤولية لا تصان بمضاعفة العقبات في طريق أزمة موجودة أساساً.

تحسين الوضع المعيشي للصيادلة برفع هامش الربح على حساب المريض المفقر ومعاناته؟!

ذكر نقيب صيادلة سورية المركزية الدكتور «إبراهيم الإسماعيل» خلال لقاء حواري عقده مجلس نقابة صيادلة طرطوس بتاريخ 2026/1/19، «فيما يخص تحسين الوضع المعيشي للصيادلة، أكد أن العمل جار لرفع هامش الربح ليصل إلى ما بين 30-35% «علماً أن هامش الربح الحالي يصل إلى 20%، هذه الزيادة حق مشروع خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الخانقة لكن هذا يثير تساؤلاً مُلحاً، هل تحسين الوضع المعيشي للصيادلة سيكون على حساب المرضى المفقرين وتحميلهم عبئاً جديداً بأسعار مرتفعة للأدوية؟!

■ منية سليمان

في الحقيقة، لا يمكن إنكار معاناة الصيادلة جرّاء التدهور الاقتصادي الذي تعانيه سورية، وهم ليسوا بمعزل عن الأزمة المعيشية التي تعانيها الغالبية الساحقة من السوريين، فالسعي إلى تحسين معيشتهم حق مشروع لا غبار عليه لكن المشكلة في الآلية المطروحة والبيئة التي سُتطبق فيها الزيادة.

فالحديث يجري عن سلعة حيوية وحساسة كالدواء في سوق يعاني فوضى تسعيرية أصلاً، فيكون رفع هامش الربح كمن يصب «الزيت على النار»!

فالسوق الدوائي السوري يشهد تفاوتاً صارخاً في أسعار الأدوية بين الصيدليات، ليس لاختلاف الشركات أو المصادر فقط، بل يتعداه إلى تفاوت في مستويات الاستغلال التجاري.

فقد أصبحت بعض الأدوية تُباع بهوامش ربحية خيالية من دون ضوابط رقابية مما يضاعف معاناة المرضى، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة والخطرة.

أمام هذا المشَهد، كيف يمكن ضمان ألّا تتحول الزيادة المطروحة إلى فرصة جديدة للاستغلال والاحتكار للبعض من ضعاف النفوس من الصيادلة على حساب صحة المواطن؟

وعليه، فجوهر الإشكالية الاستمرار بالسياسات الترقيعية دون معالجة جذرية للخلل الهيكلي الأول «غياب الرقابة» الفعالة وعدم استقرار الأسعار وتعدد مصادر الأدوية ودخول المستورد المنافس كما المهرب الذي يُباع في كثير من الصيدليات ولا يحمل إثباتات رسمية حول فعاليته وأمانه ومع ذلك يُباع بأسعار خيالية ودون رقابة، كذلك أثبتت الجولات الميدانية أن الدواء من النوع نفسه قد يُباع بأسعار متباينة، وهذا التفاوت لا يُبرر باختلاف الشركة أو الجودة فقط، بل يعود في أغلب الحالات إلى الجشع واستغلال حاجة المرضى وخاصة من يحتاج إلى علاج مستمر وأدوية مكلفة، كالسرطان والسكري وأمرض القلب والأمراض المناعية، مما يعني عبئاً مالياً لا يُحتمل في ظل الفقر المُعمم.

وعليه، فإذا كانت الغاية الحقيقية تحسين دخل الصيادلة وتحقيق استقرار للسوق الدوائي، فيجب الإمساك بطرف الخيط لا البدء بمنتصفه المعقد، وذلك بإعادة الاعتبار لدور الدولة في الرعاية الصحية والدوائية مع توسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل الشرائح الفقيرة ومرضى الأمراض المزمنة والخطرة، كما تعزيز الإنتاج المحلي «معامل عامة وخاصة» ودعم تكاليف الطاقة والتشغيل، كذلك النقل والشحن، مع تشجيع تصنيع الأدوية المزمنة، والتوعية محلياً لتقليل الاعتماد على الاستيراد واستمرار خط الإنتاج الوطني بما يضمن حمايته من المنافسة الأجنبية «استيراداً أو تهريباً»، بالإضافة إلى تفعيل الدور الرقابي الفعال على أرض الواقع لضبط الأسعار ومحاسبة المخالفين.

إن لم تكن المعالجة الحقيقية من هذا الطرف الأكثر تعقيداً للخروج بنتيجة منصفة وعادلة للجميع، يعني أن المريض سيبقى الطرف الأضعف في هذه المعادلة ويدفع الفاتورة مضاعفة بلا ضمانات، فهذا ليس سعياً إلى التحسين بل تكريس لسياسة «البقاء للأقوى» على حساب الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة «المرضى المفقرون» لصالح تعاضد رباعي الأبعاد «وزارة ونقابة، معامل ومستودعات، صيادلة، مستوردين ومهربين»

الإعلام «الإسرائيلي» يعترف بالتحولات الإقليمية

تشهد سورية والمنطقة تحولات تعيد تشكيل العلاقات والتوازنات السياسية والأمنية، في سياق إقليمي يتسم بتبدل التحالفات وتغير للعلاقات، لا سيما «العداءات» التاريخية. لا ينحصر تأثير هذه التطورات، سواء تلك في الميدان السوري، أو في المنطقة، بالمستوى المحلي أو الإقليمي، بل يحمل تداعيات على منظومات دول المنطقة، ويشكل مصدر قلق للكيان، الذي يتابع ما يجري من منظور استراتيجي شديد الحساسة تجاه أي تغيير في محيطه.

■ ريم عيسى

ضمن هذا المشهد، تثير التحولات الجارية في سورية، قلقاً متزايداً في «إسرائيل»، بالأخص في ظل تغير العلاقات بين الدول، وتجاه بعضها البعض، نحو إعادة ترتيب أولوياتها، أو بناء شراكات جديدة، مختلفة كلياً عما كانت عليه قبل عشر سنوات أو أكثر، وبالأخص، ضمن التغييرات الجارية على المستوى الدولي، ما قد يحدّ من قدرة «إسرائيل» على التنبؤ بمسار الأحداث أو التحكم بتداعياتها.

في هذا السياق، ترى «إسرائيل» أن التغيرات الجارية لا تمسّ فقط حدودها المباشرة، بل تطال مسألة وجودها وأمنها طويل الأمد، في منطقة تعيد تعريف قواعد الاشتباك والتحالف. ومن هنا، يتعامل الكيان مع التطورات في سورية والمنطقة كجزء من مشهد أوسع يتطلب استعداداً دائماً، وسياسات استباقية، ومراقبة دقيقة لأي تحول قد يفرض وقائع جديدة يصعب احتواؤها لاحقاً، إن لم يكن قد فات الأوان فعلاً.

في هذه المادة، ننظر فيما يقوله الإعلام في الكيان حول بعض هذه التغييرات، والطرق التي يحاول من خلالها التعامل معها.

التطورات الإقليمية

تشكل إيران مصدر القلق الأساسي لدى الكيان، لكن ذلك لا يكمن فقط في الوضع في إيران أو قدراتها، بل علاقة دول المنطقة بها، لا سيما تلك التي كانت تاريخياً محسوبة على «الطرف الآخر»، مثل: السعودية، وكذلك علاقات الدول بين بعضها البعض، وبالأخص السعودية وتركيا ومصر.

تتناول مقالة نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 20 كانون الثاني، تحليلاً حول كيفية تغير السياسة السعودية مؤخراً، بما في ذلك التوترات مع الإمارات، وفتح السعودية حواراً حول تحالفات دفاعية مع تركيا وباكستان، وهو ما قد يشير إلى تحول في أولويات الرياض، وابتعاد إضافي عن فكرة التطبيع مع «إسرائيل». وتقول المقالة، «بشكل صريح، تُدير المملكة العربية السعودية ظهرها لإسرائيل والولايات المتحدة».

تناولت مقالة نشرتها صحيفة «معاريف» الموضوع ذاته، في 25 كانون الثاني، والتي سلطت الضوء على أن هذا التغيير في السعودية كان فشلاً في التحليلات العسكرية والأمنية، لا سيما من الطرف «الإسرائيلي»، وتضيف المقالة، أن «السعودية تُعدُ قوة إقليمية نشطة تسعى جاهدة لتشكيل تحالفات من شأنها إعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط وعزل إسرائيل، ومعها الإمارات العربية المتحدة، الشريك العربي الأبرز لإسرائيل. وتشمل هذه التحالفات تحالفاً دفاعياً ثلاثياً مع باكستان وتركيا، ومحاولة لإنشاء تحالف أمني مع مصر والصومال. وفي حال تعدُّر العمل مباشرة ضد إسرائيل، يتم توجيه الضغط على الإمارات العربية المتحدة في اليمن والقرن الأفريقي وبحر العرب، مع إبداء دعم صريح لحكومتي جنوب اليمن والسودان».

كما تتحدث مقالة نشرتها «جيروزليم بوست» في 26 كانون الثاني عن بعض التوترات بين السعودية والإمارات في السياسات الخليجية الأوسع، مشيرة إلى أن ذلك قد يؤثر على توقعات تطبيع محتمل بين الرياض وتل أبيب.

السعودية أبلغت طهران أنها لن تسمح باستخدام مجالها الجوي أو أراضيها في هجمات عسكرية ضد إيران في وقت قامت فيه القوات الأمريكية في بتمارين جوية في المنطقة

وتقول المقالة: إن موقف السعودية الذي تطور تدريجياً، قد يكون «مهماً لإسرائيل، وكذلك لدور الولايات المتحدة في المنطقة. لطالما نُظر إلى الرياض كطرف محتمل رئيسي للانضمام إلى اتفاقيات أبراهام. وهذا يعني أن أي خلاف بين الرياض وأبو ظبي قد يؤثر على السياسات في إسرائيل وواشنطن».

وتنوه المقالة إلى أنه «قبل عقد من الزمان، كانت المملكة العربية السعودية من أبرز منتقدي الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمته إدارة أوباما. وكانت الرياض وإسرائيل تتفقان في وجهات النظر بشأن المخاوف المتعلقة بإيران». وتضيف، «في ذلك الوقت، كانت تركيا أقرب إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكانت تميل إلى معارضة الحكومة... في القاهرة». وتسلط المقالة الضوء على عدة نقاط، منها: أن «الرياض أصلحت علاقاتها مع إيران في اتفاق توسطت فيه العراق والصين. وبدأت الإمارات العربية المتحدة بالتواصل مع نظام الأسد... كما بدأت اتجاهات أخرى بالتغير. فقد خفّفت تركيا من انتقاداتها للسعودية والإمارات. وتمكنت الرياض من ترسيخ مكانتها كلاعب رئيسي في المنطقة، من خلال التعاون مع الهند، والحفاظ على علاقات ودية مع موسكو وبكين... كل هذه التطورات مجتمعة قد تُقرّب الإمارات وإسرائيل، لكنها قد تُبقي اتفاقيات أبراهام على حالها دون توسيع نطاقها». كل ذلك «يعكس... تحولات في التحالفات الخليجية، مما له تداعيات على إسرائيل ودور الولايات المتحدة في المنطقة».

وفق تقرير على قناة «13TV» في 27 كانون الثاني، ورد خبر، بأن السعودية أبلغت طهران أنها لن تسمح باستخدام مجالها الجوي، أو أراضيها، في هجمات عسكرية ضد إيران، في وقت قامت فيه القوات الأمريكية بتمارين جوية في المنطقة، وسط توترات مع إيران، وتهديد أمريكي بالقصف. ووفق تقييم «إسرائيل»، فإن الولايات المتحدة لم تقرر بعد ما إذا كانت ستقوم بأي تحركات تجاه إيران أو متى.

وفق مقالة نشرتها صحيفة «معاريف»، في 23 كانون الثاني، والتي تطرقت إلى عدة آثار للتقارب التركي-السعودي، فإن قطاع الطاقة والجانب الاقتصادي بشكل عام، يكمن في صلب الإشكالية التي يواجهها الكيان بسبب هذا التقارب، وتقول المقالة: إنه «على المستوى الأمني الاستراتيجي، يتطلب تعزيز المحور التركي السعودي، وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار في سورية، والتصعيد في الساحة الإيرانية، تحديثاً مفاهيمياً للمحور الاقتصادي والطاقوي الإسرائيلي: مزيجاً ذكياً يجمع بين الحفاظ على حرية العمل العسكري، وبناء نظام بيئي إقليمي للبنية التحتية والتكنولوجيا وأمن الطاقة، بحيث تكون إسرائيل شريكاً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه».

تعالج مقالة نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 29 كانون الثاني، مسألة مدى الانتظار في السياسات «الإسرائيلية» في مواجهة التهديدات الحالية، وتقترح تقييم البدائل والاستعداد لنقطة قد تُغير قواعد اللعبة في المنطقة. تقول المقالة: «إن أي هجوم أمريكي موجه إلى إيران، قد يستهدف بشكل مباشر كبار المسؤولين... من شأنه أن يُحدث تغييراً في القيادة الإيرانية...، ولكن من المشكوك فيه أن يؤدي ذلك إلى تغيير مرغوب فيه في سياسة الجمهورية الإسلامية في المستقبل المنظور».

حول سورية

يثير الاتفاق بين الحكومة السورية و«قسد» في شمال شرقي البلاد قلقاً واضحاً لدى «إسرائيل»، حيث إنه يصب في إعادة توحيد سورية بعد سنوات من التفكك والسلطات المتوازية. من منظور «إسرائيلي»، إن توحيد الجغرافيا السورية والقرار السياسي والأمني، وفرصة إعادة بناء مؤسسات الدولة، يشكل تهديداً محتملاً على الكيان، حتى وإن كان ذلك على المدى المتوسط أو البعيد.

في المقابل، يخدم استمرار حالة التقسيم مصالح «إسرائيل»، إذ يضمن بقاء سورية منشغلة بصراعات داخلية وترتيبات معقدة بين قوى محلية ودولية، ويحدّ من قدرتها على استعادة دور إقليمي فاعل. كما يسهل

المعاكسة لمصالحه... ويبحث عن حلول!

هذا الواقع على «إسرائيل» إدارة المخاطر من خلال التعامل مع ساحات مجزأة ومتباينة.

تناقش مقالة نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 20 كانون الثاني، الاتفاق بين الحكومة السورية وقسد في شمال شرق سورية، حيث إن «إسرائيل» تنظر إليه باعتباره مكسبا لتركيا وأردوغان ويضع «إسرائيل» في وضع استراتيجي أصعب، مع تراجع القوى الكردية التي تسعى «إسرائيل» لتصويرها كحليف غير رسمي لها، بغض النظر عن رأي تلك القوى. وبحسب الكاتب، إن «لذلك تداعيات على علاقات دمشق مع «إسرائيل» كجزء من محاولة التوصل إلى اتفاق بين الدولتين». وتنقل المقالة عن شخص عسكري ومؤسس لمركز أبحاث في الشؤون الأمنية قوله: «ستكون المشكلة أكبر بكثير بعد عشر سنوات. في ذكرى الثورة، وُجهت رسائل داعمة لحركة حماس، ونظّموا عروض عسكرية تضمنت رسائل تصور إسرائيل عدواً، في الوقت الذي يتحدثون فيه عن رغبتهم في التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل». ويضيف حول التداعيات على «إسرائيل» بعد اتفاق الحكومة مع قسد، «هذا يضعنا في موقف أقل ملاءمة، لأنه من الأفضل توقيع اتفاق مع طرف ضعيف، وفي بداية طريقه، ويحتاج إلينا أكثر مما نحتاج إليه. وما يحدث مع الأكراد يعزز موقفه بشكل كبير». ثم يقول: إن الحل هو في يد الأمريكان، وعلى الكيان إقناعهم بوقف ما يحصل. وتضيف المقالة، أن «التطورات المتعلقة بالقضية الكردية تُمثل تحدياً لإسرائيل»

وحول تركيا، تقول المقالة: «من التطورات السلبية الأخرى تعزيز النفوذ التركي في سورية. تسعى إسرائيل إلى إبعاد تركيا عن الساحة السورية، وأصرت على عدم وجود أي تواجد عسكري تركي في سورية. الآن، مع استسلام الأكراد، يبدو أن الأتراك هم الرابحون الأكبر. على إسرائيل أن تتأقلم مع الواقع الجديد في سورية».

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مقالة في 27 كانون الثاني، تناقش القلق الإسرائيلي من تراجع الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وخاصة في سورية، والذي يترك فراغاً تسعى تركيا لملئه. تشير المقالة إلى مخاوف «إسرائيل» من تأثير ذلك على حرية العمل الجوي في الشمال وباتجاه إيران، وتطرح اقتراحات أمنية ودبلوماسية لتعزيز استعدادها في مواجهة تهديدات تركية أو غيرها، بأمل عدم الانخراط في نزاع عسكري. تقول المقالة: «إن الطريقة المفاجئة والوحشية التي تخلت بها إدارة ترامب عن الأكراد في سورية...، تثير قلقاً في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. ليس فقط لأنها تخل غير أخلاقي عن حليف، وليس فقط لأن هذا قد يحدث لإسرائيل يوما ما، بل أيضا لأن قرار اتخاذ هذه الخطوة اتخذ في واشنطن كنتيجة مباشرة لتأثير أردوغان على الرئيس الأمريكي». وتضيف، «ليست هذه المرة الأولى التي يرغب فيها ترامب بسحب قواته من سورية. فقد حدث ذلك خلال ولايته الرئاسية الأولى، عندما مارست إسرائيل نفوذها وعرقلت هذه الخطوة جزئيا». كما تقول المقالة: إن «المشكلة الرئيسية التي تقلق إسرائيل حاليا هي التوسع التركي، ومحاولات أنقرة ترسيخ وجودها العسكري في سورية. يهدف هذا التوسع إلى... تمكين الجيش التركي من نشر أنظمة رادار ودفاعات جوية وقواعد متقدمة بالقرب من إسرائيل، مما يُقيّد بشكل كبير حرية عملها الجوي ف ي سماء سورية والعراق، وهي حرية تُعدّ من أهم الأصول الاستراتيجية لإسرائيل في مواجهة إيران والتهديدات الأخرى... إن حرية العمليات الجوية ضرورية لمنع أي تصعيد مستقبلي ونوايا هجومية من قبل العناصر المعادية العاملة في سورية والعراق ولبنان».

نشرت صحيفة «معاريف» في 29 كانون الثاني مقالة حول الوضع في المنطقة، تحدثت حول تصريحات لجيش الاحتلال حول الاتفاق في غزة، وفيما يتعلق بسورية، قال الكاتب: إن «إسرائيل» ليست لديها أية أوهام حول السلطة في دمشق، وأن ما قيل حول الساحة السورية، «يجب أن يُثير قلق الجميع. ففي إسرائيل، يربطون بين التحركات التي قام بها الجولاني في الأشهر الأخيرة»، والمقصود أحداث الساحل والسويداء والشمال الشرقي، وحول ذلك أضاف، «أن الجيش الإسرائيلي يدرك أن هذا نظام عنيف وقاس يعمل بدوافع جهادية، ولديه علاقات وثيقة مع تركيا، التي لا تُخفي موقفها الحالي تجاه إسرائيل، وتسعى تدريجيا إلى بناء محور سني متطرف يضم قطر وحماس»، وأن على «إسرائيل قريبا وضع سياسة تجاه الإدارة الأمريكية، التي اضطلعت بدور رعاية غزة وتعزيز مكانة نظام الجولاني في سورية»، إلا أن «المشكلة الكبرى تكمن في أن ما يشغل بال الإدارة الأمريكية والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية هو ملف إيران، الذي يُعتبر في الوقت الراهن الأكثر إلحاحا وتهديدا... والسؤال هو ... ما هي خطط إسرائيل العسكرية للتعامل مع الواقع الذي قد يتطور في غزة وسورية ولبنان، وكذلك في مصر والأردن ودول الخليج العربي بعد الحرب التي لم تبدأ بعد».

> **إن «إسرائيل» ليست لديها أية أوهام حول السلطة في دمشق وأن ما قيل حول الساحة السورية يجب أن يُثير قلق الجميع**

خلاصة

توضح المقالات التي جرى الاقتباس منها أعلاه، أن «الإسرائيلي» يدرك بشكل واضح حجم التحولات الإقليمية الجارية ضد مصالحه، وخاصة التقارب الجاري بين السعودية، وإيران، وتركيا، ومصر، وباكستان. وعلى العكس من العمل الإعلامي الكثيف الذي تقوم به هي نفسها عبر «الإعلام العربي» و«مؤثرين عرب»، للتقليل من شأن التقارب بين هذه الدول، فإن «إسرائيل» في إعلامها الداخلي، تنظر بجدية وقلق شديد إلى هذا التقارب، منطلقة من أنه غدا أمرا واقعا، ينبغي العمل من أجل تغييره، لأنه إن اكتمل فليس لدى الكيان القدرة على التكيف معه.

بالنسبة لسورية، تنطلق المخاوف «الإسرائيلية» من التغييرات الجارية، من إدراك أن البيئة الإقليمية الهشة وغير المستقرة والمتنافرة سابقا، أعطتها المجال لإدارة التهديدات، والفرصة لإنهاء دور سورية التاريخي في المنطقة. فإن استمرار وتعميق وتثبيت تقسيم سورية وتعدد مراكز القوى– بالأخص على أساس ديني أو قومي– يتيح للكيان إضعاف أي إمكانية لبلورة مشروع وطني سوري موحّد، ويحدّ من قدرة سورية على استعادة دورها الإقليمي. هذا الواقع يسمح لـ «إسرائيل» بالمناورة والتدخل عند الحاجة، ويمنع تشكل جبهة متماسكة على حدودها الشمالية.

أبعد من ذلك، ترى «إسرائيل» أن بقاء المنطقة في حالة انقسام هوياتي وطائفي يخدم سرديتها السياسية والأيديولوجية، إذ يخفف من حدّة التناقض القائم حول كونها الدولة الوحيدة القائمة على أساس ديني في محيطها. فكلما ازدادت المنطقة انقساما على أسس دينية وقومية، وكلما ضعفت نماذج الدولة الوطنية الجامعة، تراجعت الضغوط السياسية والأخلاقية الموجهة لها بشأن طبيعة نظامها وهويتها. من هذا المنظور، فإن إعادة توحيد سورية أو استقرارها يشكّل خطرا أمنيا واقتصاديا على الكيان، كما أنه يشكّل تحديا سياسيا قد يعيد طرح أسئلة الهوية والشرعية في الإقليم بصورة أقل ملاءمة للمصالح «الإسرائيلية» ويهدد بشكل مباشر وجودها، وبالأخص في ظل التغييرات والتحولات في العلاقات بين دول المنطقة، التي استخدمت «إسرائيل» تناقضاتها على أسس دينية– طائفية وإيديولوجية، لخدمة مصالحها وضمان استمراريتها على مدى عقود.

ملتقى حلول الصناعة الوطنية... من وثيقة تشخيص إلى اختبار جديّة التنفيذ

في السادس من كانون الثاني 2026، انعقد «ملتقى حلول الصناعة الوطنية» في فندق داما روز بدمشق، بتنظيم من غرفة صناعة دمشق وريفها، وبمشاركة واسعة من الصناعيين وممثلي الوزارات والجهات العامة ذات الصلة، إلى جانب خبراء ومتخصصين بالشأنين الاقتصادي والإداري. وجاء الملتقى كمساحة حوار جدية في مرحلة دقيقة تمر بها الصناعة الوطنية، التي تواجه جملة من التحديات المتراكمة، في مقدمتها ارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص التمويل، تعقيد الإجراءات، وصعوبات الطاقة والبنية التحتية، ووضع حلول عملية قابلة للتنفيذ، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى إعادة تمكين قطاع الإنتاج.

ملتقىً مختلف... لأن مخرجاته تنفيذية

ما منح هذا الملتقى أهمية خاصة، أنه لم يكتفِ بتشخيص المشكلات أو تبادل وجهات النظَر، بل تُوج بإعداد وثيقة مرجعية شاملة حولت خلاصات النقاش إلى مصفوفة تنفيذية واضحة، حدّدت الإجراءات المطلوبة، والمهام التفصيلية، والجهات المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة، في نموذج عمل تشاركي جمع بين الحكومة وقطاع الأعمال.

وفي هذا السياق، قام وفد من غرفة صناعة دمشق وريفها بزيارة وزير المالية يسر برنية في مكتبه، وسلمه الوثيقة التي تلخّص توصيات ملتقى «مختبر حلول الصناعة الوطنية»، في خطوة عملية هدفت إلى وضع هذه التوصيات على سكة التنفيذ الفعلي.

توصيات جوهرية لمعالجة اختناقات الصناعة

خرج الملتقى بمجموعة من التوصيات الهامة التي يمكن اعتبارها خارطة طريق متكاملة للنهوض بالقطاع الصناعي.

وتوزعت توصيات الملتقى ضمن ستة محاور رئيسية، عكست بدقة مكامن الخلل في البيئة الصناعية، وقدّمت حلولاً عملية لها:

حول إدارة الصناعة والتشريعات الناظمة، دعت التوصيات إلى تبسيط الإجراءات، وتوحيد المرجعيات، وتخفيف البيروقراطية، وتحديث القوانين الصناعية بما يتناسب مع الواقع الحالي، بما يتيح للصناعي العمل في بيئة أكثر وضوحا واستقرارا.

وحول الطاقة والبنية التحتية، أكدت التوصيات ضرورة معالجة ملف الطاقة كأولوية قصوى، من خلال تأمين الكهرباء والوقود للمناطق الصناعية، وتحسين البنية التحتية من طرق وخدمات واتصالات، لما لذلك من أثر مباشر في خفض كلفة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية.

وبما يخص التمويل، ركزت المقترحات على توسيع القروض الإنتاجية، وتقديم تسهيلات مصرفية حقيقية للصناعة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المحرّك الأساسي للتشغيل والإنتاج.

أما عن مدخلات الإنتاج والجمارك، دعت الوثيقة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وتسريع التخليص الجمركي، ومنع الازدواج الضريبي، مع التشديد على حماية المنتج الوطني من المنافسة غير العادلة.

وعن التدريب وبناء القدرات، شددت التوصيات على ربط التعليم المهني والتقني بحاجات السوق الصناعية، وتطوير برامج التدريب داخل المنشآت، للحفاظ على الخبرات الوطنية ورفع كفاءة اليد العاملة.

وحول البحث والتطوير الصناعي، طرحت الوثيقة أهمية تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي، بهدف رفع جودة المنتج المحلي وزيادة قدرته على المنافسة.

إضافة إلى ذلك، حدّدت الوثيقة ثلاثة عشر إجراءً إسعافيا مستعجلاً، رأت أنها تتطلب أولوية قصوى في التنفيذ لمعالجة الاختناقات الأكثر إلحاحا.

مبدئياً... تعاطٍ إيجابي من وزارة المالية

وزير المالية عبّر عن انطباع إيجابي واضح تجاه مضمون الوثيقة، من خلال صفحته على «فيسبوك»، معتبراً أنها وثيقة عملية بامتياز، لا تكتفي بسرد المطالب، بل تقدّم حلولاً محددة وتوزع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الجهات. وأشار إلى أن «النجاح في تطبيق حتى نصف هذه التوصيات من شأنه أن يحدث قفزة نوعية في الصناعة السورية»، مؤكداً أن الوزارة ستتعامل بجدية مع الإجراءات المرتبطة باختصاصها، عبر تشكيل فريق مختص لمتابعة الإصلاحات المطلوبة ودراستها.

بانتظار ما سيسفر عنه «بوست» الوزير من إجراءات تنفيذية وعملية خاصة بوزارته!

فالتحدي الحقيقي لا يكمن في تبني التوصيات على المستوى النظري، بل في تحويلها إلى إجراءات عملية ملموسة يشعر بها الصناعي على أرض الواقع.

من الاستجابة الإيجابية إلى الالتزام الشامل

رغم أهمية الموقف الإيجابي المعلن من قبل وزير المالية، إلا أن التحدي الحقيقي لا يزال قائما، هل تتحول هذه الإيجابية إلى أفعال؟

فالصناعة الوطنية لا تحتاج إلى وزارة واحدة داعمة، بل إلى منظومة حكومية كاملة تتبنى هذه التوصيات، وتعمل على تنفيذها بتنسيق عال، وجداول زمنية واضحة، وآليات متابعة ومساءلة حقيقية، والأهم إشراك مستمر للقطاع الصناعي في تقييم النتائج.

إن حصر الاستجابة بوزارة المالية وحدها، أو الاكتفاء بالإشادة بالوثيقة دون ترجمتها إلى قرارات وإجراءات ملموسة، سيفقد هذا الجهد قيمته، ويعيد الصناعيين إلى مربع الانتظار.

رسالة مباشرة إلى صنّاع القرار

يشكل ملتقى حلول الصناعة الوطنية، وما نتج عنه من توصيات تنفيذية، اختبارا حقيقيا لجدية الحكومة في دعم الإنتاج الوطني. لكنه لن يكون كافيا ما لم يستكمل بخطوات تنفيذية جريئة تعالج جذور المشكلات لا مظاهرها فقط.

فلسان حال الصناعيين يقول إن الفرصة اليوم متاحة، والوثيقة جاهزة، والمشكلات معروفة، والحلول مطروحة بوضوح.

والمطلوب من صنّاع القرار ليس المزيد من التشخيص، بل التحرك السريع والمنسّق، وتحويل هذه التوصيات إلى سياسات نافذة، وإجراءات ملموسة، يشعر الصناعي بأثرها في معامله، قبل أن يقرأها في البيانات.

فالصَناعة الوطنية، التي صمدت في أصعب الظروف، تستحق أكثر من التفاؤل؛ تستحق قرارات جريئة، وتعاونا مؤسسيًّا، والتزاما حكوميا شاملا يضمن الاستمرارية في العمل، وإرادة تنفيذ لا تتوقف عند حدود النوايا.

فإما أن يكون هذا الملتقى وتوصياته نقطة انطلاق حقيقية نحو صناعة وطنية أكثر قوة وقدرة على المنافسة، أو فرصة أخرى تُهدر في سجلّ الفرص الضائعة.

الصيدلية... الملاذ الأخير للجيوب المفرغة؛ حين يصبح «تجاوز الحدود» أوكسجين الفقراء!

في حديث لصحيفة «الثورة السورية»، في 22 كانون الثاني، حذر مدير الرقابة الدوائية في حلب، الدكتور محمد عبد الحافظ، من خطورة اللجوء إلى الصيدلاني لتشخيص أو علاج الأمراض.

كما بيّنت مديرية الصحة حدود عمل الصيدلاني، والقوانين الناظمة للمهنة، وضرورة الالتزام بها، ولا سيما وأن دائرة الرقابة الدوائية تعتمد على جولات تفتيش دورية و«مفاجئة» على الصيدليات كافة.

ولكن...

في بلدٍ اختزل فيه الطب والعلاج والاستشفاء إلى سلعة فاخرة، يقدم في علبة مخملية، ويُسعَّر بذهب خالص، تتحفنا الجهات الرسمية بجملة من «النصائح» التي بالكاد تعالج الأعراض، وتوبخ الضحايا، وتتغاضى عن الجذور الكارثية التي حولت الصيدلية إلى عيادة للفقراء.

في سورية، حيث كشفية الطبيب قد تعادل ربع راتب موظف أو عامل كادح، وحيث فاتورة المستشفى تتسبب في إفلاس عائلة بأكملها، يأتينا من يُطلق تحذيراته الرنانة عن «تجاوز حدود المهنة»، وكأن المواطن والصيدلاني همّشوادور الطبيب طوعا!

فالصيدلاني، ومن دون الخوض في التبرير له، لم يقرر بين لحظة وأخرى أن يصبح طبيبا، بل دفعه إلى هذا «التجاوز» مواطن مُعدم، يختار بين علبة دواء لطفله المريض، أو بعض الطعام لعائلته؛ مواطن يرى في كشفية الطبيب «عبئا كبيرا ومكلفا»، منذ أن حول الفقر والغلاء الطبابة إلى حلم بعيد المنال، وجعلا من الصيدلاني «بطل الزنقة»!

وعندما يقول قائل: «هذا تجاوز للمهنة»، يقول المعترون: «أليس الفقر تجاوزا للحدود؟!».

فمن الطبيعي أن يبحث الفقير عن «بديل اقتصادي»، ومن لا يجد أمامه سوى صيدلي الحارة، الذي تحول إلى «طبيب الطوارئ» و«مستشار الصحة العامة» سيعتبره «الصديق الوفي» الذي لا يسأل عن ثمن الكشفية أو بطاقة التأمين.

أما «التحذيرات» الرسمية التي تخرج علينا بلهجة الحارس الأمين على صحة المواطن، تقفز فوق الكارثة؛ تتغاضى عن أنظمة الرعاية الصحية المتهالكة، والمستشفيات الحكومية التي تشبه أطلال حضارة بائدة، والأطباء الذين يتقاضون مئات آلاف الليرات.

فالخطاب الرسمي بهذا السياق يحول الأزمة إلى مشكلة فردية، والفشل الرسمي في توفير الرعاية الصحية إلى أزمة «وعي» عند المواطن، وانحراف «أخلاق» عند الصيدلاني.

والقصة باختصار ليست جهلاً وقلة وعي ولا انحرافا مهنيا، بل قصة وطن أصبح فيه الألم تجارة واستثمارا، والحدود الوحيدة الواضحة هي تلك التي تفصل بين من يملكون ثمن الصحة ومن ينتظرون الموت على أرصفة المستشفيات.

فبدلاً من إطلاق التحذيرات والتلويح «بحدود المهنة»، رغم صوابها النسبي نظريا، لتنظر الجهات الصحية إلى الفقر الذي يدفع الناس إلى هذا الحد.

ربما عندها ستدرك الرقابة الدوائية ومديرية الصحة، وكل الحكومة والجهات الرسمية من خلفها، أن الصيدلاني لم يتجاوز الحدود بقدر ما سدَّ فجوة خلفها نظام صحي أرهقه الجشع والترهل والإهمال.

وأن المواطن لا ينقصه «الوعي»، بل هي «القشة» التي يتعلق بها في بحر الغلاء.

استراتيجية مكافحة الفقر... حين تتحول الدولة إلى متفرّج ينتظر المستثمر

في وقت تعلن فيه الحكومة أن نحو 80% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، كان من المنتظر أن تحمل أي استراتيجية وطنية لمكافحة هذه الكارثة الاقتصادية والاجتماعية تصوراً واضحاً لدور الدولة، وأدواتها، ومسؤولياتها المباشرة. لكن ما طُرح أخيراً يوحي بعكس ذلك تماماً.

فقد كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، هند قبوات، في تصريح لموقع اقتصاد الشرق بتاريخ 25 كانون الثاني 2026، أن سورية تستعد لإطلاق استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، مشيرة إلى أن العمل يجري بالتوازي مع استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية، تتضمن مبادرات تستهدف المتسولين، والأيتام، وذوي الإعاقة، والنساء من دون معيل، إضافة إلى اللاجئين عند عودتهم إلى البلاد.

وأضافت الوزيرة أن الهدف الأساسي هو خلق فرص عمل مستدامة، مع التركيز على التدريب المهني، لضمان جاهزية القوى العاملة عند قدوم الاستثمارات وبدء تنفيذ المشاريع الجديدة.

وهنا تحديداً تكمن المشكلة.

فقر اليوم... وحلول مؤجلة إلى «قدوم الاستثمارات»

حين يُربط الخروج من الفقر بشرط مستقبلي غير مضمون مثل «قدوم الاستثمارات»، فإننا لا نكون أمام استراتيجية مكافحة فقر، بل أمام سياسة إدارة انتظار.

فالرسالة الضمنية واضحة: سيُدرَّب الفقراء اليوم... وعندما يأتي المستثمر غداً، قد يجد لهم عملاً!

لكن ماذا عن ملايين السوريين اليوم؟

ماذا عن الجوع، وانهيار الدخل، وغلاء المعيشة، والعجز عن تأمين الحد الأدنى من الحياة؟

الدولة هنا لا تقترح حلاً، بل تطلب من الفقراء الصبر.

أين الدولة؟ سؤال غائب عمداً اللافت في التصريحات الرسمية ليس ما قيل، بل ما لم يُقل:

فلا حديث عن مشاريع تشغيل تقودها الدولة.

ولا ذكر لإصلاح الأجور أو ربطها بتكاليف المعيشة.

ولا سياسات دعم دخل مباشر.

ولا خطط لإحياء القطاع العام الإنتاجي.

ولا إجراءات ضريبية لإعادة توزيع الثروة.

ولا مواجهة للاحتكارات أو تشوهات السوق.

بالمقابل، كل الثقل موضوع على التدريب المهني، وكأن المشكلة الأساسية هي نقص مهارات الفقراء، لا غياب الوظائف، ولا انهيار الاقتصاد.

فالتدريب بلا وظائف ليس تنمية، بل إعادة تدوير للبطالة.

من «مكافحة الفقر» إلى «إدارة الفئات الفقيرة»

عندما تُختزل الاستراتيجية في استهداف: المتسولين- الأيتام- النساء بلا معيل- ذوي الإعاقة، فنحن أمام مقاربة إغاثية اجتماعية لا مقاربة اقتصادية تنموية.

هذه السياسات قد تخفف من حدة الفقر، لكنها لا تُخرج أحداً منه.

فهي تنظم الفقر، لا تعالجه. تُدير نتائجه، ولا تمس أسبابه.

والأخطر أنها تفصل الفقر عن السياسات الاقتصادية العامة، وكأنه مشكلة فئات هامشية، لا نتيجة مسار اقتصادي كامل.

تغييب الأسباب... يعني تغييب الحلول

لا يمكن الحديث عن مكافحة الفقر دون التطرق إلى أسبابه البنيوية، وعلى رأسها: انهيار سعر الصرف- تآكل الأجور- البطالة الواسعة- ضعف الإنتاج- تراجع الخدمات العامة- غياب العدالة الضريبية.

لكن الاستراتيجية المعلنة تتجنب كل ذلك، وكأن الفقر ظهر فجأة، بلا سياق، وبلا مسؤوليات.

وحين لا تُسمّى الأسباب، لا تُبنى حلول حقيقية.

الدولة كوسيط... لا كمسؤول

أخطر ما في الخطاب الرسمي أنه يعكس تحولاً عميقاً في دور الدولة:

من دولة تقود التنمية... إلى دولة تنتظر السوق.

من فاعل اقتصادي... إلى وسيط تدريب.

من مسؤول عن التشغيل... إلى منسق مع المستثمرين.

بكلمات أخرى:

الدولة تنسحب خطوة خطوة من التزامها الاجتماعي، وتحمّل الخلاص لقوى خارجية، بينما تكتفي بدور إداري تقني.

استراتيجية بلا دولة!

ما طُرح حتى الآن لا يرقى إلى مستوى استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، بل هو إطار عام يراهن على المستقبل، ويؤجل المواجهة، ويتجنب الأسئلة الصعبة.

ففي بلد يعيش 80% من سكانه تحت خط الفقر، لا يكفي أن نُدرّب الناس بانتظار الاستثمار.

بل المطلوب:

دولة تُنتج.

دولة تشغّل.

دولة تحمي الدخل.

دولة تعيد توزيع الثروة.

دولة تتحمل مسؤوليتها كاملة، لا بالنيابة عن السوق ولمصلحته.

وإلا، فإن كل حديث عن مكافحة الفقر سيبقى خطاباً جميلاً... فوق واقع ظالم وقاس ومجحف تعاني منه الغالبية المفقرة في البلاد.

تطبيق «وجب...» منصة شكاوى أم غطاء لسياسات معطوبة؟

مرة أخرى، يُقدَّم لنا «إنجاز» رقمي مُغلَّف بخطاب عصري يطغى عليه البهرجة، كنتاج لورشة العمل الخاصة التي عقدت بتاريخ 26 كانون الثاني 2026 لإطلاق التطبيق الحكومي الإلكتروني الموحد «وجب»، المخصص لتلقي شكاوى ومقترحات المواطنين عبر الوزارات والجهات العامة كافة «تطبيق موحد للشكاوى- تتبع- تقييم- وشفافية». عناوين براقة، ووعود جاهزة، وكأن المشكلة في هذا البلد كانت دوماً نقص النماذج الإلكترونية لا اختلال السياسات. وكأن هموم الناس الكبرى تنتظر زرّ «إرسال» كي تُحل.

بالمقابل يمكن القول إن الثقة لا تُشترى بتطبيق ولا تُغلف بالبهرجة، والحقيقة أبسط وأكثر قسوة، فلا تطبيق، مهما كان متقناً، يعفي الجهات الرسمية من مسؤوليتها عن سياسات تعرفها جيداً وتُصر على تجاهلها.

حين تتحول الشكوى إلى ديكور

ما الذي سيضيفه «وجب» لشكاوى يعرفها القاصي والداني؟

تعرفة الكهرباء تُرهق الدخل المحدود.

الأجور لا تكفي لأبسط متطلبات الحياة.

الإنترنت ضعيف ومكلف في آن واحد.

الخدمات الأساسية تُدار بعقلية الطوارئ الدائمة.

فهل تحتاج مثل هذه القضايا إلى تطبيق كي تُكتشف؟ أم إلى قرار؟

إن تحويل هذه الملفات إلى «شكاوى فردية» يُفرغها من مضمونها الحقيقي. فهي ليست أخطاء موظف ولا تأخير معاملة، بل خيارات وسياسات عامة. وهنا تكمن الخطورة، أن يصبح التطبيق أداة لتجزئة الغضب الشعبي بدل معالجته من جذوره.

المساءلة لا تُختزل بتتبع الطلب

التتبع ميزة تقنية، نعم.

لكن تتبع ماذا؟ مسار شكوى يعرف الجميع نهايتها؟

فالمساءلة الحقيقية لا تعني إغلاق الطلب «الشكوى»، بل فتح النقاش حول سبب تكراره آلاف المرات.

ولا تعني قياس رضا المستخدم عن الخدمة، بل مراجعة سبب رداءة الخدمة أصلاً.

إن حصر الشفافية في لوحة تحكم رقمية، دون نشر تقارير علنية عن الشكاوى المتكررة وتأثيرها على القرار، ليس شفافية... بل إدارة انطباع.

التطبيق لا يصنع سياسة

لنكن واضحين، فمثلاً:

التطبيق لا يرفع الأجور.

التطبيق لا يُصلح شبكة الإنترنت.

التطبيق لا يُعيد النظر بتسعير الكهرباء.

هذه مهام حكومية بامتياز، لا تُفوَّض إلى منصات رقمية، ولا تُرحَّل إلى صبر المواطنين.

إن أخطر ما في الخطاب الرسمي المرافق للتطبيق هو الإيحاء بأن المشاركة الإلكترونية بديل عن المشاركة في صنع القرار.

وكأن المطلوب من المواطن أن يشتكي بهدوء، لا أن يُسأل ويُستشار ويُؤخذ رأيه قبل صدور السياسات.

من حق الناس ما هو أكثر من نافذة شكوى

الناس لا تطلب معجزة. تطلب فقط: سياسات تُصمَّم على أساس الدخل الحقيقي، وتصب باتجاه تحسين الوضع المعيشي.

خدمات مستدامة ومستقرة وتُسعَّر بعدالة.

اعترافاً رسمياً بالمشكلات والسعي الجدي لحلها بدل تدويرها.

أن تكون شريكة بصنع القرار ومراقبة له، لا منفّذاً قسرياً لحيثياته.

أما التطبيقات، فهي أدوات مساعدة في أحسن الأحول.

لا تختبروا صبر الناس بالتقنية

إطلاق تطبيق شكاوى ليس إنجازاً بحد ذاته. الإنجاز هو أن تقلّ الشكاوى لأن أسبابها عولجت. أما تحويل الوجع العام إلى بيانات، دون تغيير السياسات التي أنتجته، فليس تحديثاً إدارياً... بل تأجيلاً للأزمة.

لنعيد التأكيد أن الثقة لا تُبنى بالتطبيقات، بل بالقرارات. والناس تعرف الفرق جيداً.

تشوّه مزمن... سياسات الإسكان الفاشلة ومرابح السماسرة... تحول العقار من ملاذٍ وأمان إلى حلمٍ مستحيل

منذ سنوات وعقود أصبح السوق العقاري ساحة مفتوحة لمطامع تجار العقارات وسماسرتها، واليوم يشهد السوق تشوهاً يعكس فشلاً يتجاوز الاختلالات في آليات العرض والطلب.

■ فرح شرف

حيث تتجاوز تكاليف البناء الفعلية– المواد، والأيدي العاملة، والتراخيص– سعر البيع في السوق. وتتراوح تكلفة بناء المتر المربع حاليا ما بين 250 و300 دولار بحسب بعض الخبراء العقاريين، وبالتالي فإن تكلفة منزل مساحته 100 متر مربع تقدر بنحو 25 ألف دولار، تقل أو تنقص بحسب المنطقة، وسعر الأرض، ونوعية الإكساء، والمواصفات الفنية والصحية والخدمية وغيرها من المعايير، فيما لا يتجاوز سعر بيع المتر المربع في السوق 150 أو 250 دولار في بعض المناطق.

وبالنظر إلى واقع الأجور والرواتب اليوم، فإن العائلة السورية بحاجة إلى عشرات السنين لامتلاك منزل، بافتراض أنها ستخصص كامل دخلها لذلك، ودون أن تنفق أي ليرة على احتياجاتها الأخرى، من مأكل وملبس وطبابة ومواصلات وغيرها، وعلى افتراض بقاء الأسعار ثابتة، مما يجعل امتلاك السكن حلما بعيد المنال لشريحة واسعة من السكان.

التحكم بالسوق

من المفترض أن يخدم السوق العقاري الاحتياجات الأساسية، وفي مقدمتها توفير السكن الملائم، فضلا عن توفير المساحات التجارية والخدمية والصناعية اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، فإن السوق يكشف عن استجابة أكبر لقوى المضاربة والاحتكار، بدلا من احتياجات السكن الفعلية.

فقد تحول العقار، بفعل المضاربة التي يغذيها غياب القوانين والسياسات الناظمة، إلى أداة استثمارية بحتة، ولم يعد المضاربون يشترون العقارات بهدف استخدامها أو تأجيرها، بل بهدف بيعها بسعر أعلى، وخاصة للباحثين عن ملاذات آمنة لأموالهم أو لتبييضها، حيث باتت فئة قليلة من السماسرة تسيطر على حصة كبيرة من المعروض العقاري؛ ويتيح لهم هذا الاحتكار التلاعب بالأسعار والتحكم في العرض والطلب.

بالإضافة إلى احتكارهم المعلومات، وخلق ندرة مصطنعة عبر التحكم في وتيرة عرض الوحدات السكنية، وتضخيم الأسعار عبر المضاربة، مستغلين بذلك أزمة الإسكان لتحقيق أرباح استثنائية وهائلة.

وبدلا من تلبية حاجة السكن الملحة، أصبح السوق العقاري أشبه بكازينو، تُتداول فيه الثروات بين قلة من اللاعبين المحتكرين، بينما يعاني غالبية السوريين من صعوبة الحصول على سكن لائق.

شركات التطوير العقاري... حل أم تعقيد؟

الحديث عن استثمار شركات التطوير العقاري ليس جديدا، بل طرحته السلطة السابقة، في إطار انسحابها من مسؤولياتها لصالح ضمان مصالح قلة من أصحاب الأرباح.

فبدلا من البحث عن حلول سكنية تلبي احتياجات شرائح واسعة من المجتمع، يعاد تعويم شركات التطوير بوصفها العصا السحرية التي ستحل الأزمة الحالية.

بينما تعمل هذه الشركات، بحال إقلاعها جديا، وفق منطق الربح، وستتجه للاستثمار في مشاريع تحقق أعلى الفوائد، أي تلك الموجهة نحو الفئات القادرة على دفع أسعار مرتفعة، مما يرفع أسعار البيع والإيجارات المرتفعة أصلاً، ويجعل الحصول على سكن للفئات محدودة الدخل– أي الغالبية العظمى من السوريين– شبه مستحيل.

دور الدولة الغائب والمغيّب

حتى وإن تخلى المواطن عن حقه في امتلاك منزل، فإن وضع الإيجارات ليس بحال أفضل، حيث تتراوح الإيجارات في ريف دمشق، على سبيل المثال، وحتى في المناطق العشوائية، ما بين 1,5 إلى مليونين ليرة شهريا، مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الإضافية التي باتت تثقل العملية برمتها، مثل تسديد 3–6 أشهر سلفا، وتسديد الضريبة وبدل السمسرة الذي يعادل إيجار شهر كامل، بالإضافة إلى مبلغ الضمان!

لذلك فإن الاستمرار بالتعامل مع أزمة الإسكان بعقلية السلطة السابقة، في ظل ظروف قاسية تفرض حل مشكلة السكن المتفاقمة، والتوجه نحو تحويل كل حجر وقطعة أرض إلى استثمار، يعني تجاهل الحكومة لمسؤوليتها في تحسين الواقع الاجتماعي للمواطنين، وحاجاتهم التي يجب أن توفرها بعيداً عن منطق الربح والخسارة.

ما يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية تعيد تنظيم وضبط السوق بما يضمن حقوق المواطنين، والتعامل مع السكن بوصفه حقا أساسيا، لا سلعة تباع وتشترى وفقا لقوانين العرض والطلب، وتتحكم بها شركات ومضاربين يسعون وراء الربح وتعظيمه.

ترقّب حذر لارتفاع أسعار السلع والخدمات... الكهرباء باتت أداة لتعميق الأزمة!

ينتظر السوريون بترقب انعكاسات تسعيرة الكهرباء على أسعار الخدمات والسلع المرتفعة أصلاً، التي ستسهم في تعظيم التضخم، وتهدد بنسف ما تبقى من استقرار مالي للأسر، وتعمّق من أزمة تآكل القوة الشرائية.

■ سارة جمال

حيث يبدو وكأن وزارة الطاقة تجهل أن الكهرباء عنصر أساسي في تشغيل المصانع، وإدارة المحال التجارية، وتشغيل المعدات الزراعية. وربما تجهل كذلك أن هذا الارتفاع في تكاليف الطاقة يترجم مباشرة إلى زيادة في تكاليف الإنتاج لمختلف السلع والخدمات.

ويقدم الارتفاع الأخير في سعر الحليب بنسبة 18,5% حتى قبل تطبيق تعرفة الكهرباء الجديدة، مؤشرا واضحا على ما يعانيه السوق من ضغوط تضخمية. وبالتالي فإن التسعيرة الجديدة لن تشكل سوى دفعة إضافية لهذه الموجة التضخمية، مما سيضاعف من حدتها ويعجل بتأثيراتها السلبية على المستهلكين والاقتصاد.

حيث تشير تصريحات مسؤول التعاون في الجمعية الحرفية للألبان والأجبان، أحمد السواس، إلى استعداد السوق لموجة ارتفاع جديدة في الأسعار. وهذه التصريحات ليست مجرد تكهنات، بل تعكس واقعا اقتصاديا حتميا. فالحرفيون وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة هم الأكثر تأثرا بزيادة تكاليف التشغيل.

خنق الإنتاج

ستضاف الزيادة في تكلفة الطاقة إلى معاناة الصناعيين والمنتجين، ما يراكم الصعوبات التي تواجهها العمليات الصناعية كافة، فكيف تتوقع السلطة أن يتمكن المنتج المحلي من المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو دول الجوار؟!

كما أن التأثيرات الكارثية لارتفاع أسعار الكهرباء لا تتوقف عند حدود التصنيع والإنتاج، بل تشمل سوق العمل بشكل مباشر وخطر. ففي سورية تتجاوز نسبة البطالة 60%، وباعتراف السلطة نفسها، وهذه النسبة مرشحة للزيادة في ظل الانكماش المترقب للقطاعات الإنتاجية وتراجع القدرة التنافسية؛ أي إننا أمام موجة جديدة من حرمان الأفراد من مصدر دخل، وتدهور جديد في مستويات المعيشة، وزيادة في الفقر.

آفاق التحديات

يطرح قرار رفع التسعيرة ثلاثة تحديات رئيسية، ولا سيما في ظل غياب أي خطط حكومية؛ فالتضخم القادم سيُدخل الاقتصاد في دوامة يصعب الخروج منها، حيث ارتفاع الأسعار، والتآكل المستمر في القدرة الشرائية للمواطنين، والانخفاض في قيمة الليرة.

بينما سيصبح تأثير تراجع الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على المستوردات مضاعفا. أما التحدي الأكبر فهو تفاقم الفقر واتساع رقعته. فالسوريون ما زالوا يدفعون النسبة الأعظم من دخلهم على تغطية أبسط الاحتياجات الأساسية، ومع ارتفاع أسعار الكهرباء، سترتفع معها فواتير الطعام والمسكن والصحة وغيرها. وهذا يعني انزلاق المزيد من الأسر تحت خط الفقر، وعدم قدرة من هم تحته على التعافي.

مزيدٌ من التآكل

من الواضح أن تداعيات هذا الارتفاع ستكون وخيمة على الاقتصاد والمجتمع. فارتفاع تكاليف الإنتاج للشركات والمصانع، التي ستمرر بدورها هذا الارتفاع إلى المواطن المفقر، يمثل عبئاً إضافياً على المواطن والمنتج معاً. بل ويشير إلى محاولة متعمّدة لضرب الفقراء.

والحديث الرسمي عن الخطوة بوصفها «معالجة» لخلل هيكلي، هو حديث فوقي ونخبوي ومنفصل تماما عن أعباء الناس، بل لا يبالي بها. «فإصلاح» الاقتصاد، خاصة في مجال الطاقة، يتطلب نهجاً يحمي الفقراء، ويدعم القطاع الإنتاجي، لا أن يقضي عليهما معاً بضربةٍ واحدة!

وسائل التدفئة غير الآمنة تحصد الأرواح في سورية، فمن المسؤول؟!

نسمع يومياً عبر وسائل الإعلام المختلفة عن ارتفاع عدد ضحايا الحرائق وحوادث الاختناق مع اشتداد موجات البرد سعياً إلى تأمين القليل من الدفء.
فتآكل القدرة الشرائية للغالبية المفقرة من السوريين، دفعهم إلى استخدام وسائل التدفئة غير الآمنة على اختلاف مصادرها وأنواعها، لتتحول إلى قنابل موقوتة داخل المنازل، فمن الإنتاج المحلي أو المستورد من المدافئ إلى الاستخدام وشروطه الآمنة، هناك ثقب أسود يتسع لتستمر المأساة وما خفي عن أسبابها أعظم، فمن المسؤول؟!

■ رشا عيد

حجم الكارثة

أعلن الدفاع المدني السوري في تصريح لصحيفة «عنب بلدي» بتاريخ 2026/1/27 «أن فرقه استجابت لـ 170 حريقاً في مختلف أنحاء البلاد خلال الفترة الممتدة بين 18–26 كانون الثاني الفائت، مُسجلاً حرائق مأساوية تضمنت وفيات وإصابات، مشيراً إلى أن الحادثة الأكثر مأساوية وقعت بتاريخ 2026/1/22 في مشروع السكن الشبابي في اللاذقية، نتيجة حريق بسبب اشتعال مدفأة غاز أودى بحياة الأب وطفلته».

كما ذكرت البيانات الصادرة عن وزارة الطوارئ والكوارث في مطلع العام الجاري، تصدر حرائق المنازل كأحد أبرز التحديات، حيث سجلت 3000 حريقاً منزلياً خلال عام 2025، فهذه البيانات تشير إلى أن الحرائق في المناطق السكنية تمثل العبء الأكبر على عمليات الاستجابة خاصة مع اشتداد البرد الذي يزيد مخاطر استخدام وسائل التدفئة غير الآمنة والضغط على شبكات الكهرباء المتهالكة أساساً، ما تم ذكره ليس مجرد أرقام وإحصائيات بل كارثة إنسانية تتفاقم أمام واقع معيشي واقتصادي خانق وسط غياب البدائل الآمنة.

واقع أليم

منذ بداية الشتاء، اختيار وسيلة التدفئة المناسبة هو ما يشغل أذهان آلاف السوريين خاصة مع ارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء والمدافئ على اختلاف أنواعها، فتبدأ رحلة البحث عن البديل الأقل تكلفة، علماً أن جميعها ليست آمنة واقتصادية ما يجعلها نقمة، فإما مواجهة الصقيع بجيوب خاوية أو المقامرة على الحياة نفسها!

انتشرت خلال سنوات الحرب «الحصائر الكهربائية» كوسيلة للتدفئة حيث كان يتم استيرادها «سعرها مرتفع» أو تُصنع بطرق بدائية عبر ورش محلية عشوائية استخدمت أسلاك تسخين كهربائية رديئة لخفض التكاليف ما يؤدي إلى ضعف أداء العزل وتعرضها لمشاكل كالتلف وقصر الدوائر الكهربائية، كما لا يتوفر فيها جهاز حماية من الحرارة الزائدة ليتم فصل التيار الكهربائي تلقائياً تجنباً للحرائق.

كذلك انتشر مؤخراً جهاز «الكومبي» للتدفئة وتسخين المياه، حيث نقله عائدون من تركيا وأجريت عليه تعديلات ليعمل على أسطوانة الغاز وذلك من خلال ورش تجميع وتركيب غير آمنة ولا تخضع للرقابة.

أما «الخطر الداهم» كما وصفه الدفاع المدني، هو مدفأة الغاز التي تتفاوت أسعارها وأحجامها وجودتها، فخطورتها تكمن باستخدامها داخل غرف مغلقة واحتمالية تسرب الغاز غير المحترق فيؤدي للاختناق أو الانفجار أو انبعاث غاز أول أوكسيد الكربون «القاتل الصامت» عديم اللون والرائحة الناتج عن الاحتراق غير الكامل، وبالتالي افتقارها لشروط الاحتراق الكامل وتصميم الأمان، والأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للمدافئ الكهربائية.

تعددت الأسباب والنتائج كارثية

لا يمكن تحليل هذه الأزمة بمعزل عن السياق الاقتصادي المأساوي لتدني قدرة المواطن المادية التي تدفعه إلى خيارات أرخص ولكنها أخطر، كما لا يمكن فصل هذا الواقع المرير عن قلة الوعي في كثير من الأحيان بشروط الاستخدام الآمن كضرورة التهوية الجيدة مع مدافئ الغاز وعدم تشغيل المدافئ الكهربائية على موزعات متعددة المقابس الرديئة فتؤدي إلى ماس كهربائي أو تركها مشتعلة أثناء النوم، فهذه المعادلة «الفقر+ قلة الوعي + وسيلة تدفئة غير آمنة» = كارثة مؤكدة.

حيث أكد المدير العام لمشفى دمشق الدكتور «محمد عزت الأكتع» في تصريح لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2025/12/23 «أنه مع ذروة المنخفضات تبدأ حالات الاختناق بالوصول إلى المشفى، مشيراً إلى أن شدة الحالات والأعراض تختلف حسب مدة التعرض للغازات السامة ونوعها، وارتفعت نسبياً خلال عام 2025».

إهمال رسمي يحصد الأرواح

كل ما ذكر أعلاه لا يبرر غياب دور الرقابة الفعالة «هيئة المواصفات والمقاييس» على المصانع المحلية وعلى دخول الوسائل المستوردة بالتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية وجودتها والتزامها بمعايير الأمان والسلامة، فعامل الأمان الغائب هو جوهر الأزمة، فيجب التزام الهيئة بأداء دورها بفعالية وأمانة وتسيير جولات تفتيشية على المصانع المحلية في مختلف المحافظات وفحص عيّنة من الوسائل للتأكد من التزامها بالمعايير القياسية «كالحرارة، كفاءة الاحتراق وعناصر الأمان والسلامة»، مع تسيير جولات ميدانية لمخالفة ورش التجميع أو التصنيع البدائية العشوائية ومحاسبة القائمين عليها، بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة على الأسواق ومصادرة الوسائل غير المطابقة للمواصفات، كذلك تكثيف الرقابة على الحدود وضبط منافذ التهريب، كما زيادة حملات التوعية المجتمعية بمخاطر التدفئة غير الآمنة ونشر الإجراءات الوقائية عند الاستخدام أو لتجنب الحرائق والتصرف السريع الذي يصنع فارقاً حقيقياً لحماية الأرواح أو إنقاذها، هذه مسؤولية مشتركة تتطلب تكاتف الجهود المعنية، مع إنهاء السياسات الحكومية الظالمة بحق الغالبية المفقرة في البلاد.

فالتخلي الحكومي عن الدور المُفترض للدولة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، هو السبب الرئيسي لما وصل إليه حال هذه الغالبية من بؤس كارثي على مستوى معيشتها وخدماتها وصولاً إلى حال العوز والجوع الذي دفعها إلى الموت البطيء والسريع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال سد منافذ الحياة بالنسبة لها تباعاً، ما يفرض عليها خيارات اضطرارية كارثية!

انتشار المواد منتهية الصلاحية... بين ضعف الرقابة وانفتاح الحدود

شهدت الأسواق السورية تغيراً جذرياً بعد «تحرير» السوق، حيث ازدادت الواردات الغذائية بشكل كبير، سواء عبر القنوات النظامية، أو عبر التهريب. وكان يمكن فهم هذا التدفق خلال الفترة الأولى من العام الماضي في إطار ضعف قدرة الأجهزة الرقابية، مما أدى إلى انتشار منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية.

■ سلمى صلاح

ولكن اليوم، وبعد أكثر من عام، لا تزال الأسواق تعج بشتى أنواع المنتجات التي لا تمر عبر قنوات رقابية كافية، وربما لا تمر أبداً، ولا سيما المنتجات الغذائية منتهية الصلاحية، بما في ذلك أغذية الأطفال «بسكويتات– شيبسات...» رغم خطورتها الكبيرة، ما يعكس سيطرة «قانون السوق» المبني على الربح السريع، من دون أي اعتبار للمعايير الصحية.

حق الصحة والسلامة الغذائية

عندما تتراخى الدولة في وظيفتها الأساسية، وهي حماية المواطن، فإنها تفتح الباب على مصراعيه أمام الفوضى وغياب الرقابة، مما يُتيح للمتنفذين وكبار المستوردين والتجار استغلال هذا الفراغ لترويج منتجات «غذائية وغير غذائية» ضارة ومنتهية الصلاحية.

ولا يقتصر الأمر على غياب الرقابة الفاعلة، بل يتعداه إلى التراخي أيضاً في سن القوانين والتشريعات الرادعة، أو عدم تطبيقها بصرامة، ما يفقد هذه القوانين قيمتها ويُفرغها من محتواها.

تآكل الرقابة

يمثل انتشار التهريب وعدم ضبط الحدود بشكل كاف عاملاً رئيسياً في تفاقم مشكلة انتشار المواد الغذائية الفاسدة. ويشكل التهريب تحدياً أمنياً واقتصادياً كبيراً، ويقوض أي جهد قد تبذله الجهات الداخلية، سواء الرقابة التموينية، أو هيئة المواصفات والمقاييس، أو وزارة الصحة.

كما أن الجمارك التي يفترض أن تكون بوابة حماية الأسواق، يبدو أنها تحولت إلى مجرد أداة لجمع الرسوم والضرائب؛ وكأن الأولوية لم تعد للمراجعة الدقيقة والتحقق من جودة وسلامة المنتجات، بل لجمع الإيرادات المالية.

رقابة موازية

وفيما تربط الرقابة التموينية جزءاً كبيراً من نجاح العمل الرقابي بوعي المستهلك و«ثقافته»، فإنها تنسحب من دورها الحمائي، وتلقيه على عاتق المستهلك، الذي يُفترض أن يكون الخبير في كشف المنتجات الفاسدة والتحقق من صلاحيتها.

إلا أن هذا الخطاب غير واقعي وغير منصف، فالمستهلك العادي، ومهما بلغت درجة وعيه، لا يمتلك الأدوات ولا الخبرة اللازمة للتحقق من سلامة جميع المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضغوط الحياة الاقتصادية، تدفع به إلى شراء منتجات أرخص ثمناً، حتى لو كان لديه شك في جودتها، في ظل غياب بدائل بأسعار معقولة.

فتحميل المواطن مسؤولية حماية نفسه في سوق غير منظم هو في جوهره تملص من المسؤولية، حيث بات يعتمد المستهلك على السمعة الشعبية، ويلجأ إلى تجارب الآخرين، ويستمع للانطباع العام، بدلاً من الشهادات الرسمية.

عواقب خطِرة

إن استمرار تدفق المنتجات منتهية الصلاحية، بما في ذلك المحلية منها، يعني تحول الغذاء وغيره من حق أساسي إلى سلع خاضعة لقانون العرض والطلب فقط، والمشوه، حيث يتعرض الأمن الغذائي والصحي للخطر لصالح مصالح تجارية ضيقة.

كما أن الاكتفاء بالحملات المفاجئة أو الاستجابة للشكاوى لا يكفي، فتحول أسواق سورية إلى «مكب» للبضائع المنتهية الصلاحية ليس مجرد مشكلة رقابية، بل مظهر من مظاهر أزمة مؤسسية واقتصادية ومعيشية شاملة. تتطلب معالجتها إرادة رسمية حقيقية وتغييراً مؤسسياً شاملاً وجذرياً يبدأ ببناء منظومة اقتصادية أكثر استدامة وعدالة، وينتهي بتعزيز الرقابة، بما فيها الرقابة الشعبية.

المطلوب إلغاء قرار رفع أسعار

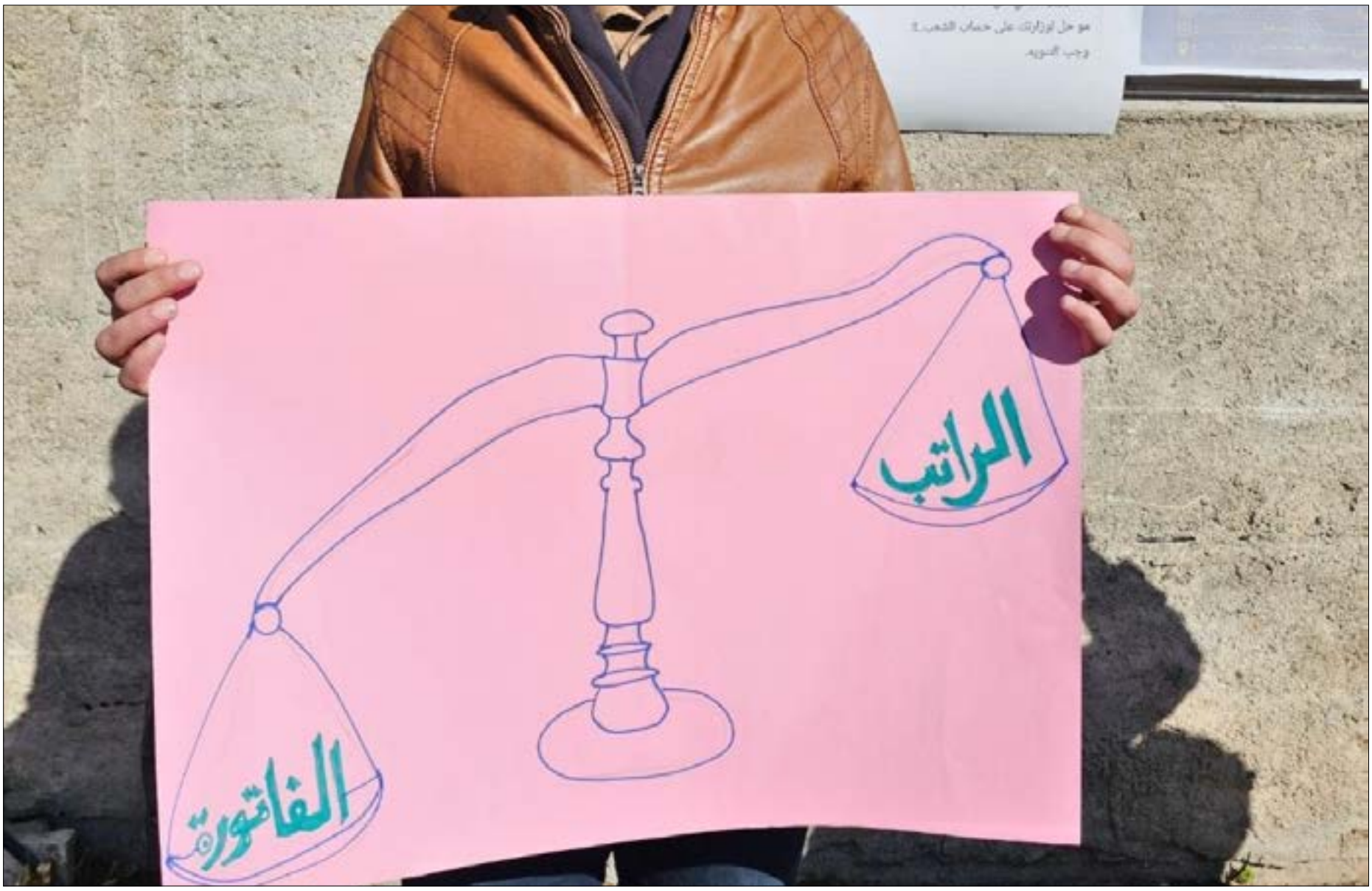

مع اشتداد الأزمة المعيشية في سورية، وفي ذروة شتاء تعيش فيه العديد من العائلات تحت حد الكفاف، وجدت السلطات نفسها مضطرة لمواجهة موجة سخط شعبي كبيرة وصلت إلى حد الرفض العلني لدفع فواتير الكهرباء الجديدة التي ارتفعت بنسبٍ هائلة، فالأرقام الصادمة التي حملتها الفواتير في مطلع عام 2026، والمبنية على الهيكلية الجائرة التي أقرتها وزارة الطاقة في الربع الأخير من عام 2025، كشفت عن وجه مخيف لسياسات إلغاء الدعم، تحولت معه الكهرباء من حق للسوريين إلى أداة إقصاء اجتماعي تضع المواطن أمام خيارات شديدة الصعوبة ليستطيع تحمل الارتفاع الكبير في الأسعار. وفي محاولة لامتصاص هذا الاحتقان، بدأت تخرج «تسريبات» عن اجتماعات بين وزير الطاقة ومسؤولين آخرين لمناقشة تراجعات جزئية وتعديلات في شرائح الاستهلاك. وإن بدت هذه التحركات في ظاهرها استجابة للضغط، إلا أنها في العمق لا تزال تراوغ المطلب الأساسي، وهو التراجع الكامل عن نهج الجباية الذي يخدم نخباً ضيقة على حساب شعب منهك.

■ أحمد الرز

تأتي «التسريبات» الأخيرة لتقترح زيادة تجميلية على الشريحة المدعومة، من 300 إلى 400 كيلوواط ساعي في الدورة، مع «وعود» بزيادة الرواتب بنسبة 200%. ولكن، لمن يقرأ الواقع السوري بعين التجربة، يدرك أن هذه المسكنات ليست سوى محاولة لشرعنة الرفع الجائر للأسعار عبر تقديم فتات لا يسمن ولا يغني من جوع، حيث تقتضي مصلحة الشعب السوري اليوم التمسك بمبدأ لا يتجزأ: لا رفع للأسعار قبل رفع القدرة الشرائية الحقيقية للأجر بشكل يغطي تكاليف المعيشة.

إن رفع أسعار الكهرباء في بلد يتقاضى فيه الموظف أجرا شديد الانخفاض هو قمة الانفصال عن الواقع وذروة الظلم الاجتماعي. والمطلوب ليس مجرد «دراسة مقترحات» في لجان وزارية تعرف جيدا كيف تطيل من عمر أي قرار تعمل على إنجازه، بل إلغاء كامل لمنظومة الأسعار الحالية التي فرضت بذهنية المحاسب لا بذهنية الدولة الراعية لشعبها. وأي حل لا يضع معيشة السوريين وكرامتهم وقدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية فوق مصلحة الجباية الحكومية هو حل فاشل، يرسخ هيمنة الفساد ويعمق الفجوة بين السلطة والشارع الذي لا يملك ما يخسره.

زيف الوعود التجميلية في ميزان العدالة

تتكشف مأساة السوريين بشكل أكثر وضوحا عند إخضاع التسريبات الأخيرة للغة الأرقام والمقارنات المنطقية. يتحدث المقترح المسرب عن زيادة 100 كيلوواط ساعي على سقف الاستهلاك المدعوم ليصبح 400 كيلوواط في الدورة «كل شهرين»، بسعر 5 سنتات للكيلوواط «نحو 600 ليرة سورية». للوهلة الأولى، قد يظن البعض أن هذا تراجع إيجابي، لكن الحقيقة هي أن استهلاك معظم الأسر السورية يتجاوز هذا السقف. ووضع سقف 400 كيلوواط لدورة كاملة يعني منح المواطن نحو 6,5 كيلوواط يومياً، وهو رقم منخفض يعني أن معظم السوريين سيقعون حتماً في فخ الشرائح غير المدعومة.

تحاول الحكومة تسويق فكرة أن أسعار الكهرباء في سورية قريبة من الأسعار في دول الجوار، لكنها تتجاهل عمداً المقارنة بالأجور. فبينما يشتري الحد الأدنى للأجور في العراق أو تركيا أو الأردن آلاف الكيلوواطات، يجد الحد الأدنى الرسمي للأجور نفسه عاجزاً عن شراء ما يزيد على 707 كيلو واط.

إن التراجع الجزئي الذي تدرسه الوزارة حاليا يشرعن المبدأ الخطير وهو أن الدولة لم تعد معنية بدعم مواطنيها، بل هي وسيط تجاري يسعى لتحقيق الربح من سلع أساسية.

الأهم من ذلك، أن «وعد» الوزير بتشكيل لجنة للدراسة، مع التشديد على أنه «لم يقدم وعوداً ملزمة»، هو السلوك البيروقراطي المعتاد لتمييع المطالب الشعبية وانتظار هدوء العاصفة. لا يحتاج الشعب السوري اليوم إلى لجان تدرس معاناته، بل يحتاج إلى قرار يعترف بأن رفع أسعار الطاقة قبل إصلاح قدرة الرواتب هو فعل مدمّر لما تبقى من استقرار اجتماعي. والعدالة تقتضي التراجع الكامل عن القرار حتى يتم ردم الفجوة الهائلة بين تكاليف المعيشة الحقيقية والأجور، وأي محاولة للالتفاف على ذلك عبر زيادة 100 كيلوواط هنا أو هناك هي مجرد ذر للرماد في العيون، تهدف إلى تمرير المرحلة الصعبة وبقاء القبضة المالية للنخب الفاسدة على جيوب الفقراء.

«وعد» الوزير بتشكيل لجنة للدراسة مع التشديد على أنه «لم يقدم وعوداً ملزمة» هو السلوك البيروقراطي المعتاد لتمييع المطالب الشعبية

المصلحة الوطنية تقتضي مكاشفة حقيقية: لماذا يطالب المواطن بدفع أثمان مرتفعة جدا للكهرباء بينما نرى جميعا كيف تهدر ثروات البلاد في عقود لا يعرف عنها السوريون كثيراً؟ استمرار هذا النهج يعزز الشعور بالظلم الاجتماعي ويؤكد أن القرارات تُصاغ في مكاتب بعيدة كل البعد عن وجع الشارع، مما يدفع الناس نحو خيارات اليأس، من الهجرة إلى البحث عن أساليب غير مشروعة لتأمين متطلبات البقاء على قيد الحياة.

وهم رفع الأجور: الدفع باليمين والأخذ باليسار

تروج العديد من المواقع الصحفية السورية لزيادة مرتقبة في الرواتب بنسبة 200%، يتوقع صدورها مطلع شهر شباط المقبل، «كنوع من التعويض» عن ارتفاع الأسعار. لكن التدقيق في هذه الزيادة يكشف عن خلل بنيوي في التفكير الاقتصادي للسلطة. فالزيادة الاسمية في الراتب، مهما بلغت، تظل مجرد أرقام وهمية ما لم تقترن بقدرة شرائية حقيقية، فرفع الراتب بنسبة 200% في وقت ارتفعت فيه تكاليف الطاقة والعديد من تكاليف المعيشة الأخرى بنسب تتجاوز 500% يعني عملياً أن المواطن لا يزال يخسر من حصته الحقيقية في الثروة الوطنية. إنها عملية «إعطاء باليد اليمنى واسترداد مضاعف باليد اليسرى» عبر فواتير الكهرباء وغيرها من أساليب الجباية الجائرة من جيوب السوريين.

المشكلة الجوهرية تكمن في أن الطاقة هي

الكهرباء من أساسه... لا الالتفاف عليه

محرك الأسعار في كل القطاعات. فعندما ترفع الحكومة سعر الكهرباء، فإنها لا ترفع فاتورة المنزل فقط، بل ترفع تكلفة إنتاج العديد من السلع والخدمات. وبالتالي، فإن زيادة الرواتب الموعودة سيتم امتصاصها في السوق قبل أن تصل إلى يد الموظف، لأن المصنعين والتجار سيقومون فورا بتحميل تكاليف الطاقة الجديدة على السلع النهائية. وهذا الدوران العبثي في حلقة التضخم هو نتيجة مباشرة لقرار رفع أسعار الحوامل الطاقية قبل تأمين قاعدة اقتصادية متينة وقبل تأمين أجور تليق بالسوريين ومعيشتهم.

مرة أخرى، المطلب الوطني الملح هو التراجع الكامل عن قرارات الرفع الجائرة حتى يتم الوصول إلى مستوى أجور عادل قادر على تغطية تكاليف المعيشة الحقيقية وليس التقديرات العشوائية التي نسمعها هنا وهناك. القدرة الشرائية للأجر السوري اليوم هي في أدنى مستوياتها التاريخية، حيث لم يعد الراتب يكفي لتغطية فاتورة الكهرباء والماء والهاتف، فما بالك بالغذاء والدواء وإيجارات المنازل والنقل؟ السلطة مدعوة لإعادة النظر في مفهوم الدعم، فهو ليس منة أو إحسانا، بل هو آلية لإعادة توزيع الثروة وأحد أهم أشكال حماية السوريين في ظل الانخفاض المريع للأجور.

وأي زيادة في الرواتب لا تسبقها فرملة لارتفاع الأسعار، وتحديداً أسعار الطاقة، هي زيادة تضخمية بامتياز. مصلحة الشعب تقتضي أن تكون الكهرباء مدعومة بشكل حقيقي للشرائح المنزلية والصغيرة إلى أن يتعافى الاقتصاد وتتعافى معه الأجور. الاستقرار الاجتماعي اليوم يتطلب أجراً كريماً مقابل خدمات أساسية بأسعار عادلة، وأي اختلال في هذا التوازن هو وصفة صريحة لانفجارات اجتماعية لا يمكن احتواؤها بالوعود المنقوصة.

مكافحة الفساد لا جيوب الفقراء

تكمن المشكلة الكبرى في الدفاع الحكومي عن رفع الأسعار في حجة عجز الميزانية وتكاليف الإنتاج المرتفعة. وهنا يجدر السؤال، لماذا يطلب من المواطن الفقير سداد هذا العجز بينما تتركه الحكومة يتفاقم؟ إن الفاقد الفني والتجاري في شبكة الكهرباء السورية، والذي يتراوح بين 40% و50%، هو الفضيحة الكبرى التي يتم التستر عليها، والتي تعني أن نحو نصف الطاقة المنتجة يضيع إما بسبب اهتراء الشبكات «سوء إدارة وصيانة» أو بسبب السرقات الكبرى التي تتم غالبا بغطاء من نخب نافذة ومشاريع محمية. بدلا من أن تقوم وزارة الطاقة بضبط هؤلاء اللصوص الكبار وإصلاح الشبكات، تذهب للحل الأسهل وهو جباية الثمن من جيوب السوريين عبر رفع الأسعار.

المطلوب أيضاً تحويل قطاع الطاقة من صندوق أسود إلى كتاب مفتوح. نريد معرفة التكاليف الحقيقية، وعقود التوريد، فغياب الشفافية يغذي الشكوك بوجود فساد بنيوي يتربح من أزمة الكهرباء. كما أن التوجه نحو خصخصة قطاع الطاقة عبر الاستثمارات الخاصة المحصورة بأسماء معينة هو تدمير لما تبقى من القطاع العام لصالح نخب ضيقة.

يجدر التذكير مجدداً أن الكهرباء ليست مجرد سلعة استهلاكية، بل هي ركيزة الإنتاج. ورفع أسعارها على السوريين يعني تدمير الإنتاج المحلي لصالح كبار المستوردين الذين يغرقون السوق ببضائع خارجية. إننا أمام عملية تدمير ممنهج للقدرة التنافسية السورية، والتراجع الكامل عن قرار الرفع هو خطوة أولى نحو التعافي الوطني الحقيقي، إذ يجب أن يعامل قطاع الطاقة كأداة لإعادة الإعمار، حيث يتم توفير الطاقة بأسعار تشجيعية لتحريك عجلة الاقتصاد، مما يخلق فرص عمل ويرفع الدخل بشكل طبيعي، لا عبر «مكرمات» وزيادات رواتب يلتهمها التضخم.

القول بأن التراجع الجزئي هو «أفضل من لا شيء» هو قول حق يراد به باطل إذا استخدم لتمرير السياسة العامة الجائرة. المطلوب هو وقفة وطنية شاملة تضع مصالح الملايين فوق مصالح القلة المستفيدة، فالسوريون الذين صمدوا سنوات طويلة يستحقون أن يحظوا بمزيد من الدعم، لا أن يجري إعدام الدعم في سورية بحجة أنه من بقايا السلطة السابقة! السياسة الاقتصادية الحالية هي امتداد للسياسة الاقتصادية للسلطة السابقة، وتغييرها يبدأ بالاعتراف بأن حق المواطن في الطاقة هو حق إنساني غير قابل للتفاوض. وإذا لم يتم التراجع الكامل وربط الأسعار بقدرة شرائية حقيقية للأجر السوري، فإننا مقبلون على واقع سيزداد فيه يومياً شعور السوريين بالإحباط والخذلان.

التوجه نحو خصخصة قطاع الطاقة عبر الاستثمارات الخاصة المحصورة بأسماء معينة هو تدمير لما تبقى من القطاع العام لصالح نخب ضيقة

حين يكون الانفصال عن الواقع توصيفاً للمسؤولين والخروج من التاريخ واقعاً يُفرض على السوريين

في خطابات وتصريحات رسمية متكررة، خلال السنة الماضية وحتى الآن، بدا أن المسؤولين السوريين يعيشون في عالم موازٍ، يتحدثون عن «سورية الجديدة» و«الانطلاقة التاريخية»، بينما يتجاهلون واقع ملايين السوريين الذين لا يزالون يكابدون تبعات سنوات الحرب، ويكافحون من أجل أبسط حقوق الحياة؛ الغذاء، العمل، التعليم، الكهرباء، الدواء، والاستقرار الاجتماعي.

ما يزيد ثقل هذه المفارقة ليس مجرد اللغة الرنانة أو الوعود الكبيرة، بل الانفصال الحقيقي بين الخطاب الرسمي وواقع المواطن السوري. هذا الانفصال دفع بالكثيرين إلى تساؤل مؤلم: هل أصبح السوريون هم من أخرجوا من التاريخ فعليا؟

في أيار 2025، قال وزير الاتصالات عبد السلام هيكل: «حرمت سورية من العالم طويلاً، وستظهر السنوات القادمة كم كان العالم محروما منها».

السؤال هنا، وبعد أشهر طويلة من التصريح أعلاه وما تلاه، ليس إن كانت سورية «محرومة من العالم»، بل لماذا لم يشعر السوريون أنفسهم بأن العالم عاد إليهم بعد سنوات من القهر والدمار؟

فماذا عن معاناة المواطن المستمرة على مستوى الوصول إلى التقنية، والاتصال الفعلي بشبكة الإنترنت ذات الجودة الجيدة والسعر الاقتصادي، أو حتى تطوير البنية التحتية الرقمية التي تجعل الحياة اليومية أسهل- وهي أشياء يعيش المواطن السوري يوميا وبأسى شديد من عدم توفرها.

وكذلك رغم الحديث عن اتفاقيات ضخمة في قطاع الطاقة عن لسان وزيره وغيره من الرسميين طيلة الأشهر الماضية، مثل إبرام عقود بمليارات الدولارات لتحسين قدرة إنتاج الكهرباء، فإن الواقع لا يزال يدلّ على انقطاع كهربائي طويل، وخدمات غير مستقرة، وفوق ذلك أصبحت التكلفة مرتفعة جدا وباتت فوق قدرة وطاقة الأسرة السورية.

وأيضا في تصريحات لوزير الاقتصاد والصناعة خلال 2025، تحدث عن استثمارات ضخمة بقيمة تصل إلى مئات مليارات الدولارات في مرحلة ما وصفها بأنها «ولادة سوريا جديدة»، بعد رفع العقوبات.

لكن هنا أيضا تكمن المفارقة، فعلى الرغم من هذا الكلام الكبير عن بيئة استثمارية أكثر مرونة، لا يزال المواطن السوري يعاني من ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتدهور القوة الشرائية وندرة فرص العمل، كما لا تبدو هذه الوعود مرتبطة بخطط واضحة لمعالجة الأزمات اليومية التي يعيشها المواطن في الأسواق أو أماكن العمل.

ما يلفت الانتباه في غالبية التصريحات الرسمية هو الاستخدام المكثف لعبارات المستقبل الواعد، والاستثمار الضخم، والانفتاح على العالم... بينما الواقع الاجتماعي والاقتصادي ما زال يرزح تحت تبعات سنوات طويلة من تدمير البنى الأساسية، استمرار أزمة النزوح والتهجير الداخلي والخارجي، وتراجع كبير في مستوى التعليم والصحة والبنية التحتية، والأهم استمرار التدهور المعيشي.

يحدث هذا بينما ملايين السوريين يحاولون العودة إلى حياة طبيعية فقط، أو لإيجاد حياة كريمة، وليس للصعود إلى مستوى الوعود الرسمية والصورة المبهرجة والمضخمة إعلاميا عنها والمرافقة لها.

هذه الفجوة بين الخطاب والواقع تطرح سؤالاً عميقاً: هل أصبح الخطاب الرسمي مجرد بروباغندا لا تلامس حياة الناس؟ وهل صارت الخطابات الرنانة تستعمل لإخفاء الفجوة الكبيرة بين المواطن والدولة بدلاً من ردمها؟

فحينما يقال «إن العالم كان محروما من سورية»، يجب أن يكون السؤال المشروع الآتي الآن: أين أصبح السوريون داخل هذا العالم؟

الواقع السوري اليوم لا يحتاج إلى تكرار العبارات والوعود الرنانة، بل إلى سياسات مستدامة تُعيد للمواطن مكانته الأساسية وحقه في الحياة، في التعليم، في العمل، في الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفي الشعور بأنه ليس مجرد موضوع في خطاب حكومي، بل فاعل وصانع للمستقبل.

فالمستقبل لا يُصنع بالكلمات والوعود، بل بالأفعال، والسوريون يحتاجون أكثر من أي وقت مضى إلى أن يكونوا في صُلب هذه الأفعال، كحق ودور بالشراكة والرقابة والمحاسبة، وليس في هامش كلمات رسمية تُعلن عن وعود اجتماعية واقتصادية، ولا تعكس الواقع الصعب والقاسي الذي يعيشونه.

حين تصبح الجباية سياسة... وتُختزل العدالة بالأرقام

نَقل تعليق عن وزير المالية يسر برنية بتاريخ 28 كانون الثاني قال فيه إنّ الحكومة تتجه إلى رفع الضرائب على الكحول ومنتجات الدخان ومشروبات الطاقة والمشروبات والمنتجات عالية السكر، موضحاً أنّ هذه الإجراءات تستهدف السلع الضارّة بالصحة العامة. وأوضح أنّ الهدف الأساسي من هذه السياسة هو مكافحة التهريب، مشيراً إلى أنّ نسب الضرائب المقترحة مماثلة لما هو معمول به في عددٍ من الدول الأخرى. وأكد أنّ الضرائب في سورية ستكون منافسة مقارنة بدول الجوار وأقلّ منها، لافتاً إلى أنّ الوزارة ستجري دراسة شاملة للعبء الضريبي ومقارنته مع الدول المجاورة للتأكّد من عدالته وملاءمته للواقع الاقتصادي.

ليس الخطر في تعليق وزير المالية عن الضرائب على الكحول أو الدخان أو السكر، فهذه سلع يمكن- نظريا- تصنيفها ضمن «الضارّة بالصحة العامة». لكن الخطر الحقيقي، والفادح، يكمن في العقلية التي تتعامل مع الجباية وكأنها غاية بحد ذاتها، لا أداة ضمن سياسة اقتصادية شاملة، وفي منطق المقارنة مع دول الجوار دون أي اعتبار للفارق الكارثي في مستوى الدخل والعيش.

أن تقول الحكومة إن ضرائبها «مماثلة» أو «أقل من دول الجوار» هو قول مضلل، بل مستفز. فالمقارنة العادلة لا تكون بين نسب ضرائب مجرّدة، بل بين عبء ضريبي حقيقي يتحمله مواطن حقيقي.

ما قيمة أن تكون الضريبة أقل من دولة مجاورة إذا كان الحد الأدنى للأجور هناك يساوي أضعاف راتب الموظف السوري؟

وما معنى «المنافسة الضريبية» حين يكون المواطن هنا عاجزاً عن تأمين أساسيات حياته؟

الجباية في سورية لم تعد وسيلة لتنظيم الاقتصاد أو تمويل خدمات عامة، بل تحوّلت إلى سلوك قهري، إلى سياسة قائمة على استخراج ما تبقى من جيوب منهكة، بلا رؤية، بلا عدالة، وبلا خجل.

فالمواطن لا يشعر أن ما يدفعه يعود عليه بشيء... فلا خدمات، ولا بنى تحتية، ولا حماية اجتماعية. ضرائب ورسوم فقط، بأسماء مختلفة، وتبريرات جاهزة.

ثم يأتي الحديث عن «مكافحة التهريب» كذريعة إضافية. فالتهريب لا يُكافح بزيادة الضرائب في اقتصاد منهار، بل يُغذّى به.

فكل ليرة إضافية تُفرض على منتج مرخّص، هي دعوة مفتوحة إلى توسيع السوق السوداء، ومعاقبة من لا يزال يحاول العمل ضمن القانون.

ومن يدفع الثمن دائما؟ ليس المهرّب، بل المستهلك وصاحب العمل الصغير.

الأكثر استفزازاً هو تغييب الواقع المعيشي عن الخطاب الرسمي.

فلا كلمة عن رواتب لا تكفي لأيام، وعن تضخم يلتهم كل زيادة، وعن عائلات باتت تحسب ثمن الخبز قبل أي شيء آخر.

فالحديث عن «دراسة شاملة للعبء الضريبي» يبدو فارغاً ما لم يبدأ من سؤال بسيط: كم يكسب السوري؟ وكم يبقى في جيبه بعد كل هذه الجبايات؟

العدالة الضريبية لا تُقاس بجداول المقارنة مع دول أخرى، بل بقدرة المواطن على العيش بكرامة بعد أن يدفع ما عليه. وأي سياسة مالية تتجاهل هذه الحقيقة، هي سياسة جباية جائرة، مهما تجمّلت بشعارات الصحة العامة أو محاربة التهريب.

المشكلة ليست في الضريبة، بل في النظام الذي يرى في المواطن رقماً، وفي جيبه مورداً، لا إنساناً يئن تحت ثقل الفقر. وهذا ما يجب أن يُقال بوضوح، وبكل الغضب، لأن الصمت لم يعد خياراً.

العالم ينعى مايكل بارينتي.. الصوت الماركسي المناهض للإمبريالية

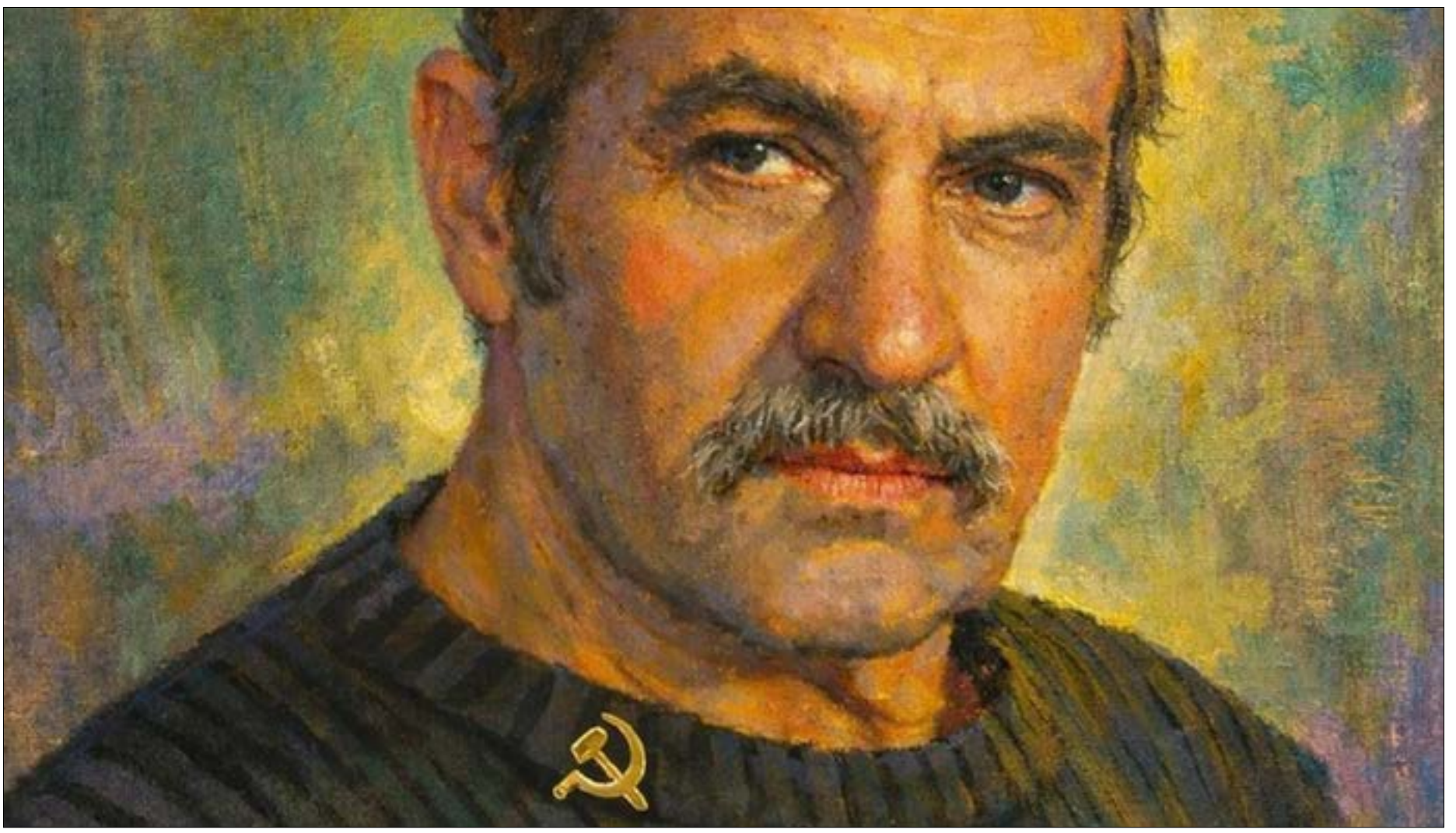

يمثل رحيل المفكر الماركسي مايكل بارينتي خسارةً لناقدٍ جريءٍ للرأسمالية والإمبريالية، والذي ساهمت أعماله في إعادة تشكيل الوعي الطبقي والفكر المناهض للإمبريالية في جميع أنحاء العالم.

■ جنى قدري

ينعى اليسار العالمي رحيل مايكل بارينتي، المفكر الماركسي والمؤرخ والمفكر العام المؤثر، الذي كشفت أعماله آليات الرأسمالية والإمبريالية والسلطة الأيديولوجية بوضوح لا مثيل له. توفي بارينتي في 24 كانون الثاني عن عمر يناهز 92 عاماً، تاركاً وراءه إرثاً فكرياً أثّر في أجيال من الباحثين والمنظمين والحركات المناهضة للإمبريالية في جميع أنحاء العالم.

لعقود، انفصل بارينتي عن التيار السائد في الأوساط الأكاديمية والسياسية، رافضاً تخفيف حدة تحليله أو تطويع لغته لتتوافق مع المعايير الليبرالية. لم يكتب لإبهار المؤسسات، بل لتزويد الناس بالفهم.

جذور من الطبقة العاملة، وسياسة لا هوادة فيها

ولد بارينتي عام 1933 في مدينة نيويورك لعائلة أمريكية إيطالية من الطبقة العاملة، وكان يقول دائماً إن التزاماته السياسية لا تستند إلى مفاهيم مجردة، بل إلى تجربة معيشية. لم تكن الطبقة شيئاً اكتشفه نظرياً، بل شيئاً نشأ عليه. حصل على شهادة الدكتوراة، ودرّس العلوم السياسية والتاريخ، لكن ماركسيته الصريحة ومعارضته للإمبريالية أدّت إلى تهميشه تدريجياً في الأوساط الأكاديمية النخبوية. وبدلاً من التراجع أو الانصياع، اختار بارينتي الاستقلال؛ فألقى محاضرات على نطاق واسع، وكتب بغزارة، وتحدث مباشرة إلى قاعات النقابات، والمراكز المجتمعية، ومساحات النشطاء، والجماهير الدولية.

عاش حياة متواضعة، وتجنّب العمل في مراكز الأبحاث والتمويل المؤسسي، وأبقى حياته الخاصة بعيدة عن الأضواء. كان زوجاً وأباً، من بينهم الصحفي والمحلل السياسي كريستيان بارينتي، لكنه لم يسع قطّ إلى بناء صورة عامة متجذرة في سيرته الذاتية. ما كان يهمه هو العمل.

كشف الطبيعة الطبقية «للديمقراطية»

كانت أبرز إسهامات بارينتي الأكاديمية الدائمة نقده المنهجي للديمقراطية الليبرالية في ظل الرأسمالية. في كتابه الرائد «الديمقراطية للأقلية»، الذي نُشر لأول مرة عام 1974، جادل بأن الديمقراطيات الرأسمالية ليست أنظمة محايدة مفتوحة للجميع على قدم المساواة، بل هي دول ذات بنية طبقية حيث تحدد القوة الاقتصادية بشكل كبير النتائج السياسية.

بيّن كيف تخدم الانتخابات والمحاكم ووسائل الإعلام ومؤسسات الدولة مصالح رأس المال باستمرار، بينما تُدار المطالب الشعبية أو تُضعف أو تُقمع. جادل بأن الديمقراطية لا تتسامح إلا طالما أنها لا تُهدد علاقات الملكية. كتب بارينتي: «السلطة ليست موزعة بالتساوي في المجتمع. أولئك الذين يملكون ويسيطرون على الثروة الإنتاجية يميلون إلى الهيمنة على الحياة السياسية للأمة». أصبح الكتاب مرجعاً أساسياً للطلاب والناشطين حول العالم، لما يتميز به من وضوح ورفض للأوهام الليبرالية.

الإمبريالية بلا قناع

كان لبارينتي تأثيرٌ بالغ في أعماله حول الإمبريالية والسياسة الخارجية الأمريكية. ففي كتب مثل «ضد الإمبراطورية» و«قتل أمة»، فنّدَ فكرة أن الحروب الغربية مدفوعة بدوافع إنسانية أو مُثل ديمقراطية.

بل ربط التدخل والعقوبات وتغيير الأنظمة بالمصالح المادية: السيطرة على الموارد والعمالة والأراضي الاستراتيجية والأسواق العالمية. وبيّن كيف يوظّف خطاب حقوق الإنسان بشكل انتقائي، وكيف تحمي الدول التابعة المُذعنة من التدقيق، وكيف يصنّف التمرد على أنه مرض مُزمن. حيث قال: «إذا كانت واشنطن مهتمة حقاً بالأقليات المضطهدة، فلماذا لا تقصف إسرائيل رداً على ما تفعله بالفلسطينيين؟»، مايكل بارينتي، كان بلا شك أقل المفكرين اليساريين تنازلاً عن مبادئهم.

لا تزال إحدى أشهر أقوال بارينتي حاضرة بقوة في وقتنا الحالي: «إن الوظيفة الأساسية للإمبريالية ليست التمدين أو الديمقراطية، بل الحفاظ على نظام عالمي من عدم المساواة».

ساعد تحليله الحركات المناهضة للحرب والإمبريالية على رفض التشتت الأخلاقي والتركيز على البنية بدلاً من المظاهر.

مناهضة معاداة الشيوعية والنزاهة التاريخية

في كتابه «القمصان السوداء والحمر»، واجه بارينتي معاداة الشيوعية في الحرب الباردة كأيديولوجية لا كتحليل. لم ينكر القمع أو الفشل في الدول الاشتراكية، لكنه كشف كيف يُطبع العنف الرأسمالي بينما تُقاس التجارب الاشتراكية بمعايير أخلاقية مستحيلة.

وأصرّ على المقارنة التاريخية، متسائلاً عن سبب اعتبار الفاشية شذوذاً بينما يُتجاهل العنف الجماعي للرأسمالية، بما فيه الاستعمار والعبودية والعقوبات والحرمان البنيوي، أو يُصوَّر على أنه أمر لا مفر منه.

عاد الكتاب فتح نقاش جاد حول إنجازات الاشتراكية في مجالات محو الأمية والرعاية الصحية، مشاركة المرأة، والرعاية الاجتماعية، في وقت كانت فيه مثل هذه النقاشات تُعتبر من المحرّمات السياسية.

الإعلام، والأيديولوجيا، والموافقة المصطنعة

قبل وقت طويل من شيوع مصطلح «الوعي الإعلامي»، كشف بارينتي النقاب عن التحيز البنيوي لوسائل الإعلام التابعة للشركات. في كتابه «اختراع الواقع»، أوضح كيف تُشكّل الملكية، والإعلان، والمصادر، وإجماع النخب ما يُنقل، وكيف يُصاغ، وما هي الأصوات المُستبعدة.

أكّد أن الدعاية لا تتطلب رقابة صريحة. فهي تعمل من خلال التكرار، والحذف، والسخرية، والغضب الانتقائي، مُعلّمة الجماهير ما يجب تجاهله بقدر ما تُعلّمهم ما يجب تصديقه.

جعل هذا العمل من بارينتي ركيزة أساسية في الدراسات الإعلامية النقدية، ولا سيما بين الناشطين الساعين إلى دحض روايات الحرب والخرافات الاقتصادية.

باحثٌ في النضال، لا في التنازلات

لم يميّز بارينتي ما طرحه من حجج فحسب، بل كيف عاش. لم يتعامل قط مع السياسة الراديكالية كسلّم وظيفي. تقبّل التهميش بدلاً من المساومة، واستمر في التعبير بوضوح عندما كان التلطيف يكافأ.

لا تزال محاضراته، التي انتشرت على نطاق واسع عبر الإنترنت، محفورة في الذاكرة لما فيها من دفء وروح دعابة ودقة بالغة. لقد وثق بقدرة عامة الناس على استيعاب الأفكار المعقدة دون قيود أكاديمية.

وبذلك، ساهم بارينتي في ردم الهوة بين البحث العلمي والنضال، مُعيداً الثقة في التحليل الطبقي في وقت كان فيه هذا التحليل يتلاشى أو يُستبدل بالتجريد الأخلاقي.

إرثٌ خالد

لم يؤسس مايكل بارينتي مدرسة أو ينشئ أتباعاً. بل انتشر تأثيره بطريقة مختلفة: من خلال الكتب المُستعملة، والمحاضرات المشتركة، وحلقات الدراسة، ومساحات الحركة، ولحظات الإدراك الهادئة التي تُصبح فيها الحياة فجأة ذات معنى. في زمن يتجدد فيه العنف الإمبريالي، وتتفاقم فيه عدم المساواة، ويسوده الارتباك الأيديولوجي، يبقى عمله ذا صلة مُقلقة.

كتب ذات مرة: «الخطوة الأولى في النضال من أجل العدالة الاجتماعية هي فهم طبيعة النظام الذي نواجهه». لأجيال من المثقفين والمنظمين والباحثين من الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم، ساهم مايكل بارينتي في جعل هذا الفهم ممكناً. لقد رحل صوته. لا يزال يتمتع بوضوح الرؤية.

■ المصدر: الميادين الإنجليزية

«إذا كانت واشنطن مهتمة حقاً بالأقليات المضطهدة، فلماذا لا تقصف إسرائيل رداً على ما تفعله بالفلسطينيين؟»

أسرع من أمريكا بـ 16 مرّة: اختراق صيني جديد في استخراج «الذهب الأبيض»

ذكرت صحيفة الشعب الصينية في 22 كانون الثاني الماضي 2026، أنَّ الصين حققت إنجازاً صناعياً هاماً يمثل خَرقاً تكنولوجياً في استخراج الليثيوم، الذي يلقّب أيضاً بـ«الذهب الأبيض»، وهو المعدن الأساسي لكثير من البطاريات الحديثة، وخاصةً في السيارات الكهربائية، وذلك بإطلاقها أول خط إنتاج في العالم بسعة 20 ألف طن، يستخدم تقنية مبتكرة لاستخراج الليثيوم من محلول ملحي في بحيرة مالحة.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

إنّ الليثيوم، الذي يطلق عليه أيضاً اسم «الذهب الأبيض» عنصر أساسي في بطاريات شوارد الليثيوم القابلة لإعادة الشحن، والتي تستخدم لتشغيل المركبات الكهربائية والإلكترونيات الاستهلاكية وأنظمة تخزين الطاقة واسعة النطاق.

وفي البداية، ولأخذ فكرة سريعة عن أهمّية هذا الإنجاز الجديد، نَذكر أنّ مركز أبحاث «كاتوسا» الكندي كان قد نشر تغريدة «قبل يومين من خبر صحيفة الشعب المشار إليه»، جاء فيها: «ازدهار البطّاريات الصينية يرفع أسعار الليثيوم؛ فبينما استغرقت الولايات المتحدة 365 يوماً وهي تكافح لبناء ما يقرب من 50 غيغاواط ساعيّ من تخزين الشبكة، حطّمت الصين هذا الرقم في 31 يوما فقط في شهر كانون الأول الماضي. إنهم يعيدون كتابة خريطة الطاقة العالمية».

وللدقة أكثر فإنّ الصين خلال شهر واحد بنت 65 غيغاواط ساعيّ وليس فقط 50، بحسب صورة الإنفوغراف التي أرفقها مركز الأبحاث الكندي بتغريدته التي أكدت أنّ الصين تصبح بذلك أسرع بـ 16 مرة من الولايات المتحدة في هذا المجال.

ولا يقتصر الأمر على السرعة والكفاءة، بل وتعتبر التقنية الجديدة نموذجاً أكثر استدامة وصداقة للبيئة، لأنها تستخدم كميات أقل من المياه العذبة، وتتجنب برك النفايات الكيميائية الكبيرة، مقارنة بالطريقة التقليدية في استخراج الليثيوم بالتبخير الشمسي.

التقنية الجديدة مقارنةً بالتقليدية

يمثل خط الإنتاج الصيني الجديد تقدما كبيرا في معالجة الليثيوم من البحيرات الملحية، وهو نوع من الموارد الوفيرة في الصين، ولكن تاريخيا كان استغلاله بكفاءة أمرا صعبا نظرا لارتفاع معدلات الفقد أثناء التبخير الشمسي التقليدي في أحواض الملح. ويضع هذا المشروع الصين في طليعة الدول في مجال تصنيع الليثيوم السائل، متنافسة مع مشاريع كبرى أخرى في الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية لتحديد مستقبل إمدادات الليثيوم.

إنّ التبخير الشمسي التقليدي يعتمد على ضخ المحلول الملحي إلى برك واسعة مكشوفة حيث تعمل الشمس والرياح على تبخير الماء على مدى 12–24 شهرا، مما يؤدي إلى تركيز أملاح الليثيوم تدريجيا. وهي طريقة بطيئة وتضيّع كمية كبيرة من الليثيوم «50–80%»، وتستهلك كميات هائلة من المياه، بما فيها المياه العذبة، وتتطلب مساحات شاسعة من الأراضي وتستهلك كميات هائلة من المياه العذبة «لكل 3 طن من الليثيوم تحتاج تقريبا إلى هكتار واحد من الأرض و1350 متر مكعب من الماء العذب». كما أنها تُعرّض التربة والمياه لخطر التلوث.

أمّا التقنية الصينية الجديدة فهي نوع خاص مطوّر من تقنيات استخراج الليثيوم بالامتزاز DLE «ومصطلح الامتزاز adsorption يعني تراكم الذرات أو الجزيئات على سطح مادة صلبة أو سائلة». وتتم عبر عملية كيميائية مُوجّهة تستخدم مواد ماصة مُصممة خصيصا «مثل أكاسيد التيتانيوم أو الألومنيوم» تعمل كالمغناطيس، حيث تلتقط أيونات الليثيوم بشكل انتقائي من المحلول الملحي أثناء تدفقه عبر النظام. ثم يُغسل الليثيوم الملتقط عن المادة الماصة باستخدام حمض مخفف، مما ينتج عنه محلول ليثيوم نقي في غضون ساعات أو أيام. هذه الطريقة سريعة، ولا تضيّع سوى كمية أقل بكثير من الليثيوم «رفعت نسبة استخلاصه إلى 90%»، ولها تأثير بيئي أصغر.

التقنية الصينية الجديدة في استخراج الليثيوم أسرع وأكفأ وأكثر استدامة وصداقة للبيئة مقارنة بطريقة التبخير الشمسي التقليدية

بدأ تشغيل المنشأة، التي بنتها شركة «تشينغهاي سيتيك غوان» لتطوير التكنولوجيا المحدودة في مقاطعة تشينغهاي شمال غرب الصين، بكامل طاقتها الإنتاجية المستهدفة. وسيساهم التشغيل الناجح لخط الإنتاج هذا بشكل ملحوظ في تعزيز معدل الاستخدام الأمثل لموارد الليثيوم في البحيرات المالحة الصينية، وإطالة عمرها الإنتاجي. وينظر إلى هذا الإنجاز كخطوة محورية في بناء سلسلة إمداد ليثيوم أكثر اكتفاءً ذاتيا وأمانا للصين، مما يدعم الأمن الاستراتيجي لقطاع الطاقة الجديد المزدهر فيها.

ورفعت التقنية الأساسية معدل استخلاص الليثيوم من مرحلة أحواض الملح، حيث كان متوسط المعدلات في الصناعة أقل من 50%، فأصبح أكثر من 78%. وارتفع معدل استخلاص الليثيوم الإجمالي في ورشة الإنتاج بأكملها من 75,38% إلى 90,41%.

إحدى ميزات الطريقة الجديدة أيضا هو استخراج المزيد من بقايا الليثيوم في إحدى المراحل والذي كان يضيع كثير منه بالطريقة التقليدية، حيث تمت استعادة أكثر من 98% من الليثيوم المتبقي، مما يُضيف قيمة كبيرة ويُخفض التكاليف الإجمالية بأكثر من 30%.

وإلى جانب تحسين الإنتاجية، تُقلل الطريقة الجديدة بشكل كبير متوسط دورة إنتاج كربونات الليثيوم المستخدمة في البطاريات، وتُقلل بشكل كبير من فقد الليثيوم مقارنة بعمليات التبخير التقليدية.

وتضمن هذه التقنية أيضا الاستخدام الأمثل للموارد المرتبطة بها، مثل البوتاسيوم والبورون، دون أي تأثير، مما يعزز التآزر بين كفاءة استخدام الموارد، والجدوى الاقتصادية، والاستدامة البيئية.

وتتغلب هذه التقنية على تحديات تاريخية محدّدة في استخلاص الليثيوم من البحيرات الملحية، وأهمّها حلّ مشكلة فصله عن المغنزيوم؛ فالبحيرات الملحية غالبا ما تحتوي على تركيزات عالية من المغنيزيوم إلى جانب الليثيوم، مما يجعل فصلهما صعبا ومكلفا. ويعدّ التبخير الشمسي التقليدي بطيئا ويؤدي إلى فقدان كبير لليثيوم خلال عملية التركيز المطولة. أما التقنية الصينية الجديدة فتستخدم مادة ماصّة خاصة لالتقاط أيونات الليثيوم بشكل انتقائي مباشرة من المحلول الملحي المعالج مسبقاً. وهذا يُغني عن الحاجة إلى التبخير المكثّف والمعرّض للفقدان في أحواض الملح، ويعالج بشكل جذري مشكلة ارتفاع نسبة المغنيزيوم إلى الليثيوم.

ومن خلال هذا التبكير في خطوة استخلاص الليثيوم ضمن سلسلة المراحل، يتم تقليص دورة الإنتاج من سنتين إلى أقل من شهرين في المشاريع المتقدمة.

مقارنة بالسياق العالمي

يُعدّ استخدام الصين الواسع النطاق لتقنية استخلاص الليثيوم المباشر بالامتزاز جزءاً من تحول صناعي عالمي، حيث يجري تطوير تقنيات مماثلة لاستخلاص الليثيوم المباشر، بما في ذلك الاستخلاص بالمذيبات، والترشيح النانوي، والتحليل الكهربائي الغشائي، لجعل إمدادات الليثيوم أسرع وأكثر استدامة.

وعلى الرغم من أنّ هناك مشروعا أمريكيا مشابها، في بحيرة سالتون بولاية كاليفورنيا، يهدف بدعم من وزارة الطاقة الأمريكية إلى إنتاج 20 ألف طن من هيدروكسيد الليثيوم سنويا «باستخدام تقنية الاستخلاص المباشر لليثيوم من المحلول الملحي الحراري الأرضي»، لكن خطة الإنتاج لن يبدأ تنفيذها قبل العام 2027، هذا عدا عن التحديات المتعلقة بالمحاليل الملحية المعقدة ومتانة المواد. كما أنّ الفائدة البيئية الكاملة لا تتحقق إلا عند تحسين العملية برمتها، بدءاً من المحلول الملحي وصولاً إلى المنتج النهائي.

هل يردع الحضور الروسي-الصيني واشنطن من عدوان جديد على إيران؟

يشهد الملف الإيراني تطورات متسارعة، ويتحول تدريجياً إلى اختبار يجري من خلاله تظهير قدرة الإقليم على التعامل مع التهديدات، بل ودور القوى العظمى في الشرق في حماية ما تم إنجازه حتى الآن، فإن الحشود العسكرية الأمريكية التي تتجمع حول إيران من كل الاتجاهات، هي في الحقيقة محاولة لكسر التوازن في غرب آسيا لصالح المعسكر الغربي.

■ علاء أبوفرّاج

حمل الأسبوع الماضي تصريحات أمريكية وأوروبية متعددة، جاءت على شكل تهديدات بضربة عسكرية لإيران، لكن هذه المرة لا يجري الحديث عن البرنامج النووي الإيراني فحسب، بل تشير واشنطن صراحة إلى إنهاء النظام الإيراني باستخدام القوة العسكرية، ورغم أن الحديث عن إمكانية الدخول في مفاوضات لا يزال قائماً، إلا أن طبيعة الطرح الأمريكي ليست مقبولة للنقاش من الجانب الإيراني، فما تحاول الولايات فرضه في المفاوضات يعني فعلياً رضوخاً كاملاً من جانب طهران، بل وتقديم كل أوراق القوة التي اعتمدت عليها في حماية موقعها وحقها في التنمية الاقتصادية خلال العقود الماضية، فواشنطن تتحدث عن إنهاء المشروع النووي والصاروخي الإيراني، فضلاً عن تقليص حضور إيران في مجالها الحيوي، لكن تطورات المشهد خلال الأسبوع الأخير أعادت التذكير بدور إيران في مشروع العالم الجديد الذي تقوده دول الشرق، فاستهداف إيران بهذا الشكل، هو بمثابة كسر حقيقي للتوازنات من جهة، وضربة شديدة للصين وروسيا اللتان أظهرتا حزماً شديداً بمنع الصدام، وتدعيم الموقف الإيراني عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

قدرة الولايات المتحدة عالية لكنّها محدودة!

يظهر بشكل واضح، أن تورط الولايات المتحدة بعدد من الحروب الصغيرة نسبياً كان له أثرٌ كبيرٌ على مخزونها الاستراتيجي من الأسلحة، فجرى خلال الأعوام الماضية استنزاف كبير على عدد من الساحات، من أوكرانيا إلى غزة ولبنان واليمن وحرب الـ 12 يوم الأخيرة على إيران، كل هذه الصدامات ورغم استعراض القوة العسكرية الأمريكية خلالها، إلا أنها أدت إلى تبديد كمية كبيرة من الأسلحة النوعية، التي يظهر أن قدرات الولايات المتحدة التصنيعية عاجزة عن تعويضها ضمن آجال قريبة، ما يجعل التفكير في توجيه ضربة جديدة لإيران مسألة صعبة، وخصوصاً إذا ما كانت الاحتمالات مفتوحة لامتداد هذا الصراع لفترة طويلة، إذ استنزفت الولايات المتحدة حوالي ربع مخزونها العالمي من صواريخ ثاد، كما استخدمت القطع البحرية الأمريكية أثناء الدفاع عن «إسرائيل» خلال حرب الـ 12 يوم حوالي 80 صاروخ SM-3 من أصل 500 صاروخ موجودة في المخازن، بالإضافة إلى صواريخ منظومة باتريوت التي تجاوزت الـ 30 صاروخ خلال الفترة نفسها، ويظهر من خلال عدد من التقارير، أن قدرة الولايات المتحدة على ترميم كل ذلك تحتاج أكثر من سنتين إذا ظلت مستويات الإنتاج ثابتة، والمشكلة الأكبر، أن كل ذلك جرى استنزافه في حرب مع قوة إقليمية، دون حساب ما قد تحتاجه الولايات المتحدة في صراع آخر مع قوى كبرى، ما جعلها في موقع أضعف استراتيجيا، فإن زيادات القدرات التصنيعية في ظل الوضع المعقد لسلاسل التوريد، يجعل المهمة شديدة الصعوبة في الآجال القريبة.

ما سبق، يفرض على الولايات المتحدة إن تورطت في حرب جديدة مع إيران، أن تكون مضطرة لضبطها زمنياً وجغرافياً، وهو ما سعت إيران إلى منعه، عبر إعلانها أن ردَّها سيكون كبيرا وشاملاً، وسيستهدف الأسطول الأمريكي والقواعد في الخليج والمنطقة، وأيضا «إسرائيل» التي تحاول ألّا تظهر في الواجهة في هذه الجولة، ما يعني أن واشنطن ستجد نفسها أمام مشهد صعب، فإما أن تخرج مكسورة، أو أن تخسر كميات ثمينة من مخزونها كافية بإخراجها من المعادلة في المرحلة القادمة.

السؤال حول إمكانية تورط الولايات المتحدة في حرب جديدة لا يزال مطروحاً ولا يمكن الإجابة عنه بشكلٍ حاسم

دعم عسكري روسي وصيني

خلال الشهر الماضي، ظهرت مجموعة من التقارير التي تحدثت عن إمدادات صينية لإيران مرتبطة بتصنيع الصواريخ، وتحدث المسؤولون الإيرانيون عن أن طهران استطاعت تجديد ترسانة الصواريخ، وربما تكون تجاوزت المخزونات السابقة، لكن الأسبوع الأخير بدأ يشهد كثافة أكبر في التعاون العسكري، وبدأت روسيا بنقل أسلحة متطورة إلى إيران عبر جسر جوي، باستخدام طائرات شحن عملاقة، ويجري الحديث عن أن موسكو سلمت إيران كميات من الأسلحة، وفقا لعقود سابقة بين البلدين، المؤكد منها طائرات مروحية هجومية من طراز 28NE-Mi الملقبة بـ صياد الليل، قد تصل إلى 6 مروحيات، من شأنها أن تحسن قدرات إيران الجوية بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى تقارير أخرى عن استلام إيران لمنظومات الدفاع الجوي الروسية S400 التي جرى نشرها على طول سواحل الخليج ومدينة أصفهان، حيث أجرت القوات المسلحة الإيرانية اختباراً ناجحاً لهذه المنظومة، التي تعمل بشكل متمم للمنظومات الموجودة في إيران أصلاً، هذا بالإضافة إلى تقارير تؤكد وجود طائرات تدريب متقدمة، والتي تسهل إدخال طائرات سوخوي سو-35 من الجيل الخامس، هذا بالإضافة إلى تزويد إيران بأقمار صناعية للاستطلاع والمراقبة، ومعدات للحرب الإلكترونية، وذخائر وقطع غيار.

أما بالنسبة للصين، فبالإضافة إلى الإمدادات المتعلقة بإنتاج الصواريخ، هناك أيضاً تقارير عن أنظمة دفاع جوي، قادرة على اكتشاف الطائرات الشبحية، بالإضافة لتقديم كامل الدعم لاستخدام أنظمة الملاحة الصينية، مع معدات تعمل بالذكاء الاصطناعي، وأخرى للأمن السيبراني.

لم تكتف موسكو وبكين بتقديم الأسلحة المتطورة، بل تجاوزت ذلك بعد أن تم الإعلان عن مناورات بحرية مشتركة مع إيران خلال الأسبوع الجاري، والتي من شأنها أن تربك مخططات الولايات المتحدة، وخصوصا بعد الإعلان عن توقيع على «الميثاق الاستراتيجي الثلاثي» في 29 من كانون الثاني الماضي، وهو إطار يجمع القوى الثلاث للتنسيق في قضايا السيادة النووية، التعاون الاقتصادي، التنسيق العسكري، والاستراتيجية الدبلوماسية، وهو ما وصفته وسائل الإعلام في إيران والصين وروسيا بوصفه خطوة لترسيخ نظام عالمي لا يرتكز على المعايير الغربية فقط. ورغم أن الميثاق لا يلزم بالتدخل العسكري المباشر، إلا أنه يعزز تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتخطيط الدفاعي المنسق، وتطوير القدرة على العمل العسكري المشترك، ما يفتح المجال أمام الصين وروسيا للعب دور أكبر في أي صراع محتمل.

لماذا هذا التركيز على إيران؟!

السؤال حول إمكانية تورط الولايات المتحدة في حرب جديدة لا يزال مطروحاً، ولا يمكن الإجابة عنه بشكل حاسم، لكن المشهد الحالي كما نراه يظهر خطورة هذه الخطوة بكافة المقاييس، فخسائر الولايات المتحدة إذا أقدمت على مغامرة كهذه ستكون هائلة، وغير قابلة للتعويض، إلا أن الولايات المتحدة المأزومة تحاول قراءة المشهد من جوانب متعددة، فمن جهة تبدو فكرة إسقاط النظام في إيران مخرجاً مؤقتاً من الأزمة الحالية، لما سيكون له من تداعيات كارثية في منطقة غرب آسيا، والتي يتردد صداها إلى الصين وروسيا، فبالنسبة لبكين تشكل إيران حجراً أساسياً في مشروع الحزام والطريق، ومنفذاً لها بعيداً عن مضيق ملقا، الذي يمكن للولايات المتحدة أن تغلقه في حال صدام مع الصين، والذي يعد واحداً من الممرات الاستراتيجية بالنسبة لبكين، فوجود بنية تحتية في إيران، يمكن أن يحل هذه المشكلة، ويمنع حصار الصين، ويسمح لها بالحفاظ على خطوط تجارية بديلة، لهذا يمكن أن يكون الطريق لتقويض قدرات الصين يمر حكماً عبر إسقاط إيران، لكن الفشل الأمريكي في تحقيق ذلك يعني أولاً هزيمة عسكرية، لكنه أيضاً يجعل من التفكير في مواجهة مع الصين مسألة مستحيلة.

هل ستكون أوروبا القربان على مذبح الهيمنة الأمريكية؟!

على مدى عقود، سوّقت العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة باعتبارها شراكة متماسكة لا يشوبها تناقض جوهري. شراكة عبر الأطلسي تقوم على ما يسمى «القيم الغربية المشتركة»، والتشابك الاقتصادي، والحماية العسكرية ضمن ما عُرف بالنظام «القائم على القواعد». غير أن هذه الرواية تتصدّع اليوم بوضوح. ويذهب الإعلام الأوروبي السائد، بتبسيط مخلّ، إلى اختزال هذا التصدع في شخص دونالد ترامب، مقدماً أنانيته ونرجسيته سبباً رئيسياً لهشاشة العلاقات الأوروبية-الأمريكية، دون النظر إلى البنية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وأنتجت هذه التبعية أصلاً.

■ ديمة النجار

في الواقع، لم يبدأ اختلال العلاقة مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض، بل تكشف مع اشتداد الأزمة العالمية التي تضرب الاقتصاد الرأسمالي، وتقوّض موقع الولايات المتحدة الدولي. فللدفاع عن موقعها، لم تتردد واشنطن- وعبر ترامب- في استخدام أدوات الضغط القصوى، خاصة مع الحلقات الأضعف، ومنها: الاتحاد الأوروبي. فأدرجت دوله في قوائم الرسوم الجمركية، وأجبرت معظمها على رفع إنفاقها العسكري في الناتو، ودُفعت إلى الانخراط في صراعات استراتيجية لا تملك بالضرورة قرارها، ولا مصلحة مباشرة فيها كالحرب مع روسيا. وجاءت قضية الاستيلاء على غرينلاند كلحظة كاشفة إضافية، أظهرت أن سيادة دول حلف شمال الأطلسي نفسها ليست محصّنة من الابتزاز الأمريكي.

تبعية أوروبا تأسست قبل ترامب

ليست هشاشة موقع أوروبا في علاقتها مع الولايات المتحدة أمراً طارئاً، بل هي نتيجة مسار طويل يتّسق مع الاستراتيجيات الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أن اللحظة المفصلية التي تبلور فيها هذا المسار بوضوح، جاءت في أوائل التسعينيات مع انهيار حلف وارسو. آنذاك، طُرحت تصوّرات لمستقبل القارة، من بينها: حلّ حلف شمال الأطلسي، وعودة القوات الأمريكية إلى داخل حدودها، وبناء منظومة أمن أوروبي مشتركة تضم روسيا، بما يضع حداً لاحتمال اندلاع الحروب في أوروبا.

لكن هذه التصورات قوبلت برفض أمريكي قاطع. ويُعدّ ما عُرف لاحقاً بـ«مبدأ وولفويتز» «Wolfowitz Doctrine»، الوارد في وثيقة توجيهات التخطيط الدفاعي لعام 1992، من أكثر النصوص تعبيراً عن هذا الرفض. فقد صاغ بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني، عقيدة استراتيجية تقوم على منع ظهور أي ترتيب أمني مستقل في أوروبا، قد يفضي إلى تهميش حلف الناتو، أو تقليص الهيمنة الأمريكية داخله. ولهذا السبب، رُفضت سريعاً مقترحات ضم روسيا إلى الحلف، خشية إدخال قوة نووية كبرى من شأنها الإخلال بتوازن القوى في الناتو.

اقتصادياً، كان ثمة تراجع في أرباح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي خلال التسعينيات، فعمل لوبي الصناعات العسكرية الأمريكي على إنفاق ما يقارب 51 مليون دولار «بأسعار 1992» للدعم الإعلامي والسياسي لفكرة توسيع الناتو شرقاً. فتنشط الطلب على الإنتاج العسكري بصورة كبيرة، إذ اضطرت الدول الأوروبية المنضمّة حديثاً للناتو إلى إنفاق عسكري ضخم، غالباً عبر الاقتراض، وعلى حساب شعوبها. وهكذا غدا انتشار الناتو والقواعد العسكرية الأمريكية مرادفاً لتوسّع المجال الحيوي للهيمنة الأمريكية داخل أوروبا.

كيف تخطط أوروبا للرد على الضغوط الأمريكية؟

ضمن هذا الورطة، تحاول بعض النخب الأوروبية أن تتجاهل السياق التاريخي للهيمنة الأمريكية، وأن تروج لضرورة الانحناء للعاصفة، ريثما تأتي الانتخابات القادمة التي قد تطيح بترامب. في حين يرى البعض الآخر، أن خيار الانتظار والانحناء هو انتحار سياسي للبرجوازية الأوروبية. ولا سيما أن دولاً أخرى، اعتادت أوروبا ذات الذهنية الاستعمارية أن تنظر إليها باستعلاء، نجحت إلى حدّ بعيد في مقاومة حروب الرسوم الجمركية الأمريكية كالصين والهند والبرازيل. هذه الدول لم تتجنّب الخسائر الآنية، لكنها منعت تحول الابتزاز إلى قاعدة دائمة للعلاقة الاستراتيجية مع واشنطن.

ويبدو أن مقاومة دول الجنوب شجعت الاتحاد الأوروبي على التلويح باستراتيجية تبدو فيها دولها أكثر صرامة مع واشنطن، وأقل انبطاحا. ثمة تباين كبير بين دول الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع واشنطن، لكن السمت العام حالياً في بروكسل يميل نحو مسار تصعيد تدريجي. تبدأ الخطط بقوائم تعريفات جمركية انتقامية تستهدف صادرات أمريكية مختارة، يليها في حال فشل الردع اللجوء إلى ما يُعرف بـ«أداة مكافحة الإكراه» الأوروبية، التي تُوصف إعلامياً بـ«سلاح البازوكا». هذه الأداة تتيح للاتحاد فرض قيود تتجاوز الرسوم الجمركية، وتشمل تقييد وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية، والمشتريات الحكومية، وقطاعات الخدمات والاستثمار. وفي مرحلة تصعيد أعلى، يُطرح استهداف قطاع التكنولوجيا الأمريكي، حيث تشكل أوروبا أحد أكبر أسواقه العالمية. أما على المدى البعيد، يجري الحديث عن بناء قدرات عسكرية أوروبية بالتوازي، وليس كبديل للناتو وعن «الاستقلال الاستراتيجي» عبر تنويع الشراكات الاقتصادية بالتوجه إلى الصين، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول أمريكا اللاتينية، عبر تكتل ميركوسور. إلا أنه من المشكوك بأمره ألا تزيد هذه الخطوات التوتر الأمريكي/ الأوروبي، خاصة أن تفعيل مبدأ مونرو في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الأخيرة، يمنع أي منافس للولايات المتحدة من تأسيس موطئ قدم في نصف الكرة الغربي.

إن هوامش تحرك الأوروبيين أشد ضيقاً من دول الجنوب، التي بات معظمها يعمل في إطارات تحالفات مختلفة كالبريكس ومنظمة شنغهاي، والتي تقدم لهم هوامش كبرى للمانعة لا تملكها أوروبا بعد. ربما هذا هو السبب الذي أدى لظهور أصوات، في ألمانيا مثلاً، تطرح مساراً مختلفاً أكثر جذرية. فقد شكّ حزب تحالف سارة فاغنكنيشت «BSW» في السياسة الألمانية تجاه الولايات المتحدة برمّتها. ودعا رئيس الحزب، فابيو دي ماسي، إلى إجراءات تتجاوز الردود التجارية، كإلغاء نشر الصواريخ الأمريكية في ألمانيا، وإعادة تشغيل خط «نورد ستريم» في إطار تسوية سياسية للحرب في أوكرانيا، بهدف تقليص الاعتماد على الغاز الأمريكي.

في خضمّ السجال حول الرسوم والتحالفات و«الاستقلال الاستراتيجي» يُهمَّش العامل الأهم: الشعوب الأوروبية نفسها

كيف تتحرك رؤوس الأموال الأوروبية في خضم الأزمة؟

بينما تتردّد العواصم الأوروبية بين التهدئة والمواجهة، يتحرّك رأس المال الأوروبي، وخاصة الألماني وفق منطق أكثر وضوحا: يهرب إلى حيث معدلات الربح الأعلى. فقد أظهرت بيانات المعهد الاقتصادي الألماني «IW» ارتفاع الاستثمارات الألمانية في الصين إلى أكثر من سبعة مليارات يورو خلال عام 2025، بزيادة تفوق عامي 2024 و2023 بـ 55% بحسب رويترز، مع تركز رئيسي في قطاعي السيارات والصناعات الكيماوية. في المقابل، تراجعت الاستثمارات الألمانية في الولايات المتحدة بنسبة 45% في العام نفسه، وانخفضت الصادرات الألمانية إلى السوق الأمريكية بنسبة 8،6% وهو أكبر تراجع منذ عام 2010، نتيجة الرسوم الجمركية وتقلبات الدولار. إن تجربة ما قبل الحرب العالمية الثانية تذكر بأن رأس المال لا يلتزم بالتحالفات في لحظات الأزمات، بل يواصل التحوط والتنويع في الاستثمار مع تسعير المخاطر، وضمنها احتمال انفجار الحرب، إذ باندلاعها تفرض الدول الاصطفاف بالقوة. أثناء الحروب العالمية يصعب على رأس المال أن يتحرك عولمياً، ولا بد أن يتحرك على صعيد حدود الدول فيحمي نفسه عبر هذه الاستراتيجية.

في خضم السجال حول الرسوم والتحالفات و«الاستقلال الاستراتيجي»، يُهمَّش العامل الأهم: الشعوب الأوروبية نفسها. فالبطالة المتصاعدة، وتآكل الأجور، وتراجع الإنفاق الاجتماعي ليست تفاصيل عابرة، بل مؤشرات على نقل كلفة الأزمة من رأس المال إلى حياة الناس اليومية. والسؤال الجوهري لم يعد كيف ستعيد أوروبا ترتيب موقعها بين واشنطن وبكين، بل إلى أي مدى يمكنها إدارة أزمتها على حساب شعوبها؟

الهجوم على مطار نيامي: الإرهاب في خدمة المصالح الفرنسية...

تعرضت عاصمة النيجر نيامي في نهاية شهر كانون الثاني لهجوم مسلح استهدف مطارها الدولي، في عمليّة تحمل أبعاداً أمنية وسياسية واقتصادية معقدة. وقد تزامن الهجوم مع أنباء تؤكد وجود شحنة من اليورانيوم المعد للتصدير، والمستخرج من منجم «سومير» وهي شحنة تطالب فرنسا بملكيتها، مما أثار العديد من الشكوك حول ارتباط فرنسا في الهجوم على المطار لمنع النيجر من تصدير الشحنة.

■ معتز منصور

سياق جيوسياسي متوتر

يأتي هذا الهجوم في وقت تشهد فيه علاقات فرنسا مع دول «كونفدرالية الساحل» توترا غير مسبوق، خاصة بعد وصول قيادات جديدة في النيجر ومالي وبوركينا فاسو، عبر انقلابات عسكرية، ترافقت مع موجات شعبية غاضبة من الهيمنة الفرنسية والغربية على ثروات المنطقة لعقود. واتخذت هذه الدول خطوات جذرية تشمل طرد القوات الفرنسية والأمريكية، والتوجه نحو شركاء جدد، وإجراءات تهدف إلى تأميم الثروات الطبيعية، لا سيما اليورانيوم.

حيث تنتج النيجر أكثر من 4% من الإنتاج العالمي لليورانيوم، وهو مورد استراتيجي كانت تسيطر عليه الشركة الفرنسية «أورانو» وتقوم بعمليات الاستخراج في ثلاثة مواقع «سومير، وكومينك، وإيمورارين» قبل قرار التأميم. وطالبت السلطات الفرنسية نيامي بحصتها من اليورانيوم المنتج، بينما تؤكد النيجر، أن قضية اليورانيوم تدخل في صميم استعادة السيادة الوطنية بعد عقود من الاستغلال الأجنبي. وتقدَّر قيمة الشحنة المتنازع عليها بنحو 300 مليون دولار.

أبعاد الهجوم الأمنية

تبنى الهجوم تنظيم «داعش»، لكنه يحمل بصمات «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» «فرع تنظيم القاعدة في الساحل»، مما يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين التنظيمين. حيث يشبه الهجوم إلى حد كبير العمليات التي نفذتها الجماعة في العاصمة المالية باماكو قبل أشهر، مما قد يشير إلى تنسيق متزايد بين الجماعات المسلحة في المنطقة، خاصة في ظل الضربات العسكرية المتتالية التي تتعرض لها. كما يظهر مجددا أن هذه الجماعات تعمل كذراع ضاربة للغرب، ويجري تشغيلها بما يخدم مصالح هذه الأطراف الخارجية، التي ادعت أنَّها تؤدي دورا في مكافحة الإرهاب في تلك المناطق.

في هذا السياق، تمكنت القوات النيجيرية من التصدي للهجوم بنجاح يعزى إلى أسباب عدة، أهمها: المعلومات الاستخباراتية المسبقة التي وضعت نيامي في حالة استعداد، حيث سبق الهجوم عدة اجتماعات بين القوى الأمنية والجيش، وتكثيف طلعات الطيران المسير في محيط العاصمة. كما لعب الدعم الروسي دورا مهما، وهو ما أكده رئيس المجلس العسكري الجنرال عبد الرحمن تياني في تصريح إذاعي، حيث شكر الشركاء الروس على دفاعهم المهني عن المحيط الأمني.

فرنسا على رأس المتهمين

في تصريح لافت، اتهم تياني فرنسا ورؤساء بنين وساحل العاج بتدبير الهجوم، قائلاً: «نذكر رعاة هؤلاء المرتزقة... بأننا سمعنا عواءهم بما يكفي، فليستعدوا هم أيضا لسماع زئيرنا».

بالاضافة للاهمية المرتبطة بشحنة اليورانيوم، فالهجوم تعمّد ضرب مراكز سيادية، وذات طبيعة أمنية وعسكرية حساسة، فالمطار يقع في موقع استراتيجي على بعد 10 كيلومترات فقط من مقر الرئاسة، ويضم القاعدة الجوية «101» وقاعدة جديدة للمسيّرات، بالإضافة إلى المقر العام للقوة العسكرية المشتركة بين النيجر وبوركينا فاسو ومالي، الذي تم انشاؤه مؤخرا بهدف التصدي للجماعات المسلحة في الدول الثلاث.

يمثل الهجوم على مطار نيامي حلقة جديدة في الصراع المتعدد في منطقة الساحل، حيث تتداخل الحرب على الإرهاب مع التنافس الجيوسياسي والصراع على الثروات الطبيعية. وتكشف العملية عن تحولات عميقة في التحالفات الإقليمية والدولية، مع صعود دور روسي متزايد مقابل انحسار النفوذ الفرنسي التقليدي. كما تبرز قضية اليورانيوم كرمز للصراع الأوسع بين مطالب السيادة الوطنية والمصالح الاقتصادية الخارجية، في منطقة تبقى إحدى أكثر الأماكن اضطراباً في العالم. فبينما تسعى الدول للتخلص من التبعية والهيمنة الغربية، والمتمثلة في الشركات التي اعتادت سرقة ثروات الدول الأفريقية، وترى أن أي خروج عن الطاعة الغربية، يستلزم عقاباً شديداً، حتى لو اضطر الأمر إلى استخدام الجماعات الإرهابية في إظهار الإرهاب العسكري، المدعوم من قبل ذات الحكومات الغربية، التي مارست الإرهاب الاقتصادي على شعوب ودول العالم.

غزة.. فتح معبر رفح

بعد استلام الكيان الصهيوني في الأسبوع الماضي جثة آخر رهينة له لدى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، سقطت آخر ذرائعه لاستمرار حصار القطاع، حيث كانت هذه الرهينة هي الشرط الأخير الذي تم وضعه من أجل فتح معبر رفح مع مصر، كجزء من المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، وخطة ترامب للسلام... بعد أسبوع، أعلنت «إسرائيل» عن إعادة فتح معبر رفح يوم الأحد 1 شباط، بشكل تجريبي، ومحدود، يسمح بمرور بعض الأفراد الفلسطينيين وتحت رقابة مشددة.

■ ملاذ سعد

ومن المزمع أن يفتتح المعبر بشكل رسمي ومنتظم، وفقاً للاتفاق وآلياته ورقابته الأمنية من مختلف الأطراف، يوم الاثنين، مما يسمح بمرور عدد أكبر من الفلسطينيين الخارجين والداخلين من وإلى قطاع غزة، بعد الحصول على موافقة مسبقة من «إسرائيل» وبالتنسيق مع مصر، وتحت إشراف بعثة الاتحاد الأوروبي، وتُعد الأولوية لخروج الجرحى والمرضى، فوفقاً للسلطة الفلسطينية، هناك حوالي 20 ألف مريض ينتظرون الخروج للعلاج في مصر، منهم 440 بحالة حرجة، و4 آلاف مريض سرطان، و4500 طفل موضوعين على قائمة الطوارئ.

ومن المقرر أن تدخل اللجنة الوطنية الفلسطينية المكونة من 15 شخصاً من التكنوقراط إلى قطاع غزة، تحت إشراف «مجلس السلام» برئاسة ترامب، لمباشرة أعمالها الإدارية داخل القطاع في إطار المرحلة الثانية من الاتفاق.

ومن أهم الأمور التي يجري الضغط بشأنها، هو السماح ببدء دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وسط تدهور حادّ للأوضاع الإنسانية فيه، بما فيها المجاعة ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية.

«إسرائيل» تحت الضغط

من وجهة نظر الكيان الصهيوني، سياسيا، يأتي «مجلس السلام» و«خطة ترامب» وأخيراً فتح معبر رفح، بالضد من المصالح والمساعي «الإسرائيلية» التي تهدف للسيطرة على القطاع، وإخضاعه للقرار «الإسرائيلي» وحده، وضمنا تهجير الفلسطينيين منه، فمن جهة لم تضمن «إسرائيل» خلو القطاع من السلاح– وهو ما لا يمكن تحقيقه بطبيعة الحال– كما لم تضمن تفرّدها به، بل وازداد عليه وجود أطراف تعتبرهم «إسرائيل» خصوما وأعداء ضمن اللجنة التنفيذية، بمن فيهم تركيا مثالا... وهي أمور أبدت الحكومة الصهيونية اعتراضها عليها علنا.

وقد شنّ الكيان الصهيوني يوم السبت عشية افتتاح معبر رفح أكبر هجمة عسكرية له على القطاع منذ شهرين، متسببا بمقتل نحو 32 فلسطينيا، بينهم 6 أطفال، خلال يوم واحد، بمحاولة تصعيدية واستفزازية جديدة قبل دخول اللجنة الوطنية لمباشرة أعمالها، وربما تهديدا لها أيضا.

ما يجري ليس كافياً

بطبيعة الحال، رفض «إسرائيل» لما سبق، لا يعني أن خطة ترامب و«مجلس السلام» الخاص به، وعلى افتراض نجاحه، أنه يكفي أو جيد، أو يحمل مستقبلاً جيدا، أو عادلاً لقطاع غزة والقضية الفلسطينية عموما، لكن ضمن الظروف الراهنة، فإن الضغط تجاه وقف الحرب الهمجية على القطاع يُعد تقدما لصالح الفلسطينيين، لكن ما يمكن قوله: إن وقف الحرب فعلاً، لا يمكن أن يتم دون حل شامل للقضية الفلسطينية، وكل ما دون ذلك لا يتعدى وصفه أنها هُدن مؤقتة مهما قصرت أو طالت.

كيف ينتهي الاحتكار: التصدّع

إن أردنا الحديث عن الاحتكار ومدى استمراره اليوم، والمستفيد منه وطرق كسره وغيرها من النقاط المهمة المرتبطة بذلك، علينا البدء بوضع مفهوم له. ضمن سياق مقالنا، علينا ألّا نختزل مفهوم «الاحتكار» في تركّز الاحتكار على مستوى الشركة، أو حتّى سلسلة من الشركات، بل أن نتعامل معه بوصفه نظاماً تاريخياً متشكلاً للسيطرة على كامل شروط الإنتاج: أي وسائل الإنتاج، والبنى التحتية المؤسسية التي تنسّقها وتموّلها، والهياكل القانونية–التنظيمية التي تحمي تدفّق عوائدها. هذا المعنى المنهجي حاضر ضمنياً في التحليلات الماركسية الطويلة حول حتمية تحوّل رأس المال إلى احتكاري، وتصاعد الإمبريالية ونفوذها، وصولاً إلى المفاهيم الرئيسية الأكبر، مثل: التبادل اللامتكافئ. كما أنّ هذا المفهوم للاحتكار مركزي في الاقتصاد السياسي النقدي اللاحق، الذي يحلّل كيف تعيد الفوارق التكنولوجية والمالية، وسلطة الدولة، تشكيل التراكم على المستوى العالمي.

■ عروة درويش

بناءً على ذلك، يعرّف هذا المقال الاحتكارَ الإنتاجيَّ للرأسماليات المتقدمة بوصفه تكويناً تاريخياً نوعياً تمسك فيه الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة «النواة الصناعية» بحصة غير متناسبة من:

أ- صناعات السلع والأدوات الصناعية عالية الدقة.

ب- التكنولوجيا الصناعية والمعرفة الضمنية «الهندسة، ضبط العمليات، التصميم».

ج- البنى التحتية اللوجستية وآليات «الترابط» التي تخفض زمن التداول.

د- التمويل والتراتبية النقدية، بما يشكل القدرة على الاستثمار ونقل عبء الأزمات.

هـ- أنظمة المعايير وحقوق الملكية الفكرية التي تحوّل المعرفة إلى ريع.

تاريخياً، أقوى طريقة لتثبيت مفهوم الاحتكار المنهجي هي في المزاوجة بين: القيمة الزائدة الناجمة عن الصناعة، وتركيب التجارة «وخاصة الآلات/السلع الرأسمالية والصناعات كثيفة التكنولوجيا»، وإدامة وتوسيع الفجوة بين التقاط القيمة value capturing، والمؤشرات المؤسسية «تدفقات الملكية الفكرية، قدرات البحث والتطوير، تركز المنصّات، والهيمنة المالية».

بناء الاحتكار ومنطق التنمية اللامتكافئة

بعد 1945، امتلكت دول النواة الصناعية أفضلية ساحقة في القدرات الإنتاجية، وبناء الآلات، والبنية العلمية–الصناعية التي تولد الأدوات المتقدمة وتنشرها. لم يكن الأمر يقتصر على حجم شركات، بل كان نظاما جيوسياسيا–صناعيا مهيمنا: ترافقت إعادة الإعمار والتحديث في المركز «ونظام الحرب الباردة الأمني» مع مأسسة الحوكمة النقدية والتجارية الدولية. مكنت تسويات ما بعد الحرب في الدول الرأسمالية تراكما سريعا لرأس المال الثابت، تلاه زيادة في الإنتاجية العمالية، في دول المركز، ما عمّق الفجوة التكنولوجية التي تنظّم انتزاع فائض القيمة النسبي عبر إنتاجية أعلى وتحكم بطرائق الإنتاج المتقدمة.

يبرز تحليل روبرت برينر لدورات ما بعد الحرب «الازدهار الطويل» ثم «الركود الطويل» كيف شهدت الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تدهورا كبيرا في الربحية بعد أوائل سبعينيات القرن العشرين، في ظل اشتداد المنافسة بين الرساميل وفرط الطاقة، ولا سيما مع عودة الصادرات الألمانية واليابانية. وتظهر بيانات برينر أن معدل ربحية الصناعة التحويلية لاقتصادات مجموعة السبع مجتمعة بين 1970 و1990 كان أقل بنحو 40% مما كان عليه بين 1950 و1970، وبقي في 1990 دون الذرى السابقة. من هنا نفهم لماذا سعت الرساميل إلى «تثبيتات» مكانية ومؤسسية جديدة، بما في ذلك نقل الأنشطة إلى الخارج والتوسع المالي. ويقرأ ديفيد هارفي مثل هذه اللحظات بوصفها أزمات فرط تراكم متكررة، تحفز نزع الملكية والتدخل الجيوسياسي–الاقتصادي لإعادة ترميم شروط التراكم.

في المقابل، واجهت الاقتصادات الطرفية والمتأخرة في التطور تناقضا أساسيا: فالارتقاء الصناعي يتطلب سلعا رأسمالية وتكنولوجيا وتمويلاً طويل الأجل، غير أن الاحتكار المنهجي جعل هذه المدخلات مكلفة، ومشروطة سياسيا. يجادل سمير أمين بأن الرأسمالية الطرفية تتشكل بنيويا عبر تراتبية الإنتاجية على مستوى العالم، وقانون القيمة على النطاق العالمي، ما ينتج تباعدا دائما حتى عندما يتوسع الإنتاج في الأطراف. وفي اقتصاد التنمية غير الماركسي، ولكن غير التقليدي، يظهر طرح

يُعرّف هذا المقال الاحتكارَ الإنتاجيَّ للرأسماليات المتقدمة بوصفه تكويناً تاريخياً نوعياً تُمسك فيه الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة «النواة الصناعية» بحصة غير متناسبة

مواز في نقد ها-جون تشانغ التاريخي: فوفقا لهذا التحليل، استخدمت البلدان المتقدمة اليوم سياسات حمائية وصناعية وسيطرة الدولة في مراحل اللحاق، لكنها روجت لاحقا لانضباطات تحريرية، تقيد استراتيجيات مماثلة للدول المتأخرة، وسماها سياسة «ركل السلّم Kicking away the ladder». رغم الاختلاف في عمق التحليل، فالنتيجة هي ذاتها: قيام المركز بمنع الأطراف من حيازة أي قدرات تمنع احتكاره.

يظهر دليل تجريبي حاسم على الاحتكار المنهجي، التباعدَ بين حصص الصادرات التي تخرج من الدول المتقدمة، في مقابل حصص القيمة الزائدة التي تستحوذ عليها. إذ تظهر مقارنة الأونكتاد بين صادرات الصناعات التحويلية العالمية والقيمة الزائدة الصناعية العالمية ما يلي:

تراجعت حصة البلدان المتقدمة من صادرات الصناعات التحويلية العالمية من 82,3% في عام 1980 إلى 67,7% في عام 2000.

في المقابل، ارتفعت حصتها من القيمة الزائدة الصناعية العالمية من 64,5% في عام 1980 إلى 72,4% في عام 2000.

ارتفعت حصة البلدان النامية من صادرات الصناعات التحويلية بقوة من 10,6 إلى 29,5% بين 1980–2000، بينما لم تزد حصتها من القيمة الزائدة الصناعية سوى من 16,6 إلى 24,5%.

يمكننا من خلال هذه الأرقام فهم استمرار استحواذ دول المركز على القيمة رغم تراجع التصنيع المكاني لديهم، فهم كانوا لا يزالون يمارسون احتكاراً وسيطرة صارمة على التكنولوجيا ووسائل وأدوات الإنتاج. يتسق هذا مع القراءة الماركسية للتبادل اللامتكافئ بوساطة التكنولوجيا: فارتفاع حصة الصادرات كثيفة العمل، أو التجميع في الأطراف، لا يترجم تلقائيا إلى سيطرة مكافئة على القيمة الزائدة.

الاقتصادات الصاعدة

إذا كان الاحتكار المنهجي هو التحكم بوسائل الإنتاج المتقدمة، فإن قطاع السلع الرأسمالية مركزي. فالسلع الرأسمالية «وهي السلع التي لا تُستهلك مباشرة لإشباع حاجات نهائية، بل تُستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى، أي هي أدوات الإنتاج في التعريف الماركسي» تُجسّد الإنتاجية والتوحيد القياسي والقدرة الصناعية. يبيّن بحث ينقل عن صندوق النقد الدولي مدى تـــركّز هذا المجال تاريخيا، وبدايات تحوله المتأخرة:

يشير الصندوق إلى أنه رغم بقاء صادرات السلع الرأسمالية مركزة، فقد زادت حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية من صادرات الآلات والمعدات العالمية إلى نحو الثلث في 2016، صعودا من 5% في 1990، وارتفعت حصة الصين من 1–2% في التسعينيات إلى 18% في 2017.

هذا دليل على اختراق جزئي- ولا سيما من الصين- ويؤكد في الوقت ذاته عقودا طويلة من الاحتكار السابق. ويشدد البحث ذاته على أن تكاليف التجارة إلى مصدّري الآلات، والترابط اللوجستي، والأسعار التي تواجهها الاقتصادات منخفضة الدخل، هي الرابط بين التحكم بالسلع الرأسمالية، والتحكم باللوجستيات والبنى التحتية.

ثمة تناقضان تجريبيان ينبغي مواجهتهما صراحة.

الأول: ارتفع النشاط الصناعي في البلدان النامية إجمالاً، لكن بشكل غير متكافئ. تشير أبحاث اليونيدو إلى أنه إذا قيسَت الحصة الإجمالية للتصنيع في البلدان النامية، فإنها لم تنخفض بالضرورة منذ 1990، بل تركز التصنيع في عدد صغير من البلدان النامية الكبيرة «وخاصة الصين»، بينما ركدت أو نُزعت صناعات كثيرة أخرى.

الثاني: توثق أطروحة داني رودريك حول «نزع التصنيع المبكر» أن كثيرا من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بلغت ذروة التصنيع عند مستويات دخل أدنى، ومراحل أبكر مما بلغته متأخرات تاريخية، مع حدوث نزع تصنيع «مبكر جدا»، باستثناء بعض الحالات الآسيوية.

في الواقع، هذه النتائج غير متعارضة بالضرورة. إنها تشير إلى أن «صعود الجنوب العالمي» في التصنيع مدفوع بقوة من مجموعة فرعية من المتأخرين «الصين وفيتنام نموذجا» الذين طوّروا قدرة تدخل الدولة وحجم الصناعة الكلية لديهم، بينما واصلت آليات الاحتكار المنهجي «السلع الرأسمالية، الملكية الفكرية، التمويل، المعايير» عرقلة تصنيع واسع القاعدة عبر معظم اقتصادات أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأجزاء من جنوب آسيا.

أهم تحوّل بنيوي في العقد الأخير، هو انتقال

والتكيّف وإعادة التشكيل

الوزن الصناعي العالمي نحو آسيا، ولا سيما الصين، وبدرجة أقل، ولكن متصاعدة الهند ورابطة آسيان. تفيد اليونيدو بأن حصص أكبر 10 بلدان من القيمة الزائدة الصناعية العالمية في 2024 «وفق الإحصاءات المنشورة في 2025» تشمل الصين «32,0%»، وأمريكا «15,0%»، واليابان «6,3%»، وألمانيا «4,6%»، والهند «3,3%»، مع بلوغ جمهورية كوريا 3,3% أيضا.

وتؤكد اليونيدو مركزية آسيا وأوقيانوسيا بنيويا: فمنذ 2015 أسهمت المنطقة بأكثر من نصف القيمة الزائدة الصناعية العالمية، لتصل إلى 57,2% في 2024، واستحوذت على 47,2% من صادرات السلع المصنّعة العالمية في العام نفسه. هذا اختراق كبير لأنماط الاحتكار السابقة: إذ باتت حصة متزايدة من القدرة التصنيعية العالمية خارج النواة الأطلسية التقليدية.

هناك نقطة ماركسية أساسية، كثيرا ما تُغفل في التحليلات التجارية: يتطلّب الارتقاء الصناعي عادة معدلات استثمار مرتفعة مستدامة، وتنظيما اجتماعيا للتعلّم. لذا فإن الاقتصاديين غير التقليديين الذين يركزون على قدرة الدولة والاستثمار المُوَجَّه بالمهام، يتكاملون تحليليا مع الاقتصاديين السياسيين الماركسيين في هذه النقطة: إذ يوضّحون كيف تستطيع الدول مواجهة التراتبيات التكنولوجية المُحتكرة منهجيا، أو الإفلات الجزئي منها.

تُجادل ماريانا مازوكاتو بأن الدول أدّت تاريخيا أدوارا ريادية في الابتكار، متحمّلة المخاطر ومشكّلة للأسواق لا مجرد مصحّحة لفشلها. ويؤكد رودريك عودة السياسة الصناعية كأجندة، تعكس اقتصادا سياسيا للإنتاج والوظائف والمرونة، معتمدة على التصميم والانضباط المؤسسي.

ثغرة في الجدار: القفز فوق الاحتكارات الغربية

تجريبيا، تُظهر استراتيجية الهند الأخيرة محاولات ترقية تقودها الدولة ضمن قيود معاصرة. فبرنامج الحوافز المرتبط بالإنتاج يمثل أداة سياسة صناعية واسعة النطاق، نمطية، لكن ذات تأثير كبير. وفق الاتصالات الحكومية، تلقّت مخططاته مخصّصات كبيرة متعددة القطاعات. تفيد رويترز، بأن الهند صرفت نحو 1,02 مليار دولار حوافز، واجتذب البرنامج أكثر من 13 مليار دولار استثمارا خاصا حتى نيسان 2024، مع بلوغ صادرات الهواتف المحمولة رقما قياسيا قدره 15 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في 31 آذار.

يعدّ اختراق الصين لقطاع الصناعات التحويلية أكثر شمولية، لأنه يجمع بين الحجم الكبير، وكثافة الاستثمار، وبنية الموردين المتكاملة، والتطوير المستمر عبر الصناعات المعقدة، بما في ذلك السلع الرأسمالية. وتكتسب أهمية خاصة، أدلة صندوق النقد الدولي بشأن تجارة السلع الرأسمالية «صعود الصين إلى 18% من صادرات السلع الرأسمالية العالمية بحلول عام 2017 بحسب بيانات صندوق النقد الدولي الأخيرة في هذا الخصوص»، لأنها لا تشير فقط إلى نجاح التجميع، بل إلى حضور متنام في القطاعات كثيفة الأدوات والآلات، التي دعمت تاريخيا احتكار الغرب الأساسي.

الأمر الأهم، أن صعود الصين لم يكن ذروة مؤقتة أو لحظة انتقالية، بل مرحلة ترسيخ. رغم عدم وجود بيانات مباشرة كالمنشورة من قبل صندوق النقد الدولي في 2017، يمكننا أن نستنتج من جمع البيانات المتعددة المتاحة، أنّه مع نهاية عام 2023 و2024 بقيت حصة الصين من صادرات السلع الرأسمالية العالمية في حدود 16–18%، بينما تحول موقعها النوعي ضمن هذه الصادرات بشكل حاسم نحو الآلات والمعدات الكهربائية وأنظمة مصانع المعالجة ذات التعقيد الأعلى.

ينعكس هذا في إجمالي قيم التجارة، وكذلك في تغيّر العلاقات بين الدول الأساسية: فقد تحولت ألمانيا، التي لطالما كانت المصدّر النموذجي للسلع الرأسمالية حول العالم، إلى عجز تجاري في السلع الرأسمالية مع الصين منذ عام 2023! ممّا يشير إلى أن المنتجين الصينيين لم يعودوا محصورين في قطاعات هامشية أو متدنية الجودة، بل أصبحوا أكثر قدرة على المنافسة ضمن القطاعات نفسها، التي كانت تُشكل ركيزة الميزة الهيكلية للصناعة في المركز الرأسمالي، والأهم، أنّها الركيزة التي قام عليها الاحتكار الغربي برمته. بهذا المعنى، تُظهر فترة ما بعد عام 2017 أن تقدم الصين تطوير مستدام يُقوّض بشكل مباشر الاحتكار التاريخي لوسائل الإنتاج المتقدمة.

تُعدّ القدرة الابتكارية محدّداً حاسماً لتحوّل الاختراق من ظرفي إلى بنيوي. تُظهر تقارير منظمة التعاون والتنمية أن إنفاق الصين على البحث والتطوير نما بنسبة 8,7% في 2023، متجاوزا نمو أمريكا «1,7%» والاتحاد الأوروبي «1,6%»، ما يدل على استمرار توسّع قاعدة إنتاج المعرفة في الصين. وتشير تقارير المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم إلى أن الصين بلغت نحو 811,9 مليار دولار من الإنفاق على البحث والتطوير المحلي منذ 2022، محتلة المرتبة الثانية عالميا في ذلك الوقت. أرقام البحث والتطوير هامّة لأنّ التحكم في العلم والتكنولوجيا يعني السعي لاكتمال التحكم في إنتاج فائض القيمة النسبي، ومنع المركز الرأسمالي من الاستمرار في انتزاع الريوع الاحتكارية عبر ملكية الشروط الفكرية والتقنية للإنتاج.

أرقام البحث والتطوير هامّة لأنّ التحكم في العلم والتكنولوجيا يعني السعي لاكتمال التحكّم في إنتاج فائض القيمة النسبي

إعادة إنتاج الاحتكار

الاختراقات في جدار الاحتكار الغربي مُثبتة إذا. لكن هل خسر الغرب الهيمنة، أم أنّه انتقل بها إلى مرحلة أكثر تعقيدا عبر إعادة إنتاج السيطرة على التكنولوجيا الفائقة؟ في الواقع، وفي مجالات عديدة، انتقل المركز الصناعي من الهيمنة عبر الحصة التصنيعية الصرفة إلى الهيمنة عبر الريعية والمعايير والتحكم بالاختناقات المفتاحية والقدرة المالية، مع بقاء قوة معتبرة في مقاطع صناعية متقدمة. العامل المساعد الأكبر للاحتكار، ورغم تكرار الأمر، هو الدولار وهيمنته كعملة تساعد على الاستحواذ على جزء من أي عملية خلق قيمة زائدة حول العالم. ما تزال الهيمنة النقدية الأمريكية كبيرة. إذ تفيد إحصاءات صندوق النقد الدولي الصادرة في تشرين الأول 2025 بأن الدولار لا يزال، رغم التراجع، يشكل قرابة 56,32% من الاحتياطيات الرسمية العالمية في الربع الثاني من عام 2025، متقدما بفارق كبير رغم تراجعه عن ذرى أوائل الألفية. وفي أسواق الصرف الأجنبي– المحورية للسيولة العالمية وتسعير المخاطر–يفيد بنك التسويات الدولية بأن الدولار كان طرفا في 89,2% من جميع صفقات الصرف في نيسان 2025.

هذه التراتبية النقدية ليست تفصيلاً يمكن القفز عنه عند الحديث عن الاحتكارات، فهي تنظّم تكاليف التمويل العالمية، ونقل الأزمات، وقوة التفاوض للدول والشركات، ما يضع عائقاً أمام وصول المتأخرين إلى رأس المال، ويحولها إلى عملية طويل الأجل للترقية الصناعية، ويعمّق الاعتماد على التمويل الخارجي في فترات الانكماش.

لا تقتصر شروط إعادة إنتاج الاحتكار على هيمنة الدولار بالتأكيد، يبيّن التحليل أن الاحتكار في الرأسمالية المتقدمة لم يختف مع عولمة الإنتاج، بل تتم إعادة إنتاجه عبرَ أنظمة الملكية الفكرية، والمنصّات الرقمية، والاختناقات التكنولوجية الجديدة. فحقوق الملكية الفكرية كمثال، حولت المعرفة من منفعة اجتماعية قابلة للتشارك إلى مصدر ريع قانوني، ما يسمح لدول المركز وشركاتها باستخراج القيمة عبر الإتاوات والمعايير حتى مع انتقال التصنيع ماديا إلى الخارج.

في الاقتصاد الرقمي، مكنت المنصّات الكبرى واحتكاراتها الرقمية إلى تركيز هائل في الاستحواذ على القيمة، حيث تعاد صياغة الأسواق كبنى تحتية للاستخراج الريعي عبر السيطرة على البيانات والشبكات والبرمجيات. أما في القطاعات التكنولوجية المتقدمة، مثل: أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، فقد انتقل الاحتكار إلى «نقاط اختناق» حاسمة: أدوات التصميم، الملكية الفكرية الأساسية، معدات الطباعة المتقدمة، والمعايير التي تتيح التحكم بإيقاع التراكم ونشر الإنتاجية.

على الرغم من أن صعود الصين، وبقية الاقتصادات الصاعدة، قد فتح ثغرة حقيقية وكبيرة في الاحتكار الصناعي التاريخي الذي مارسته النواة الغربية، بحيث لم تعد دول المركز قادرة على الادعاء بالسيطرة التامة على وسائل الإنتاج المتقدمة، أو مسارات التصنيع العالمي، فإن هذا الاختراق لم يُنهِ منطق الهيمنة بل دفعه إلى التحوّل. فقد أعاد المَركز الإمبريالي تشكيل احتكاره عبر الأمولة، والتراتب النقدي، والريوع التكنولوجية، والتحكم بالمعايير، والاختناقات المفصلية في التكنولوجيا والمعرفة. وعليه، فإن العالم لا يشهد خروجاً من الاحتكار، بل انتقالاً من احتكار غربي موحَّد إلى احتكارات متنازع عليها، موزّعة بين كتل وقمم تكنولوجية متنافسة. هذه اللحظة التاريخية تدل على أن معركة كسر الاحتكار قد بدأت فعلاً، وأن قدرة دول المركز على فرض سيطرة شاملة قد تراجعت بوضوح، لكنها في الوقت ذاته تذكّر بأن الصراع لم يحسم بعد، وأن المركز ما يزال يمتلك أدوات متعددة لإعادة إنتاج الاحتكار وتركيزه بصيغ جديدة، تجعل مسألة التحرر من الهيمنة مساراً مفتوحاً، لا نتيجة مُنجزة.

الأوبئة والتمثيل الاجتماعي:

على الرغم من أن الأوبئة البشرية تسبق الرأسمالية تاريخياً، فإن التسارع الملحوظ في ظهور الأوبئة منذ الثورة الصناعية «كالكوليرا»، وخاصة في أواخر القرن العشرين «مثل إيدز، سارس، كوفيد-19»، يرتبط زمنياً وجوهرياً بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وبالتمثيل الاجتماعي المغترب مع الطبيعة، وبالتسارع المتزايد لاختراق حدود النظام الأرضي. هذه الأوبئة مرتبطة عضوياً بالرأسمالية المتطورة، بسرعتها العالية، وتدفقها بعيد المدى للسلع والعمال جنباً إلى جنب مع الحيوانات والنباتات والكائنات الدقيقة.

■ ديفيد سي بيرلمان وآشلي فيجنو
ترجمة وتحرير قاسيون

مقدمة: الأوبئة في عصر الرأسمالية المتسارع

إشكالية النظرة السائدة للأوبئة

تقدم العديد من النقاشات حول الأوبئة مقاربة سطحية لأسبابها، باعتبارها أحداثا طبيعية عشوائية مؤسفة لا يمكن منع ظهورها، بل ربما يمكن التنبؤ بها والاستجابة لها بتدخلات «مثل اللقاحات، الأدوية، تحسين التهوية، أو تنقية المياه». حتى أن بعض المؤرخين الماركسيين تعاملوا مع الأوبئة، بما فيها الطاعون، على أنها جزء من «عالم تعسفي من الكوارث الطبيعية». تخلق هذه النظرة تجريدا ضيقا يستبعد السياق الإنساني والاجتماعي، ويعزل الأوبئة عن النشاط البشري. كما يشير ريتشارد ليفينز إلى أن الكثير من تحليل الصحة والمرض يفتقر للنظرية ويعاني من قيود فكرية بسبب المنظور الضيق الذي يتجاهل التعقيد والتطور والسياق والترابط المتبادل.

التمثيل الاجتماعي للطبيعة والانشقاقات الأيضية والجسدية

تبنى كارل ماركس تحليل جوستوس فون ليبيغ لتمثيل التربة، ووسّعه ليشمل التفاعل البشري مع الطبيعة عبر العمل. لقد ميّز ماركس بين...

– التمثيل الكوني للطبيعة... العمليات والدورات الداعمة للحياة في العالم الطبيعي الأوسع.

– التمثيل الاجتماعي مع الطبيعة: العمليات المحددة تاريخيا التي من خلالها ينتج البشر وسائل عيشهم ويتفاعلون مع باقي الطبيعة.

تحت الرأسمالية، يؤدي الإنتاج من أجل قيمة التبادل «وليس القيمة الاستعمالية» إلى اضطراب هذه الدورات المستدامة، مما يخلق «انشقاقات استقلابية». كما يؤكد فوستر وكلارك أن هذه الانشقاقات لا تقتصر على العلاقة المغتربة مع الطبيعة الخارجية، بل تؤثر على الاستلاب البشري نفسه، أي الوجود الجسدي للإنسان، مسببة ما يسمى «الانشقاقات الجسدية». وقد أشار ماركس نفسه إلى أن هذه الانشقاقات تتضمن «الأوبئة الدورية».

الميكروبات: الأغلبية غير المرئية

لا تحظى العلاقة بين أنماط الإنتاج الرأسمالية والعصر البشري الجديد «الأنثروبوسين» والميكروبات بالاهتمام النظري والمادي الكافي، على الرغم من مركزيتها لفهم الأوبئة. الميكروبات موجودة في كل النظم البيئية، وهي تفوق عددا جميع الكائنات الكبيرة مجتمعة. وهي ضرورية لصحة التربة والنظم البحرية وتؤثر في التغير المناخي وتتأثر به. علاوة على ذلك، فإن كل إنسان هو «كائن فوقي» «ميتا–أورجانيزم» يتكون من خلاياه البشرية بالإضافة إلى تريليونات الميكروبات التي تشكل ميكروبيومه، والتي تشارك في الوظائف الحيوية من التمثيل الغذائي إلى المناعة.

لا تؤدي الأوبئة إلى تسوية المخاطر بل تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة فتضرب العمال والفقراء والمهمشين بشكل أقسى قد يستجيب الرأسمال للأوبئة كأسواق جديدة أو كمجالات منافسة

أطر التمثيل الخادعة: الزونوزيس والنظرة التجزيئية

ركزت النظريات السائدة للأوبئة البشرية على الانتشار عبر «التجارة» والتأثيرات الديموغرافية، لكنها قللت من أهمية الروابط بأنماط الإنتاج والتمثيل الاجتماعي، وتحديدا بأصل وانتشار الأوبئة «عبر دوائر رأس المال». كما هيمن التركيز على الأمراض حيوانية المنشأ «زونوزيس»، والتي تُفهم بشكل أفضل على أنها «عدوى مرتبطة بميكروبات يواجهها الإنسان عبر تفاعلات مع الحيوانات». لكن إطار «الزونوزيس» يقترح علاقة ثنائية مجردة بين الإنسان والحيوان، مما يحجب عمليات الانتقال المعقدة والسياقات الاجتماعية المُنشأة التي تسهلها، والتفاوتات الصحية الناتجة عن الانشقاقات الجسدية التي تسببها الرأسمالية.

نحو فهم جدلي مادي تاريخي للأوبئة

يُعرَّف الوباء بأنه الزيادة الكبيرة في حدوث المرض، وهو لا يُدفع بالكامل بواسطة الميكروب وحده. لحدوث الوباء، يحتاج عدد محدد من الأفراد إلى الوجود في أنواع معينة من الاتصال، ضمن مسافات وزمنيات محددة. كما أن احتمالية إصابة الفرد وتعطيله تعتمد على حالته الصحية السابقة، والتي تشكلت بدورها في سياقات تاريخية واجتماعية قد تكون مظهرا من مظاهر الانشقاقات الجسدية. وبالتالي، بينما قد «تسبب» كائنات معينة المرض، فإن أسباب وعمليات الوباء هي ظواهر أكثر تعقيدا تنشأ في سياقات اجتماعية وتاريخية محددة.

تقدم بعض أطر الصحة العامة منظورا أوسع يشمل «المحددات الاجتماعية للصحة»، لكنها غالبا ما تقصر النظر على البيئة الحالية «المتعاملة معها كمعطى ثابت وغير تاريخي»، وتتجاهل التفاعلات المعقدة التي تشكل التمثيل الاجتماعي، وتتجاهل خصوصية التمثيل الاجتماعي الرأسمالي القائم على القيمة التبادلية والتسارع.

مستويات التجريد وجدلية الطبيعة

يتطلب فهم الأوبئة استخدام مستويات تجريد مناسبة تعكس جدلية الطبيعة والأحياء. نطبق هنا مستويات التجريد الماركسية على الأوبئة:

1. الطبيعة الخارجية غير البشرية بشكل عام.
2. الطبيعة غير الحية «الأبيوتيك» والطبيعة الحية «البيوتيك».
3. الطبيعة الحية غير البشرية، بما في ذلك الكائنات الكبيرة والدقيقة.
4. الميكروبات القادرة على إحداث عمليات مرضية في البشر.

تظهر الجدلية في الطبيعة عبر أمثلة مثل العلاقة التكافلية بين شقائق النعمان البحرية والطحالب، التي تؤدي إلى إنتاج الشعب المرجانية، والتي بدورها تشكل موطنا لأنواع لا حصر لها. هذه الدورة المستدامة، كجزء من التمثيل الكوني للطبيعة، تُظهر كيف يمكن للاضطرابات في مثل هذه العلاقات طويلة الأمد أن تنتج أوبئة وجوائح بين الحيوانات.

جدليات الأوبئة: من المظهر إلى الجوهر

– المظهر/الجوهر: التمثيل السائد بأن «الممرضات تسبب الأوبئة» هو تشويه إيديولوجي. فهو يأخذ المظهر «الميكروب الأقرب للرصد» على أنه الجوهر، متجاهلا أن إمراضية العديد من الميكروبات مرهونة بالسياق. هذه نظرة تجزيئية تشييئية للميكروب.

– التناقض: يقف التناقض بين التوسع والسرعة المتزايدة للإنتاج والتداول

الطبيعة، الرأسمالية، والانشقاقات

الرأسمالي من جهة، وبين العمليات المستدامة طويلة الأمد لتفاعل الكائنات في دوراتها الأيضية من جهة أخرى، مما ينتج انشقاقات.

– التداخل بين الأضداد: بالنسبة لميكروب مثل يرسينيا الطاعون، فإن «الإمراضية» هي طريقته في العيش والتكاثر والاستقلاب مع الطبيعة. هذا جانب مما أشار إليه روي باسكار حول كيفية «استعادة الطبيعة للبشر».

– الكم/الكيف: التراكم الكمي للتغيرات الجينية أو البيئية «بفعل القوى البشرية أو الطبيعية» يمكن أن يقود إلى تحول نوعي، مثل نشوء سلالات جديدة أكثر إمراضية أو تحول العلاقات من مستدامة إلى «متنافرة».

– نفي النفي: يتجلى في التطور التبادلي، مثل تطور الميكروبات لمقاومة المضادات الحيوية، وتطور سلالات فيروسية جديدة تتجنب تأثير اللقاحات، في سباق تطوري مستمر.

المشاع كنظام بيئي والانشقاقات الجسدية

ركز ماركس على السطو على المشاعات «مثل الأراضي» كأساس للتحول إلى العمل المأجور في الرأسمالية. يهاجم الرأسمال المشاع كفكرة، لكن مفهوم «المشاع» يجب أن يتجاوز المنظور الأنثروبوسنتري «المتمركز حول الإنسان» ليشمل حقيقة أن لكل الكائنات استقلابها مع الطبيعة، والتمثيل الكوني للطبيعة هو العملية الشاملة لكل هذه التفاعلات.

للانشقاقات الجسدية مظاهر متعددة:

1. البُعد الجسدي المتجسد: كما وصفه إنجلز وماركس وفيرشو في آثار العمل والجوع والمرض على جسد العامل.
2. بُعد الميكروبيوم: تؤثر الأنظمة الغذائية الصناعية والإفراط في استخدام المضادات الحيوية على تنوع ووظيفة ميكروبيوم الإنسان «اختلال التوازن الميكروبي»، مما يساهم في أمراض غير معدية، وهو انشقاق في التفاعل المستدام بين الإنسان وميكروباته.
3. البُعد بين الأنواع: الاضطراب في العلاقات بين البشر والأنواع الأخرى «بما فيها الميكروبات» في البيئة الأوسع، مما يمكن أن يتجلى في أوبئة وجوائح وانقراضات. هذا هو البعد «بين الأنواع» للانشقاق الجسدي.

التاريخ المادي: التحولات الرأسمالية والأوبئة

شهدت التحولات في أنماط الإنتاج والتمثيل الاجتماعي تاريخيا ظهور أوبئة جديدة. فالتحول من الصيد والجمع إلى الزراعة، وثورة الزراعة الإسلامية، والتوحيد المنغولي لأوراسيا – جميعها ارتبطت بأمراض مثل الجدري والحصبة.

يختلف الوضع تحت الرأسمالية في الكيفية والسرعة. فالتمثيل الاجتماعي الرأسمالي يحول التفاعلات مع الحيوانات إلى «أنماط تفاعل» تتمحور حول القيمة التبادلية والتشييء، بدلا من القيمة الاستعمالية والاستدامة. هذا التغير النوعي في العلاقة، وليس مجرد «التدجين» كعلامة على التقدم، هو المفتاح لفهم خطر الأوبئة.

دراسات حالة: الجمرة الخبيثة والطاعون

الجمرة الخبيثة والاستعمار: تتبع التحليلات الوراثية للسلالات العالمية لبكتيريا الجمرة الخبيثة «باسيلوس أنثراسيس» أنماطا شكلها النشاط البشري. إحدى السلالات منتشرة في فرنسا وهايتي والسنغال وغامبيا ومنطقة كندا الفرنسية السابقة، مما يشير بقوة إلى أن هذا التوزيع نتج عن الاستعمار الفرنسي وتجارة الرقيق وتبادل الفراء المصنع في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وباء الجمرة الخبيثة في هايتي عام 1770، الذي قتل آلاف العبيد، كان نتيجة تفاعل الزلازل والتمرد والاستعمار وأنماط الإنتاج الرأسمالية الناشئة.

التحول من الصيد والجمع إلى الزراعة وثورة الزراعة الإسلامية والتوحيد المنغولي لأوراسيا جميعها ارتبطت بأمراض مثل الجدري والحصبة

طاعون منشوريا والإمبريالية: حدثت أوبئة طاعون كبيرة في منشوريا «1910–1911» في سياق أزمات إمبريالية، والحرب الروسية اليابانية، والتحول السريع في استخدامات الأراضي وبناء السكك الحديدية. كان للصيادين الأصليين في المنطقة طريقة صيد مستدامة ومحددة موسميا لحيوانات المرموط «القوارض الحاملة للطاعون»، تتضمن تجنب الحيوانات المريضة. مع توسع الرأسمالية، تم جلب آلاف الصيادين العمال المهاجرين للصيد على مدار العام، مدفوعين بطلب سوق الفراء العالمي وصبغات الأنيلين الصناعية التي جعلت فراء المرموط تقليدا مربحا للفراء الثمين. أدى الصيد المكثف غير الانتقائي، وانتشار الجلود والعاملين عبر خطوط السكك الحديدية الجديدة، إلى انتشار الوباء ووفاة نحو 60,000 شخص. هنا، تحول نمط التفاعل المستدام إلى نمط رأسمالي مغترب، مسببا انشقاقا جسديا بين الأنواع.

الأنثروبوسين والانشقاقات بين الأنواع

التسارع الحديث للتغيرات في النظام الأرضي «الأنثروبوسين» – كالتغير المناخي وذوبان الجليد الدائم – يزيد من حدة الانشقاقات بين الأنواع وخطر الأوبئة.

– الطاعون: ترتبط معدلات الطاعون بالطقس الدافئ. يؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى زيادة تجمعات القوارض والبراغيث، وتغيرات استخدام الأراضي، مما يزيد المخاطر، خاصة في المناطق الحضرية.

– الجمرة الخبيثة والجليد الدائم: في عام 2016، تسببت موجة حر في ذوبان الجليد الدائم في سيبيريا وإطلاق جراثيم جمرة خبيثة مجمدة منذ قرون. أدى ذلك إلى وباء بين حيوانات الرنة وإصابة عشرات الأشخاص، بعد غياب المرض عن المنطقة إلى عقود بسبب وقف التلقيح. التحليل الوراثي أظهر أن السلالة تعود إلى زمن التوسع المنغولي في القرن الثالث عشر.

خاتمة: نحو تمثيل اجتماعي مستدام

تتفاعل جميع الكائنات، بما فيها البشر، جدليا مع الطبيعة الحية وغير الحية كجزء من التمثيل الكوني للطبيعة. تولد أنماط الإنتاج المحددة تمثيلات اجتماعية محددة تؤثر في كل التبادلات الحيوية–الفيزيائية، وتحدد شروط الاستدامة أو الانشقاق. تكمن خصوصية الرأسمالية في الكيفية والسرعة غير المسبوقتين للإنتاج المغترب والتداول من أجل التراكم، مما يؤدي إلى انشقاقات استقلابية وجسدية متسارعة، بما فيها انشقاقات بين الأنواع تزيد من مخاطر الأوبئة.

لا تؤدي هذه الأوبئة إلى «تسوية» المخاطر، بل تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، فتضرب العمال والفقراء والمهمشين بشكل أقسى. قد يستجيب «الرأسمال» للأوبئة كأسواق جديدة أو كمجالات منافسة، بينما يحاول نظام الدولة التابع له تخفيف الآثار «أو نقلها» غالبا دون معالجة الأسباب الجذرية.

يتطلب الفهم الجدلي المادي التاريخي للأوبئة منظورا يعترف بالتعايش والترابط الضروري لجميع الأنواع، وترابط العالم الحي وغير الحي كعملية شاملة. إن خصوصيات التمثيل الاجتماعي، وإن كانت مشروطة تاريخيا، يجب أن تكون محور «البراكسيس» «الممارسة النظرية». كما كتب ميزاروس: لا يمكن إيجاد «حل تاريخي مستدام» للتناقضات التي يخلقها التمثيل الاجتماعي الرأسمالي «من دون استئصال الدولة نفسها من التمثيل الاجتماعي المتناحر» و«إعادة الهيكلة الجذرية للتمثيل الاجتماعي نفسه بطريقة غير متناحرة». هذا يتطلب انتقالا من الرأسمالية، نحو تمثيل اجتماعي مستدام مع الطبيعة، ونحو حضارة بيئية.

الكلمة الآن للسوريين

لم تستطع الخطابات السياسية على أنواعها توحيد السوريين «موقفاً وخطاباً» بالقدر الذي فعلته وراكمته الأوضاع المعيشية السيئة وأحوال الناس المتردية أكثر فأكثر والمتزامنة مع شتاء قارس وأعباء متراكمة ومستجدة أوصلت شرائح واسعة من الناس إلى حافة الجوع.

■ إيمان الاحمد

في الأيام الأخيرة الماضية، وبعد صدور فاتورة الكهرباء على التسعيرة الجديدة، التي بدت وكأنها القشة التي قصمت ظهر البعير، توحد السوريون في موقف واحد ضد الغلاء وارتفاع الأسعار والمطالبة بحقوقهم المباشرة والمحقة، توحدوا وقالوا كلمتهم ضمن خطاب جامع جرى تغييبه إعلاميا لأشهر خلت، ولصالح خطاب الكراهية والتجييش الطائفي والقومي والإثني وغيرها من أدوات تفتيت وتذرية المجتمع.

تصاعد الخطاب

لم يكن هناك زخرف أو غموض في الحديث المتداول هذه المرة على لسان شرائح مختلفة من الناس يشتركون في كونهم ينتمون إلى الفئة الأكثر تضرراً من مجمل السياسات التي تمارسها السلطة الحالية ولا تختلف كثيراً عن ممارسات السلطة السابقة بل تؤكد يوما بعد آخر أنها استمرار لها. مطالب واضحة وصريحة ومحقة، عبرت عنها لافتات المحتجين في عدة أماكن ومنصات تجمعوا فيها وتراوحت بين بداية مع: «الكهرباء حق وليست رفاهية، لا تنغصوا فرحتنا بالتحرير، لا للفساد ولا للقرارات غير المدروسة، رفع سعر الكهرباء قرار ظالم وجائر...» ومروراً بـ: «ما رح ندفع وعن قرارك لازم ترجع، بدنا عدالة بدنا كرامة، بدنا كهربا، كفى فساد وكفى استغلال...» وانتهاء بـ: «نحن السوريين أولاً، سورية لكل السوريين والكهرباء حق لهم...» ثمة رمزية يحملها تصاعد الخطاب في الشارع ليس كتعبير عن المطالب المباشرة فقط، والتي كانت سبباً في حالة الغضب الواضحة بل كتعبير سياسي مضمر عن موقف يربط السوريين، كل السوريين، بوطنهم، وطن يعيشون فيه بكرامة.

تؤكد المرويات الشعبية أن «المصائب تجمع الناس» واليوم يعيش السوريون على وقع تراجع كبير ومستمر في ميزان الأمان بمختلف أنواعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي

وينهم؟؟

إضافة إلى ذلك وثقت فيديوهات قصيرة أحاديث الناس المباشرة وتعبيرهم عن أوجاعهم الفعلية مع بعض منصات التواصل والوسائل الإعلامية، قالوا فيها وشرحوا بكثير من التفصيل ما يعانونه من مشكلات وارتفاع أسعار ومعيشة أوصلت بكثيرين إلى حافة الجوع، وما ارتفاع أسعار الكهرباء سوى واحدة منها، كما طالب بعضهم، وبالاسم، شخصيات تصدرت المشهد الإعلامي في الفترة السابقة وتخصصت بالتجييش الطائفي التفتيتي متسائلين: «وينهم؟»، سؤال محق يثبت وعيا واضحا بما يجري، أين كل هذه الشخصيات والأبواق التي صدرت نفسها إعلاميا وتصدرت المشهد وطفت في إحداث الدم والموت والكراهية، أين هؤلاء ممّا يعاني منه السوريون فعلاً وما يريدونه حقاً؟ «وينهم؟ عن حقوقنا، في الكهرباء والغذاء والتعليم والصحة...؟ وينهم؟ عن كرامتنا المهانة من الفقر والجوع، وينهم؟ عن الإذلال الذي نتعرض له كل يوم في تفاصيل حياتنا اليومية وسعينا وراء لقمة العيش؟ وينهم؟ مازالوا يتشاطرون على الناس ويمارسون أسوأ أنواع التحريض والتجييش، ولكنهم يختفون عند الحديث عن جوعنا وقهرنا؟؟» ليس ثمة بيان أوضح من هذا في وجه ما يعتقده البعض ويروج له تحت يافطة: «شعب ما بيفهم سياسة» ويبرر لنفسه تحت هذه المقولات وغيرها مصادرة حقوق الناس بالحريات السياسية والمشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة في البلاد، وتحديد ما يلزم لبناء مستقبل سورية اللاحق على أسس المواطنة المشتركة.

العدالة شرط أساسي وضامن

تؤكد المرويات الشعبية أن «المصائب تجمع الناس»، واليوم يعيش السوريون على وقع تراجع كبير ومستمر في ميزان الأمان بمختلف أنواعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي...إلخ، وبحدوده الدنيا، كما تثبت الوقائع الاستثمار في «مظلوميات مختارة ومحددة» حتى وإن كانت محقة، واستخدامها في إشغال الناس وإشعال خلافات ثانوية، غالبا ما يؤدي إلى استمرارها، ومضاعفة أعداد الضحايا الناتجة عن هكذا استثمار، بينما تبقى «العدالة» الشرط الأساسي الضامن لإنهاء المظلوميات على مختلف أنواعها وبناء البلاد وضمان استقرار المجتمع. إن المطالبة بالعدالة، لا كشعار فارغ، بل كمضمون حقيقي ومتعدد الجوانب والاتجاهات، عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية، ينصف من خلالها السوريون ويعيشون بكرامة في بلاد أحبوها ودفعوا ثمنا باهظا في سبيل بقائها ووجودها، ويستحقون العيش فيها.

قاسيون
2026 60000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
انطلاق حملة الاشتراكات السنوية ◄ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز الـ QR: